
KÖP
ÜT.
M
m BY.


PRÜLÜ
641
Asım



قال ابن مسعود هذه من مرقوه تلبيه
فان وجدتم من احد رايحة الخمر فاجلدوه ثمانين

اگر خدمت نمی آید زدستم دعاگویم شماها هک سستم

جاده یی دید

ومنهم العالم العامل والفاضل الكامل المولى شمس الدين احمد الشهير بدنقوز كان رحمه الله مدرسا ببعض البلاد الرومية ثم صار مدرسا بمدرسة السلطان بايزيد بن مراد الغازي بمدينة بروسا وتوفي وهو مدرس بها والله درس فافاد وصنف فاجاد ومن تصانيفه شرح المراح في الصرف وهو شرح نافع مشتمل على تحقيق ومفيد غاية الافادة وله حواش على شرح اداب البحث للمسعود الرومي وهي حاشية لطيفة شريفة وله شرح على كتاب المقصود من الصرف روح الله روحه

جاده یی دید

جاده یی

جاده

کسی وبری مدلاندم

کسی نماز رضیت ایدیگا

بیان ضرب زید عمرا

فاعل کلمه

الفاعل مرفوع وماسواه فرع عليه والمفعول منصوب وماسواه فرع عليه

ومضاف اليه مجرور وماسواه فرع عليه

فهم

ام از بلام زید

عمرو

قصص روضهم

فسج

حواشی شهر سوار کالامدی کیدر برد سرمد صوق

عمر

اشبو دردا نخن اعتقادا علمیق دردهدو دد

الکه کل

ومنهم

کسی

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا معرف القلوب صرف قلوبنا لحضور صالح وصل على من اوتي جوامع
الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه
وازواجه واحبابه وعلى المقتفين لهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا
بالغلطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال
والاختلال في الاقوال والافعال وارزقنا صالحات الباقيات في ابواب الخيرات
قال المصنف رح عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم
بسم الله الرحمن الرحيم وخصص كتابه اولا بالتعريفين بل ذكره من باب الاكتفاء
كقوله تع سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اعني
لم يكتب الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام لان المقصود به التنبيه على ان
المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف الا فيما ينتمي اليه من الدين واما
كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف
ثم اظهر عبوديته واحتياجه في ابتداء امره فقال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير
واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تع حيث قال انتم الفقراء وتيمنا بما صدر
عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو
المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال لضرورة
تاخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول
واما لم يقل قلت ... النفس وليكن التوصيف واجراء الكلم عليه واختار التزخ

على الاصل اظهارا للزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه ولقبه كيلا يظن ان كتابه قبيل التامل فيه
من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا ولئلا يغتر به فعطفه على
المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان
كما هو اللائق بامثال الاخوان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والديه واليه
اي الى احمد مقدما لنفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذي وقع التاليف
فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على التصريف مع انهما علمان للعلم
يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف وموافقا واصلا وفي قوله
ام العلوم اي اصلها تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان
الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي آلة العلوم وقوله ولما اختلج في صدر
السامع ما ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث
الاعراب والبناء ابوها اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب
يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على
ام العلوم مثل قوله تع على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله
جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل مصدر بمعنى المفعول
كضرب الامير بمعنى مضروبه اي في المدركات اي المعقولات داروها اي عاقلوها الصرف
وعاملوه وتانيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يتجاوز في الروايات جمع رواية وهي النقل
بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات عاروها اي الراوون من ثيابها العري كناية

للنحو

كلونه بمعنى يلد العلوم

عن الجهل وكذلك عداه بنفسه واما قال في الدرايات بمعنوي وفي الروايات بلفظي
لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يتقوى
بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا تجد علما من العلوم
الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف
لا يتقنع فاذن لا شك ان محصلها العاري منها يضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار
الروايات اليها اشد من افتقار الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اي فقد جمعت
لانه ماض بمعناه وقع جزاء للشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس في اللفظ
فلا بد من التقدير وهكذا اشير في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء المحذوف بقرينة
المقام ويكون عطف الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فجمعت او فجمعت فيكون قوله فجمعت
معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح
اي محل راحة الارواح هي جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اي ذلك الكتاب مبتدا وقوله
للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة برعاية النظر حال من خبر المبتدا وهو قوله جناح
النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة اي خبر المبتدا او الخبر حال من كتابا استعار الجناح
للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافة الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس
في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح
واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب
ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في

للنجح

في تفسيره قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح عشر فوائد لها العادة تحبيب طلب
البعض بالنجاح وقوله وراح اي كف رحراح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة
الكف كناية عن عموم الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط
الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوت
شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما يحيط به بخلاف غيره والواو في قوله وفي معيدته اي في ذهن
الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان
المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح وقوله حين راح اي حصل هذا الكتاب
قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو البيتوتة للمحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه
الاستعارة فائدة التحبيب التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله
مثل نفاح او راح عطفه بأو تنبيها على استقلال كل منهما في كونه مشبها به مثل قوله او كما
كنور رابع اي ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل نفاح او راح اي شبيها بهما في النفع
وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله المعتصم قدم عليه للتخصيص
كما اشرنا اليه وقوله مما يصم اي يعيب متعلق بالمعتصم والمستعين الله في جميع المهمات وقوله يلوي
اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي هو قوله نعم المولى اي الناصر ونعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة
كتابه وبين مقوله شرع لبيان ان الكتاب يحتوي في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا
لذهن المخاطب وترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وتفاؤلا
بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان التصريف

الا لمريد تحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج فيه الكلام ترغيب له على تحصيل
الابواب السبعة نصا او يقال ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجدد الى
معرفة الاوزان اي الموزونات السبعة التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام
سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم با
لفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشيء بدون شرايطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا
اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حين
لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف
والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وسنطلع عليها ان شاء الله تعالى
في تضاعيف مباحثها ولما كان الصرف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك
يحتاج فيها الى معرفة الاشتقاق اي اخراج تسعة اشياء من كل مصدر صحيحا اما بواسطة او بدونها
وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسما الفاعل والمفعول
والمكان والزمان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة المذكورة اي الكتاب وجعله
مشتملا على سبعة ابواب لكل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق
الكلام ههنا ان يقول على ثمانية ابواب ثامنها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات
انما تتم بمعرفة نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق احوج من الصرف
كالشبهة وان كان الحق انه ليس منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة درجه
في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوايل تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا

الباب الاول من تلك الابواب المكسورة عليها الكتاب في بيان بناء الصحيح ولما كان المقصود
الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح مستحق التقديم لسلامتها عن التغييرات
الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره
عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول
ماصدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على
الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو البناء الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين
واللام من فعل حرف علة من الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان
كانا من جنس وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل
الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء
والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به
ويدخل فيه ايضا نحو فلس وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس واختص الفاء
والعين واللام من بين حروف المباني للوزن واعتبارهن كالميزان اي في الوزن من حروف
الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء اي حرف ومن وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن والابنا فيه وجوه منها ان الواو في غيره كان كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل
ولا بنا فيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه ترجيح على نحو علم يجعل الوجه الآخر مرجحا له
ككونه على نحو جعل واما اذا طلب الترجيح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان
فعل من باب فتح وعمل من باب علم واما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه

ليمكن كونه وزنا لسائر الثلاثي كاسد بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل
لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة
في الخماسي نحو فعلَلِل في وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر
اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث
الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب
مصدر في اصطلاح هذا الفن يعني فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة عن يتولد منه الاشياء
التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وسواء المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل
المصطلح كضرب معروفه ومجهوله لمجهوله الآن صيغة المعروف والمجهول من المصدر
متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضَرَبَ ضُرِبَ علم ان المصدر معلوم واذا ضُرِبَ ضَرْبًا
علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا في جنس آخر
من الفعل وغيره وسنعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب انشاء الله تعالى عند البصريين من العرفيين
وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم
الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدي فلتكلف ظاهر لدلالة
اي لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة
والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا يكون قبل ما يدل
على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه لم لا يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار
وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا لمتعلقاتها اي لمتعلقات

الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها واصح لم
لم يكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه اي المصدر اسم لصدقه
تعريفه عليه والاسم مستغن من الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض
من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل يحتاج فيها الى الاسم
لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المستغني اصل للمحتاج
وفيه ايضا نظر لان الاصالة في الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم
في الوضع والكلام فيه ونقول ايضا ان كلا الدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة
المصدر في الاشتقاق انه يقال له اي يطلق على ما يصدق عليه الاسم الذي هو المصدر
كضرب المصدر اي هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي عما صدق
عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور وضَرْبٌ مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه
موضع صدور ضَرَبَ وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح
فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز
بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدوريه كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين
فيه والحجة القوية لهم انه يقولوا كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه معنى
الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج اي باب الخشب والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة الثلثة التي هي الغرض الاصلي من وضع الفعل
لانه كان يحصل في قولهم كل لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان

الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اي الحدث
وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد في الحكم باصالة المصدر له و
الفعل واثباتها الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه
في محل النزاع فسماه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه
في محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن قوله احد المتخاصمين ولم
يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الا انه قدمها على
ذكر مذهب الآخر وادلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول لكا بتنة عليها بقوله
والاشتقاق شهد لكليهما من كل مصدر ويشهد عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من
المصدر فلانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم ما
فرغ عنه كما هو حقه فاقول ذكر الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعدد وفي الاصطلاح
يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من انه صادر عن الواضع احتجنا الى
العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث نحتاج اخذنا
الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه في
التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت
اي علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثاني
تجد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ اي في تركيب حروفه
الاصول فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستيناف لا عبرة بها احترز به عن نحو ،،

قعود وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى
ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب
في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق
بحسب العمل انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديمه بين اللفظين على
تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها
للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما نشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم
التناسب في المعنى كالميداني نظرا الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة
الا ان نظر المصنف انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق يتوقف
على الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا
في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين
وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة
بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة
بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والمقتل
اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد
بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو حسب بمعنى المعز وحسب بمعنى الحدث اذ لا
تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذيب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ و
يدخل فيه نحو ضرب وجذب وجبذ وثلم وتعق لان التناسب اعم من الموافقة

كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخرين منافاة كما تذكره
ان شاء الله تعالى واما قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب
فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها و
بناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم يستعمل على الاصل في غير حال الوقف
والثانية عارضية لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل ولحوق السكون لآخر الاسم
ساكنا في غير حال الوقف ايضا وبهذا يسقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة المخصوصة
من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب
غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان عنيت
بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه
فقال وهو اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان
تكون بينهما اي بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب
تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها
اشتقاق كبير وهو علم ان تكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب
سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان في
المعنى او مع المخالفة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال
بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر
وهو علم ان تكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف

باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب والثاني
صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء
كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف
مع الترتيب فهو صغير سمي به لكونه يحتاج الى تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب
قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى
تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف
فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحرف فيه
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع
ان يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور هنا
اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله والاشتقاق يشبه الشيء من كل
مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق واما كان هو
المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب
الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع
في بيان مذهب الفريق الثاني فقال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا
للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا
اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ومدار
عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران يترتب الشيء على ماله

صلوح العلية وبسبب الشيء الاول ابلغ من نسب الدائر والثاني اكثر ما يترتب
عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا ففي مثل
يعد اصله يوعد وعدة هي مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد
لعلة توجب الحذف حذف منه وعدة وان لم يوجد فيها تلك العلة بتمامه
ومثل قام قياما اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني و
ان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدارا
لاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعل
الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من جهة
الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر
وايضا اي كما كان الفعل مدارا من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به
اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف
لا يكون مؤكدا له وسواء هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل
لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تاكيدا لفظيا كما كان
ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد
بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر اسم وهو مصدر لكونه اي
المصدر مصدرا وراية ومخرجا من الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا اغلالا
مشرب عذب اي لذيذ وفي القاموس مركب فاره وجاز في المثنى لا يتعب راكبه

ان

اي مراده بالمشرب مشروب وبالمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم
اي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة اعلال المصدر
اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة اي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة
بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بوقت اعلال الآخر
نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل على الاصالة في الاعلال على الا
صالة في الاشتقاق فان حذف الواو في تعد اصله توعد فانه للمشاكلة بيعد وحذف
الهمزة في يكرم فانه للمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاشتقاق
فيه وقلنا ايضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت
ضربت بل بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون
الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك ال
المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت
ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع الكلام
تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل
فنقول المؤكد بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل تدل على الاصالة في
الاعراب كما في جاءني زيد زيد فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس
بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق

في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة [illegible] صح

ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصالة ومتأخرا
عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب
للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله وقلنا في الجواب عن تمسكهم
الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس حقيقة في معنى المشروب
والمركوب اي لفظ المركب في معنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب
ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة في معنى
المصدورية ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب
فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر
والميزاب على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب
او من المجاز العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي ونسند اليهما الجريان
والسيلان مجازا لملابستهما لما هو له اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب
فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب
على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما
الحقيقي وتنسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لملابستهما لما هي له اعني الماء
والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب
فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب حينئذ على معناهما
الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما

والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب فتدبر

محل

محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه
لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر
موازن له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله
فيه فيجيء احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به مجازا مع
قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو
محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه لكم وقياسا على ان تشبيه
كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى
المركوب تشبيه بغير جامع اذ المشرب والمركوب متعديان فيمكن ان يذكر
المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على
المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر
ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك
تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر
اي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا او المصدر الذي هو لفظ المصدر
بمعنى الفاعل اي الصادر من الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا
بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة
لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر

وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا ويزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على
ان وضع العامل قبل وضع المعمول وثالثتها اصالة المصدر وتبوع له
الثالث نجرى في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فنقول مصادر الثلاثي كثير
مختلف وعند سيبويه ان ما ذكره سيبويه منه تنتهي الى اثنين وثلثين بابا اي
بناء وضبطها ان نقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما
ان يلحقه زيادة شيء او لم يلحق فان لم يلحق زيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح
او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك
الزيادة اما تاء او الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى ولبان وحرمان وغفران وارد في ذلك نزوان لان
المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره الف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره
هنا للمقابلة مع لبان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين
ساكنا وان كان متحركا فاما ان يلحقه زيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب
او مكسور وذلك نحو ضحك ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا
فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين او كراهة الانتقال من الكسرة
الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة توالي

توالي الضمتين او كراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان
الاول فالزائد فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء با
لاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم
العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء او لا فان كان فيه
مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى
او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو حراف
او مضموم وذلك نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء
فقط او التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او
مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كنقاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت
التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كان
المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم
وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له
ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها
زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت
المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك
نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ سوقها فيه المدة

واو ونظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والحاصل
ان الوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان الصهوبة مناسبة له
من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة الى صهوبة فقدم وان كان
فيه ميم زايدة ولا تكون الا مفتوحة لثقل الاستواء فاما مع زيادة شى اخر اولا وعلى
الثانى فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه
نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره مع جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة كما هو
على حدة نمرة وتمر واستبعاد مجى المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة
هو التاء لا غير لثقل الاستواء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة
وهو شاذ واما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع ان الاول قياسى والثانى سماعى نظرا
الى ان الميمى ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا فى نفسه اذ المقصود
بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثى المجرد ولما انتهى الى ان لم يترك الاشارة اليه الا انه
ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلطه به وقد يجى المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول
الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو
قمت قائما اى قياما وقوله ولا خارجا من فيّ زور كلام اى خروجا وقوله كفى بالنأى
من اسماء كاف اى كفاية ومنه افضل فاضلة اى فضلا وعافاه الله عافية اى
معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عقبا وقوله سمع فهل ترى لهم من باقية اى
بقاء وقوله نعم ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدالة اى الدلال بمعنى الفتح والثانى نحو قوله عم

بابكم

بأيكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء غير زايدة واما اذا كان زايدا فهو بمعنى المفعول
ونحو قوله لهم دعه الى ميسوره والى معسوره اى الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع
والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة و
المحلوف اى الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى
معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يشعر عنه قوله وقد يجى على وزنهما والا فالواجب
ان يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر
فى معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز
ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا
قصد فائدة المجاز وقد يجى المصدر ايضا للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه
من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره لانه قال ص عنه هذا
الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرميا وقال من الترامى
الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهدار بمعنى الهدر
الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة
فى الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح
اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى
بمعنى كثرة النميمة ثم لما فرغ من مصادر الثلاثى شرع فى مصادر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد
من ابواب غير الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه سواء كان المصدر

مسئله

مبهما او غير مبهم تجئ على سنن اى طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر
تلك الابواب اعتمادا على السماع فان غير الرباعي المجرد واما فيه فمطرد والباب الاول
في كلّم تكليما المصدر كلّاما على وزن فِعّال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن
فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فِعّال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء ومنه التنزيل
وكذّبوا باياتنا كذّابا والاخر قاتل تجئ قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا
بالياء على لغة من قال في كلّم كلّاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قيتال كانهم
حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث
ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها ومنه التكلّم
حيث جعل الياء لاشباع كسرة الفاء والاخر تحلّل تجئ تحلّالا بكسر التاء واللام وتشديده
فيمن قال كلّاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والاخر
زلزل تجئ زلزالا بفتح الاول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره
قياسا مطردا والثقل المضاعف بخلاف صلصل فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه
اصل لما فرغ من بيان ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي
هو الفعل فقال الافعال التي تشتق على صيغة المجهول [المبنية] للمفعول اى تؤخذ من المصدر
وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما قيل
على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا
بقولنا تستعمل لها احترازا من باب فُعِل يُفعَل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المفعول

من ذكر الافعال ببيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية
والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تع
تركه المصنف وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول معلول
للثاني والنوعين ذكر الاصول تركه وقال فخمسة وثلثون بابا ستة منها لابواب الثلاثي
المجرد والافعال سبعة فقدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطها ان ما
ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن ولاستثقال الضمة والكسرة
عليه والطرف الاخر منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قبل و
ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عما دوره
وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان تكسر عين مضارعه او يضم او
يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فعين
مضارعه لا يكون الا مضموما فالحاصل بحسب الوقوع في ستة وهي نحو ضرب بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر
في الماضي العين وفتحها في المستقبل وفتح يفتح بفتحة فيهما وكرم يكرم بضمة فيهما وحسب يحسب بكسرة
فيهما وسمي الثلثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اى اصولها لاختلاف
حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي
ان تكون لفظه مخالفا للفظه ليتطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف ولا شك ان ما وقع
فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اى وكثرة استعمالهن فانها بسبب الفصاحة

الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم بعض الاول على
بعضها فلان الاختلاف في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح
للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني
على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثالث على الاول نظر الى ان الضم علوي وانه
اقوى او قصد التدريج في النزول من العلو الى السفل الذي هو الاصل طبعة فهو احق
بالتقديم واما تقديم الاخر بعضها على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع وكثرة
استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني فللنظر الى ان الضم فوقي وفوقي والى اكثر استعماله
الكثير بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع
لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد التثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين
في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف
ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة ولما كان يجب
دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم من اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال
وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر
فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في الامر لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم
ان عدم الدخول فيها لنفي الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا وما كان انتفاء
الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام
اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه الا في باب فتح يفتح بغير حرف الحلق

عينا

واما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين ماضيه من تكرار المقدمة

عينا ولا ماوالتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليتقاوم خفة فتحة العين ثقل
حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التجريد ولم يقولوا وفاء لزوال ثقل الفاء بسكونه
في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع وما لم يجئ بغير حرف الحلق
لعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي والمضارع
فيهما من غير حرف الحلق شاذ و معناه من اللغات المتداخلة والشواذ يشتمل على ترتيبه
يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي و
فتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن ما
لنفتح فيهما الا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند الزمخشري وكن يركن من الشواذ
وان ابى يابى من الشواذ الثابتة من الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال الكل
كذا الا في هذه الصورة فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل من غير حرف حلق فلغات قبيلة طي وقد فروا الى فارسيا من الكسرة
الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لانا من العرب عادتهم
ان يقلبوا الكسرة التي قبل اليا فتحة ثم يقلبوا اليا الفا للتخفيف وباب كرم يكرم
لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه
لا يجئ الا من الطبائع اي الافعال الطبيعية اللازمة لبرية التي جبل الفاعل عليها مما
غير اختيار منه كالحسن والكرم والامور المنعوتة اي الصفات اللازمة ولاجل
ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى

السقي بع للآخر وانضمامها بها اى الى الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعا
نيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف وقلته في كلامهم ل
فيه اشارة الى قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط
من الشروط وفقدها فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على لوسما
قال كدت تكاد اصلها كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي
شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم يعلم فضل يفضل
بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها بمعنى كما ان
فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت
تدوم من باب حسب كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثها من المتداخلة
فلان المصنف لم يطلع بكدت تكود بالضم فيهما ونضل ينضل بالكسر في الماضي
والضم في الغابر فحكم بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبة نظرا
الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل
بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة
والفرعية بينهما فقال واثنا عشر للمنشعبة الثلاثي اى المتفرعة عليها بزيادة حرف او
حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزوائد على الاصل وقدم
ما زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه حرفان
على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذلك

ولا يجيء تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع عم

نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله واما كسرها في المصدر فرقا بينه
وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان
الزيادة في الاول وهو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزائد هو الاول لان الحكم بزيادة
الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض
الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزائد من جنس الاصول وهو قاتل مقاتلة بزيادة
الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل
تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احد الزائدين من
جنس الاصول وهو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب
التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في اوله وهو انصرف انصرافا بزيادة
الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزائدين في الاول وهو احتقر
احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وسنوضح وجه
تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج
استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزوائد
فيه في الاول وهو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام
وحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهذا باب الافعيعال
قدمه لان احد الزوائد من جنس الاصول وهو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول
والواو بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الآخر و

ودليلهم تامة احمارّ او لكنه ونحو احمارّ احميرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين
العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الاول منهما للادغام بخلاف
سكون فعلّ وتفعلّ فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب
الافعيلال قدمه لانه في قسمه لكونه ابلغ من احمرّ في المعنى ونحو احمرّ احمرارا بزيادة
الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في
القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد فيه حرفان لكونه مقتطعا من احمارّ في البحث والمعنى
وتكرار اللام بالمد منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي اصل احمارّ واحمرّ احمارر واحمرر
فادغما اي الحرفان المتجانسان في الثانيين بعد سلب حركة اوليهما فيتحرك الصحيح
للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرّح به صاحب
المفتاح وهو ظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعلّ فانه لو كان
اصلهما احمارّ واحمرّ من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه من بابهما فلما قيل
ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون اصلهما ما ذكر تظهر
في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمرّ واما احمارّ فحكمه يعلم بالمقايسة
عليه لانه منقوص احمارّ وايضا يدل عليه وجود النظائر وهي افعوعل وافعول وافعلل
يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صيّر الى الادغام يتيسر المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو
جعلناه مدغما من الاصل وحمل ان يوجه بان يقال ان على ان اصلهما احمارر واحمرر يفيد
ما قبل الآخر فيهما ثم مانع نحو ارعوى وجاء في مرفوعه حال ما قبل الآخر في المضارع على الحلل

علا على الاضعاف بدليل فتح ما قبل الآخر

على الاضعاف فيكون قوله فادغما للجنسية وقوله لا ادغم لانعدام الجنسية بيانا
للواقع اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام
لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال
موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب
للادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل مجوّز ويدل عليه امتناع
التصحيح في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعلّ كلمة من باب رضي ويقال رضِوَ وقوِوَ
وطرِوَ وغنِوَ مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف با
لنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينقص فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه
ينقص فيه الى حرفين الثقيلة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي المجرد ولم
يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق
للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات
متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب
ثلثة منها للمنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها
حرفا وحرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فيهما ما
لما نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب
الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعرّ اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول وتكرير
اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول

وهذا باب التفعلل وستة منها ملحق دحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق
بدحرج نحو شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة قدمه
لان الزايد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء
والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء و
العين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما
تقدمها على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيها ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين
واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الآخر المنقلب
الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وثمة مزيدة على الثلاثي المجرد
وهي الملحق بتدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر
وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن
تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة كوجوه اي فعل فعلا مكررا
تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق
على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا
التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهي الملحق باحرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا

باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد فيه ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في
الاول والنون بين العين واللام والياء في الآخر المنقلب الفا ولا يبطل به الالحاق
لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على
تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقي احرنجم لكثرة ملحقات تدحرج ولما ذكر ان فعلل الملحق
بفعلل اراد بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة
صدق الحكم بالحاق فعلل بفعلل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن
اي مصدري ذينك الفعلين فكانه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما
لم يحكم على احرنجم بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال احرنجم
احرنجاما لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال
لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وغربد قحطابا وغربادا بل قالوا
قحطبة وغربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق جعل
مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له عدد الحروف وفي الحركات و
والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر وجعل كل
لان الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل الملحق معاملة الملحق به في اطرادها
من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ووضع الموازنة
وفوق الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد من
مماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق

باحرطم وما لكلم على التخرج لأن التخرج بالنسبة الى احرطم على خلاف ما ذكرنا والزيادة تجيء اما
في الاصلية فلان لطا، وسوقا، وقعت موقع النعت الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان
النعت واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في النوع نعت في موضعها والتردد بين الالف
والملحق بطلب ان تكون فيه ما زيد للالحاق وقد الحق به مثلا جلبب في باب حوقل وزيادة الواو
بين الفاء والعين وقد يلب دحرج وفي باب اقعنسس وطيب وجلبب بتكرار اللام وقد احرنجم
وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان
المصنف لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفاء لأثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا
الفن لمعاني الامثلة لم نذكرها **فصل** اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل
وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيء على اربعة عشر وجها ولم يتعرض للتسوية بين الماضي
والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصلا المشتقات من المصدر ولاغناء اسميهما اللغويين
عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل
مزيد وهو ضرب يتفعل ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت ضربنا وانما بدأ في اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة
فيه ومن بدأ بالمتكلم نظرا الى انه اصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي
حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في آخره ماذا لم يتصور بيان سبب
العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبيانه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء
الامر كالمستقبل استطرادا وتأييدا فقال الماضي والافعل ليس شيء منها من وظيفة فقال اما بني

لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل
لا يكون في حقه لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه
ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني
الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في
وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل
ضارب قدم ضرب لاستمام لوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل الاسم وبني على الفتح لانه
اي الفتح اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر ان الالف مركب من الفتحتين والالف
اخو السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه
وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين
الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل
بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ونحوهما لان احكامها مذكورة بعد هذا او قوله
ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه
لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفاء ... فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل ... اي
من الماضي العمل اي لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل
الاستواء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان
بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى
كما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ كما كان موافقا في المعنى فسقط

قوة المشابهة وضعف في كلام الجانبين حاله فلم يعمل وما لم يأخذ منه العمل لم يعط الاعراب
بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فايتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه
العمل لكون اي عملا اذا كان بمعناه فاعطى اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في له زائدة
عوضا اي لاجل العوض عما اخذه منه وهو العمل منه او من جهة العوض او مفعول يبنى
الماضي واعراب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له واما فلم ما
ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي
لاستطراد مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فتبين كلامه مقدرا جاء في التنزل في شان
المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فايتا فيه لكثرة مشابهته
باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتدأ ودخول
لام الابتداء كما يجي ان شاء الله تعالى وقوله يبنى الماضي على الحركة لعله مشابهته اي الماضي له اي لاسم
الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه ناظرا الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل
وقوله لعله باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله معا يابنه لا من حيث انه مضاف
اليه العلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبني الامر اي الامر بالصيغة فانه اي المتبادر عند اطلاقه
على السكون لعدم بناء مشابهته له بوجه ما وحذف حرف المضارعة زيدت الالف في آخر الماضي
للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون
في آخره لجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدل اي الحروف المذكورة على تثنية وجمع
الا انه ابدل الالف على تثنية والواو على جمع والنون على [illegible] واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف

الم

والام فيه لتحسين الصوت وتزيين الكتابة في اللفظ

المد لخفتها ولكثرة دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها
من اول المخارج اعني الحلق والواو من آخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول
للاول والآخر للآخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين
الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لانه صار للفعل من الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف
المد شيء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التي تشبه بحروف المد للين والمد والخفاء
الخفاء ولو كان اي ولان في حروف المد خفاء يمكن في حروفها اذ [illegible] بعدها [illegible] مخافة ان لا يظهر
في جنب [illegible] الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو [illegible] العبارة عليهم
كما يجي تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في الزيدان ضربا هو [illegible] وفي الزيدون
ضربوا هو [illegible] الكلام على هذا فقال زيدت الالف في
ضربا لتدل على ان فاعله [illegible] والواو في ضربوا لتدل على ان فاعله [illegible] والنون في ضربن
لتدل على ان فاعله [illegible] وتدل على ما ذكرنا في قوله [illegible] ضربتما الان فاعله [illegible]
معنى مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستتر وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور
ان يفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس اقرب بخلاف [illegible]
واو ولا [illegible] ما قبلها صحيحة وان كان ما قبلها صورة لان اصله [illegible] فيه
مضموم تقديرا او ضم ما قبل الواو في رضوا وان كان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في [illegible]
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو [illegible] صعود الى
يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فيعد [illegible]

نقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فحذف الفاء للالتباس ذلك
لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضم للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة
خلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي في كل فعل اتصل به الضمير
واما اذا انفصل الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل
حضر و تكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لاشتبه حضروا تكلم زيد بضم الراء وسكون الواو
ومدة والواو للجمع او حضر و تكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتب فيما لا
يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب في مثل من حذف الالف يلزم الالتباس
لمذوره ولنزواله بالتوابع وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد
في مثل لم يدعو و لم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتب في غيره طردا
للباب وجاء على هذا قوله تجوبت زبانا ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
حيث اثبت الواو في لم تهجو حيث وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل معتذرا
حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حين اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد
تجوبت في الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما
جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ
الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخارج الثاني من المخارج الكلمة وهو الوسط والمؤنث
ايضا اي كالتاء ثان في التخليق مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم
ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من

نفس

نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة
للمذكر لحصل النوع ايضا الا انهم راعوا المناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وسكنت
الفاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجي في اخر طبقات المضمرات واسكنت الباء
اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل
ضمير مرفوع متحرك كما في الثلاثي المجرد واما اورد مثالين اشارة الى ان حركة ذلك الضمير
قد يكون للمذكور نحو ضربت كما يجي ان شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن
فانه لا ضرورة في حركته اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح
الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا
الفتح لخفتها واما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها لانه لا تجتمع
اربع حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء
فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا
اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم تسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم
ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على
تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثم اي ومن اجل ان ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز
العطف على غير ضميره اي على ضمير مثل ضربت اي على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد
اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت
وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل و

ان مثل ه

وعلما كان الشرط التأكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور
صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه يشتمل لان التأكيد
فصل ايضا اشعارا بان التأكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال
ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال
اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التأكيد
مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو
فو كل حصر القاضي امرأة ولما حظوا اجورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الز
مخشري في جواز العطف عليه الفصل خلافا فهو ثبتا ان لم يلزم فيه بعد اسكان الباء
وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم
السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية لكنها عارضة والعارض كالمعدوم
فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم اي ومن اجل ان حركة التاء في
ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية
كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف
احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التأنيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر
صورة الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله رمية قلبت الياء الفا واو عنت مثل

خطئية من رد وبالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها اذ يقولون اهله رما
تا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية بخلاف مثل ضربتا اي لم يلزم فيه على
تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اي مثل ضربك
ليس كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب
في ضربك ليس ضمير فاعل بل ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول
والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف عدبد وهو اللبن
الغليظ وغلبط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان احدهما وابقائها
على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما عدابد وعلابط بالالف ثم فهو اي حذف
الالف منهما للتخفيف والتوسع في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة
الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللعقر نظير كما في حبط اصله حباط بالالف
فحذف للتخفيف والتوسع والمقصود العقرة من الابرة وخلافها فخلافها وحذفت
التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء لما مر حتى لا تجتمع علا
متا التأنيث احديهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضمير الا انه ضمير جمع
المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا تجتمع
علامتا التأنيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيها لان في الثانية
زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن ولئن لم
تكونا ان العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد لفظه

شغله التكرار اللفظي كما لا كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاآن فيه وجد
ثقله التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه بخلاف حبليات
لعدم الجنسية اي لم تحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من الف التانيث
بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم واما وجب قلب الف
حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يحذف احدهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى في
الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست لمعنى
زائد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي
عارضة على مسلم اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه الف للتانيث بل وضعت هكذا اما الالف
حذفت الالف لعارض الوضع ولما جاء الياء للتانيث في تفعلي وكانت حقيقة
بخلاف الواو وقلبت ياء وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما
وضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل يشتمل على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار
كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى
تقديرا واما لفظا فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير ولذلك يقال
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن لتذكر ضربتما مرتين وهو مما هو من خامس انت
انتما انتم انت انتما انتن لتذكر التثنية بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن انا نحن
لتذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اي نفس المتكلم وحده مذكرا كان او
مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال

الا قاع له

اذ يقال في كلاهما ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمها احتياجا في
حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاشتباه
فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته يستعمل في الثلثة و
في الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما
فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اشتباه وكثرة استعمال
بخلاف التثنية والحاصل ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذكر وهو حصر
المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان
استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما با
النسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا بين تثنيتها كلونث وفي جمع الغائب
للاختصار فان قلت مثلا اختصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين وان لا تجعل
لكل منهما صيغة على حدة يناسب غرض الاختصار وسوى بين الاخبارات ايضا
عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم
انه مذكرا او مؤنث واحدا او جمع كما مر وانما لم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة ا
اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات
لعدم بحث لها واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لهما بحث المتوفي
احكامها هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات في
واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على التقدير

اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر وللخفة عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم
يلتفت الى الاعتذار فيه بالتسوية لقلة الاستعمال والاجازة وغيرها وجب حرف فصله
ووضع الضمائر للاجارة الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يحمل
شاملا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم
يلتفت فيها الى عذر من الاجازة وغيره قلنا امل والافالواجب ان تقدم او تؤخر والبدنيا لهم
في ضربتما اي مثنى المخاطب والمخاطبة مع ان قياسه على سائر اسمائه الثناء يقتضي ان
يقال ضربتاه لا يلتبس الالف ضربنا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة
باشباعها فان المشبع فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف الاشباع او تثنية
والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كلامهم مثل قوله
الشاعر واحد كن اخو ملابسة اي ملازم تشتم واخو خلق وحبال الاله كيف اتنا اصله انت
لشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اي على اي حال انت عليك تكن لحال عن
الملابسة والانبساط مع امثلك تعبير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصت
الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها لان ضربتما متصل قريب
الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا الشارح فقوله انتما مبتداء وقوله متصل خبرا
وقوله ضربتما ظرف للخبر قدم للاهتمام واوخلت الميم في انتما دفعا لذلك الالتباس لعدم امكان
زيادة حروف العلة لانها مشتغلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء
في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب

التا من الاول مع انها اقرب لحروف الصحيح الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم كما ان الها
مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت
الميم بالزيادة في انتما تبعا لهم اي للفظ هم تابع انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في نحو اجماعا
كما في جمعه الزموا الميم في جميع الباب طرداله وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل
وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة تشبهه به عملا بالاصل
بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير
الفاعل في ضربتما وضربتوا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون
فعلامات التثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء ضمير
الفاعل وقيل الفاعل مع الاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجي
بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا او فاعلا وقيل الفاعل مع مجموع
التاء والحروف واشار اليه بضعفه بعدم اشارته اليه او يكفي احدهما للفاعل
ولا حاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد الم يضم
فيه مع انه الاصل فيه فرقا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم
فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا انا للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم
للمتكلم وحركوها في الجميع خوفا من التقاء الساكنين وضموا المتكلم لان الضم اقوى والمتكلم
مقدم فاخذه وفتحوا المخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر
مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيها ولان التاء يقع ضميرا في مخرج

والكسرة اخت الياء فناسب المخاطبة اعطاؤها المخاطبة وقبل ضمت التاء
في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها
وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها وزيدت الميم
في ضربتما حتى يطرد بتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم
لانه انما حركوها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر
المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان الاصل ضربتموا بدليل عود
الواو وعند اتصال الضمير في ضربتموه فان الضماير ترد الى اصولها ان الاصولها فحذفت الواو لانهم
لما كثروا الضماير وجمعوها وانفصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والجمع بعد الالف
والواو كما اتوا بها في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها
فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة الكلم كما هو لان الميم جعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعا
الزوايد على الثلثة ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في
كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون
الجمع الا في آخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد الى الكلام المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا
وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم تحذف الواو لكان على خلاف ما عليه كلامهم وانما حذفت
الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي تكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثم اي من اجل
انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو فقلبت
الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت

الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا دليل لزواله فبقي اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف
ضربوا اي لم تحذف الواو منه لان الياء مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الياء لا يجعل شيئا
من الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربوا بنحوه اي لم تحذف واوه وان كان قبل واوه
ميم لان الواو مضموم خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي
هو وقوعه في الطرف فلم تحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بالعين
المهملة والظاء المعجمة ولذلك لم تجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية
بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزايدة لانها من العظى وهو الشدة وشدد نون ضربتنّ
اي جمع المؤنث المخاطبة دون نون ضربن اي جمع المؤنث الغايبة لان اصله اي اصل ضربتن ضربتمن
بالميم حملا على تثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون
في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولاشتراكهما معا
في الغنة ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر اي في كل
نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها
بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها ولطال ان الحرف
الذي بعدها من مخرج وهو الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء
استثقلت بعسر بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلح ايضا استثقلت كما يشهد به
الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء بعد قلبها باء لتغاير بينهما في المخرج ذهبت ما في النون
من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله ضربتن

أصل ه

الغنة ضربح الاطلاع... الا الذي عليه العرب

بالتشديد لا ضربتن بتخفيف النون بالميم لان العلامة الاصل في التثنية لزيادة الميم بوحدهما
والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد في جمع نونات النساء في سكون
ما قبلها طو ضربن لئلا تجتمع اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن
ولتضربن ولا ليضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن الحاقها، الى خاطبة لاجتماع الساكنين
اى لئلا يلزم اجتماعهما احديهما اليا، والآخر التا، ولا يمكن حذف احديهما التا، وقعا لاجتماعهما لانها
علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا في شيء واحد فيحذف احديهما للاستغنا،
عنها بالأخرى ويبقى ما يلتبس للخطاب علامة اخرى عند حذف التا، فاضطروا الى زيادة
حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف واليا، فلعلمه بالتا، واما الواو فلكراهتهم
اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلوا النون لقربه النون الزائدة
من النون العلامة في التوثنية وفي لفظ النون اشارة الى ما ذكرنا من التعديد ثم ادغم احد
النونين في الآخر للجنسية او وقع للادغام بان ادرج اولهما في الثانية وقيل انما زيد
حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب
الغنة زيدت التا، لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التا،
لان معناه اى ضربت انا مضى وقد مر نظيره في الاعراب والحاصل انه يزاد من حروف الا انه
لا يمكن الزيادة من حروف العلة للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة الالف حركت التبس
بتثنية الغايب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغايب ولا يمكن ايضا ان يزاد
من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الضم في الواو فلم يلزم الالتباس بالجمع واما اليا فلعدم

ثلثه

تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير التا، للزيادة دون غيره من حروف الزيادة
لوجوده اى التا، في اخواته اى اخوات ضربت وهي ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم
وضربتن واما زيادة التا، في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان الخاطب
من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد للتنبيه عن سنة الغفلة والتي سمعه الى ما يلقى
اليه ويلتفت بتشديد ولطافة الشديدة هي **اجدك قطبت** ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس
بالتثنية وغير التا، مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التا، زيدت النون في ضربنا،
لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الجماعة المتكلمة سواء كانت
على صفة المذكورة والانوثة لان معناه نحن مضى وفيه نون فزيدت النون في ضربنا لموافق
ما اضمر فيه ثم زيدت الالف بعد لا يلتبس بضربن اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة
وقيل وانما زيدت النون لان معناه انا مضى وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للا
لتباس واختص الالف لوجوده في انا **ويدخل المضراب** المضمرات المرفوعة والمنصوبة
اى يتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليشاكل من المنفصل اذ المتبادر من الا
نصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب ك
والمجرور ايضا، الا المجرور وهي اى جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا واما الحصر فبالانها
اى المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما
انحصر في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد
منها اى من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اى اتصال كل واحد منها وانفصاله

كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب صح

يكون الكناية عنه اما مرفوع او منصوب صح

لأنه اي الشغل في التلفظ بمنفصل والا بمتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل
في الثلثة اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وهذا اي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب
فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع اي الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج اثنين من تلك
الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى
التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا الغرض الصالح له دون
المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمروا اكرمت وضعوا
لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه
كالجزء الاخير من الجار وكذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو
وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه وجواز
تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فيبقى كل من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل
منها خمسة اي خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل
ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المنفصل وهو يحتمل
ثمانية عشر وجها اي صورة الثمانية عشر محتمل في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة
منها في الغايب مع الغايبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة
منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة
لها مجموع الشباب الثلثة ثمانية عشر واكتفي بخمسة من الوجوه الستة في الغايب والغايبة

بالشتراك

بالشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار الحاق التاء في تثنية الغايبة لانها كانت
ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط والا دخل للتاء في اختلاف الضمير نظائر ضرب
وضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة الاولى الفاظا متعددة
باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة
الفاظا متعددة وان كان الضمير في الكل ان فقط لان اقتران الامور الخارجية للتمييز بين
الحركات والتاء وغيرها بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير في التاء وان فيكون لها
دخل في اختلاف الضماير لعله اشتغالها اي التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك
اكتفي بخمسة في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفي في الحكاية
بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لحكاية المتكلم
والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى
اي يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة ويعلم بالصوت انه مذكر
او مؤنث وكاشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغي اعتبار التذكير و
التانيث لقلة الفايدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق
الاسمين والاسماء في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت
وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد
او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت الجمع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس
كل افراده انا فلذا لم يمكنهم اجراء تثنية وجمعه على ما جرى عليه ساير التثاني والجموع ارتجلوا

لحكاية

في الكل ان فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير صح

او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغي اعتبار التذكير و صح

انت صح

اخترعوا

لالتثنية صيغة لكونه مقدما ونشتركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب
التوابع فبقي لك بعد الاكتفاء بالثلثة واسقاط الستة من ثمانية عشر
وجاء المرفوع المتصل اثنى عشر نوعا فاذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل
من تلك القسمة اي الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا
فيصير اي فلا شك في انه يصير كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة الباقية من
تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل بضرب الخمسة الباقية من نسخه
من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثنى عشر الباقية من ثمانية عشر
ستون نوعا الباقية من ستين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فمنها
اثنى عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب اي ضربنا كما مر في اول الفصل وقدم
ايضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع
مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة و
المجرور مفعول بواسطة وقدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصلهما لان المتصل
مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب
هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم
ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت متعينا اي نحن ضربنا وحركت
نون نحن اما للساكنين وضمت لكونه ضمير مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي

حقه

حقه الواو والاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هما هو وا على قياس
ما هو عند بعض البصريين لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما
عند الكوفيين فلكا الاشباع تقوية للكلام والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطها في ال
التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك واشباع حرف الاشباع
لا يثبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالحركة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لهما لكانتا للاشباع على ما
ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو
لكنا هو الله وبه ولكن جعل الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل
للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب الخ قوله واجتماع الواوين في الجمع في المطرف
الواو ثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا
ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب بنائه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما
والالف اللائق تاخيره فصار الجمع بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت الواو كما اي
كحذفها الذي مر في ضربتموا فانه انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو وما قبلها مضموم
[illegible] وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل
موجودة فيها طردا ومشاكلة وقيل وابقاء الميم بعد الواو على حالها في التثنية حتى
لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اختيها الا انها
في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة

وهو قوي فالاولى ان يقع التخصيص على الميم القوي المتحد المخرج بالواو وادخل
الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انت انتما انتوا انت انتما انتن بتخفيف النون
لما ان كلا الادخال الذي هو في ضربتما انه انما وقع حتى لا يلتبس اللغة بالواو الاشباع
في الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا ونحو عليه اي على انتما في ادخال الميم
وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العلل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو
هو ان كان في آخر الاسم وقبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي المقدار الذي يصلح
ان يكون في كل المقدار كله وهو ثلثة احرف حرف الابتداء وحرف الوقف عليه وحرف
للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو حيث انا اذا تعانق هو بشيء آخر اي اتصل باوله
بشيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا
من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا
تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولبئس نحو لهو لان اللام
فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع
وقوع الواو على الطرف وقبلها ضمة ولذلك لا يحذف نحو هي وان تعانق بشيء آخر بل تقلب
الكاف بالواو ويبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع نحو له
وجاء غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب
اختصروا وافردوه من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل
فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل

الهاء

الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكأنه التقى ساكنان وابن كثير يثبت
الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهو منهو فكأنه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا
يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو غلامهو لان الواو في حكم
المعدوم بسبب الكتابة لان الحرف الذي سكن كالميت فصار كأنه لم يوجد في آخر
الاسم واو ولا يرد واو ضربوا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوته في الخط ح
فالحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو
والياء حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن
فقوله ويحذف اذا تعانق بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى
لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت
في المتحرك ح يكون من الاشباع لحركة التحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة
واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من
هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
او التقديرية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو عنده غلامه فيما كان ما قبله
مكسورا حقيقة ومنه فيما كان ما قبله ياء ساكنة نحو لديه وعليه واشباههما واما ضم الهاء في وما
انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز
فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما

حذف الواو وضيا فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل
على طوهنه وتجعل يا، بنى القاضي بها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين
ان يقال بنى يبنيا علبين وجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف فانها نوع بنى آخر نحو
بها جئت لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا وقع الياء او الكسرة قلبت
واو ويا لان الهاء حرف خفي فهو اذا كان حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة ولئت
الكسرة او اليا فقلبت يا او كسرت الهاء لاجل اليا بعدها فلو لم تقلب يا بنى القاضي
لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل بنى وجعل في غيرها ايضا طردا للباب نحو لها
واذا لم يكن ما قبل الهاء يا او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه
وضربه كما جعل اليا المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي
ونقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداة وعند الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظ نحو
اشارة الى ان اليا فيه متطرفة حكما وجعل اليا مجماع التثنية اي في تثنية بنى
وجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربهما بعينه لم تترك اليا على حالها حتى
لا يقع الفتحة على اليا الضعيف مع ضمها اي مع بقاء ضعف اليا وعدم عروض الفتحة
ليا بان سكن ما قبلها كظبي وخصت الميم اتباعا لما ذكره وشدد نقيضين لان اصله
بنيهما كما مر من ان الاصل في ضربتما ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع السنين
للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بنى آخرنا على الفتح لانتفاء علة الكسرة كما ذكرنا

في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول الا
اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني
بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يجعل الشخص الواحد فاعلا و
مفعولا به في حالة واحدة بل الواو البدل ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لعلة مغايرة المضاف للمضاف اليه
بخلاف ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل
الا انه يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم
التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به
العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع
بينهما الى محذور لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا الى ولاجل ان الاول
ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت
فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول
حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضرب ايا
هم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب اياك ضربك اياكما ضربكما اياكم ضربكم اياك
ضربك اياكما ضربكما اياكن ضربكن اياي ضربني منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثنا عشر نوعا للمجرور
المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي الى ضاربنا ولفظ المجرور كما لفظ المنصوب المتصل وذلك

على المتصل ح

لحله علته وانما حل عليه لان المجرور معمول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان
المجرور يطلب ان يكون متصلا وفي مثل ضاربوي اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا
المتكلم جعل الواو يا لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو
يا لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المتقاربين لما فيهما من المد وسعة
المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو يا وادغموها في الياء وقيل انما
قلبوا الواو يا لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى فان كانت الاولى
فانهم لم يستثقلوا الخروج من واو لازم الى يا لازمة لانه انتقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم
وهذا الخروج مستثقل فكلفوا بالخروج الاولى وان كانت اخيرة فانهم استثقلوا الخروج من يا
لازمة وواو لازمة لانه انتقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكلفوا بالاولى وانما
اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى اليا لانها اخف
وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والا
دغام فيها ضعيف ثم ادغم اليا المنقلب في يا المتكلم الجنسية ثم كسر ما قبل اليا لاجل
اليا كما ان كالحبل والادغام اللذيذ وفعلت في جنسيها اذا اضيفه مهدي حيث جعل الواو يا
ثم ادغم ثم كسر ما قبل اليا لما ذكر والمرفوع المنفصل يستتر في خمسة مواضع جوازا
في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغايب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوف
اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغايب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد
يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغايبة

كما جعل العلامه

المفرده

المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو
هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب
وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر
في خطاب الماضي مطلقا كما يجي واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند
بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله ويا تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر
عند ابي الحسن الاخفش اجراء المفرد في المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها او
لاستكراهم ضمير المفرد اعني اليا اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان
يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب التاء الا ان يقول ان تجرد
فيها للتانيث كاللام في يا لله فانها مجردة للتعريف وعند العامة اي الجمهور هو اي
يا تضربين ضمير بارز للفاعل ولا يستتر فيه كما في يضربن فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه
وعلامة التانيث والخطاب جميعه عندهم هو التا وعين اليا للفاعل في تضربين عندهم مع ان
القياس يقتضي ان يعين التا له الا ان علامة الخطاب في اوله اعني التا منعت من
زيادة تا اخرى عليه في معنى للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت
اليا بدلا عن التا في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل اليا من حروف انت لكسر
التا مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضطر للالتباس بالتثنية في زيادة الالف
منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التا في زيادة التا منها
وابرز اليا في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر اليا

الفاء التاء هـ

اخته المه هـ

وقيل تضربين في المفرد المخاطبة لئلا يلتبس تضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرقوا بينه وبين جمع
الجمع لتحرك ما قبل النون في تضربن على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس بنونه
الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف
والآخر مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون الخفيفة والاخرى بالثقيلة ولا يفرق ايضا
ظرف النون في تضربين حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب خصه بالذكر وان كان الالتباس بالمؤنث
بالمؤنث الغائبة حاصلا لمكتسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومكتسبتها بالمؤنث
الغائبة في التأنيث وان كانت حاصلة الا ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسها بالمذكر
المخاطب ويستتر المنفصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم ونحن نضرب
في المتكلم مع غيره ويستتر الضمير جوازا في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او
انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى آخره اي انا او انت او هي ضاربة ونحن
او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات والاستتار اي وقوع الاستتار في
جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوزوا
في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل
كجزء الفعل كما مر فكانه ملفوظ بلفظ الفعل كما حذف من آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي
دليل على ما القي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم ان يكون
نحو ضرب فعلا او اسما لانه من حيث انه دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل
غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل

او تضربن بالتوكيد بالنون الثقيلة م ه

هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد
ايضا ما فهم من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر هو ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون
ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي
هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم
وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر
ويستتر في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم
يستتر في المفرد ايضا لزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب
والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاه للخفيف المفرد
السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب الذين في الماضي
لان الاستتار حالة قريبة اي مقرونة به اي بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المتقاربين يلزمه
الدلالة على وجود الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك وخلقها الفاء لكنها
ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل في الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب
عنه ودال عليه على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا
والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه
فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدأ الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام
اولى من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في حصول الكلام فقوله في الغائب حامل
لمعنيي الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظرا الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب

الفصل
مع ان ذلك جائز نحو
ما ضرب الا هو وانما قال
لو ادلك
ص

وبدل على حذف الثنية والجمع وقيل انما يستتر في الغائب والغائبة دون غيرهما

والمخاطب نظرا الى انها وبدل من حرف المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما
كان مفترقا لفظا متقدما في الاصل حرف المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر
مما ضمير بهما محذوف في اللفظ من المفرد اذ لا اخصر من المحذوف ويستتر في مخاطب المستقبل
المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من التقييد
بيانا للعلة ومن قوله للفرق بينها في الماضي وتصانيفها فاخذه وانما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة
في المستقبل ولم ينعكس فيما سبق وبين بسببه ماسكن لم يتعرض له هنا وانما ذكر وقوع الاستتار في بعضها ماسوى ذلك في اقتضاء
الفاعل الى الفعل وبين ان سبب الاستتار فيه ضعفه على بالطريق الاولى انه لم لا يقع الاستتار
في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها وبالها انما هو
لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في
هذه المواضع الخمسة وفي غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها وسوى ذلك الدليل عدم الابراز
في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر
بارز فان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب وزيد ضرب ظاهرا ولا بارزا
علم ان فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا سند الحكم الى دليل آخر فيها وجد فيه دليل
آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله
مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم
علامة التثنية والجمع والتاء في مثل هند او انت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على
ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمع

والتاء

مفرد ماسح

مستقبل

لان الماضي اخف والابراز فعل ثقيل حـ

والتاء في مثل هند او انت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد
مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمع
والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل
نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم معه غيره ومن اي حروف المضارعة حروف وضعت
كلمات فلا يكون فاعل الافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه
لما ذكر ان التاء في ضربت ضمير كانت التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا
والياء في تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم
والصفة نفسها في مثل زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون يعني ان في
لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون
للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء
ضمير الفاعل ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت
التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان
من غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالتي
النصب والجر نحو رأيت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون يعني لو الزيدان يضربان
والزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم
والاستتار واجب في مثل افعل امر للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل

متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد
منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم امرا والافعل
نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان
فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا حاجة في هذه الصيغ الاربع الى العدول
عن الاستتار للخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع
فتح ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا فان قلت نفعل افعل زيد وتفعل زيدا ولا تفعل الا انت
وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيد وهند ولا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت
تاكيد المستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشار اليه نحو زيد ضرب وضرب
زيد وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه **فصل في المستقبل** المشهور فتح التاء بناء على انه
تستقبل الفعل الاتي بعد زمانك وان الزمان تستقبله الان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية
الفاعل باعلامة كسر التاء وسواء اي كالماضي في الاطراد على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى اي يضرب
يقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين
تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل
لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع واما ما قلنا انه ضارع الاسم لانه يضارع
في الحركات والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة والسكنة في يضرب على عدد الحركة والسكنة

في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وبجمع السكنات لان الثالثة ومشابهة به في وقوعه صفة للنكرة فانك
كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره
في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا القائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه بالاسم
للبس في العموم والخصوص في كل من الطرفين اي في المضارع واسم الجنس عند بيانه بقوله
يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شائعا في امته فانك اذا قلت جائني
رجل يكون شائعا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل
مشيرا الى ذكر الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب
يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب
يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال واما عرف السين اشارة
الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان آخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف
المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب
بان تدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ابدا نا
بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص
بالكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه يجاوز ذلك في المفصل كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة صح
الفرس مع ارادة ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في
الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ومما جاز عكسه واما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة

ولما كان شروع وجه التشبيه اعني العموم والخصوص صح

ظهور منير

تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه التشبيه فانه بعد ذكرهما وامامه
نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد اي بالجرأة
قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل
لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية
الجرأة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها فيتقدم المشبه به ليعرف حاله اولا
ثم يقاس حال المشبه عليه ولقائل ان يقال انه لا جعل المشبه به مشتبها الا اذا ان
المذكور قدمه لكونه مشتبها لا لكونه مشتبها به ولانه مشابه بالوجه في مطلق
الكثرة اي فكما ان لفظ العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح
زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما ينقص منه حتى يصير مستقبلا
لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا
منه في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف
في الاول من الماضي دون الآخر منه مع ان الآخر احرى بالزيادة ولان المستقبل
اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي اي بتثنيته في زيادة الالف وبجمعه في زيادة
الواو وبخطابه اذا وجه اطلاق اللام وكذا التاء لانها ليست بضمير اللام الا في
الصورة وبجمع مؤنثه صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان كان لا
يلتبس حملا للقليل على الكثير ولم يشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان زيد عليه

يستعمل فيما اذا قصد المستقبل [illegible] في التفصيل [illegible]

ولم يشتق الماضي من المستقبل بان ينقص منه لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اي وقعت
الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل
عكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ
الكتاب على عليه ووضع مع في اتفاق عبارات غيره من الثقات وجب توجيهه
بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان الحاضر
بعد الزمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي
اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب
الفرق بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه
مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا احرفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الاختصار فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها
مجرى النفس ولاستئناس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلوا
عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه
المناسبة فينبغي ان يبين ان اي حرف لاي فعل عين ويبين المناسبة بينهما فقال وعينت
الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها لتعذر
الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اقصى الحلق مبدا المخارج كلها
والمتكلم هو الذي يبدا الكلام فكلبته وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة

بيته اي الالف وهي اول حروف انا الذي هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطبة
اي لطلب الشخص الذي تخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة
لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فكلمته
ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين مستكرهة لانه يشبه
نباح الكلب واما نحو اوو ونحوا فليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان خط
واو العطف عما قبلها تام يتعذر فيه فصار كأن الواوات لم يجتمع فيه ولان
الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام في الاصل في نحو ووجل
برفع اللام اي فيما وقع فيه التاء واوا وقلبت فيما لم يقع قبل التاء واو الجا
طرد الباب في للعطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها
حرف العطف ومن ثمه اي ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل الاول من كل
كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل التاء واو وعطف
بواو اخرى لجمع الواوات لا محالة ولطرد في غيره وعطف على قوله قيل قوله
وحكم ان واو ورنتل اصل وهو الرابعة وزيادته فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة
والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس الغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو الابعد وان كان
يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاخر
اسهل واتي اتبعوا اياه دون غيره كما هو ايما في الماضي كما يجي ان شاء الله تعالى ولم يجعل

جمع

جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع
المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن
وعينت الياء للغائب اي لطلب الشخص المذكر الغائب اي لغير جنس المتكلم والمخا
طب ليشتمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذكرا واحدا او اثنين او جماعة
الا انه عدل عن هذا الاصل في الغائبة والغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط
الفم والغائب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب فناسبته
وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا للتعظيم اي النون لذلك اي للمتكلم
مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون
في المتكلم مع غيره لانه اي الشأن لم يبق من حروف العلة التي هي اولى بالزيادة شيء والنون
قريب من حروف العلة في خروجها اي النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الا
نف وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين
الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف اي حروف المضارعة في
جميع الابواب للخفة الا في ابواب الرباعي […] رباعيا كان وهو الرباعي فعلل وملحقاته
وافعل وفعل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيها لان من جملتها الباء والكسر
عليه مستكره فحمل الباقي عليه […] كما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم
ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع للثلاثي في الاحتياج وقوته والضم ايضا
فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له بدله

على ما قررناه من قولنا فانها مضمومة فيهما وقيل انما ضمت هذه الحروف
في الرباعي لقلة استعمال الرباعي اي الاصول لبلا اربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا لتعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين
جهتا الترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون الفعليين على حركة واحدة من الاصل
ابتداء ففي الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل بكرم بالتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل
ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في
صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة في ما وراء ذلك
مما قل استعماله لكثرة حروفها فلو ضمت فيها يلزم زيادة الثقل ولم تكسر
للثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يدحرج فانما
حمله يدحرج بعينها من الازاحة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت التاء فبقي الفا
على خلاف العكس فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم
حرف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في بعض [illegible]
السداسي وبعض الخماسي حتى يدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي
او همزته نحو يعلم ونعلم واعلم وتعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل
ويستنصر ونستنصر واستنصر وتستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة
وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا تكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور

الهمزة

الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها
ياء اخرى في يكسر اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى نحو
ييبس وييجل فانهم على لغتهم فيما كان الفا واوا في غير ييجل واما في ييجل فعلى الثنا
منهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا
الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء وزوال ذلك الثقل فلما
صار الواو ياء تقوت الياء بالياء فكسروا الياء لا لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وخصت
حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه للدلالة على كسر العين او الهمزة في
الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين اصلا
في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزوائد اولى وقيل حيث
تكون لها وقف لتكمل الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفا توالي الكسرات الا
ربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل
بكسرها نحو يعلم ويجزي وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت ح على تقدير العوامل
فلا يظهر اثرها وحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتعلم وتتباعد وتتحنزر اي فيما اجتمع فيه
تاآن في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب والمخا
طبة مفردا او مثنى ومجموعا والغائبة المفردة والمثناة دون المجموعة احديهما حرف المضارعة
والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى
حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان

الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة وحذفها اهون واختار المص مذهب
البصريين لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق افادة الدلالة
على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فانما هي
بعد هذا الغرض ولان الثقل انما حصل عند الثانية واما اثبات التائين فهو الاصل للدلالة
لكل واحد منهما على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتجبر بصيغة المبني للفاعل اشارة
الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب
الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر
استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل
على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى
المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق هو التاء
المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعّل وفاعل
وفعلل وذلك ظاهر واما حذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من
جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن
والحذف للتخفيف اولى من ابقائهما متجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع انها تسقط في الوصل
لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج
اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قلت مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه
مثل اطّوع واثاقل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف

الاول

الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارع والعلامة لا تحذف واسكنت التاء في نحو
فرارا من توالي الحركات وعينت التاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة التاء
واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي قريب
التاء يكون اولى بالاسكان من غيره كما قرء الفريقين في التساقط وهنا ثمان ومن اجل
ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور اولى عينت التاء في نحو
للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي التاء
قريب اي اقرب من التعين الى لا يلزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع وسوى بين
صيغتي المخاطب والغايبة المفردتين والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب وانتما
ذكره في تعيين التاء للمخاطب لانه لما كان له بحث طويل اخره الى آخر بحث المستقبل
بالنفي اي ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغايبة في الحاقي في مجيء التاء لان في حركتها وسكونها
طوانت تضرب بفتح التاء وهي تضرب بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب ضرب مع انه
عادته ان يورده من باب نصر لكونه اصلا في الدعائم اشارة الى ان باب ضرب فيه جهة التقدم
في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب نصر نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن
درجة استحقاق التقدم بالكلية كساير الابواب ولما لم تقدم شيئا منها اصلا لكن لا يسكن ما به
التسوية اعني التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان
تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت
تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يق

اضطرارا

ان يكون مثل المص الى هذا وان يكون هذا بسبب تاخره ذكر التسوية بين المخاطب
والغايبة ولا يتم ما به الاستواء في الغايبة لبزول الاستواء حينئذ لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول
منها في مثل تلوح اي ما عينها في باب يفعل بفتح العين ولا بكسر حينئذ لا يلتبس لغة نعلم
فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة
ايضا بالفتحة اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة علينا ان في الفتحة موافقة
بينها اي بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب فان
حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اي التاء وبين اخواتها من اليا والنون و المضارعة ه
النون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيها
بين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل في آخر المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء و
بجوز في اطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لبعد فانتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل
نونا في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل
ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم
حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على
الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما لم يجز لان آخر الفعل حقيقة صار با
تصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يجعل في وسط الكلمة ولم يجعل
ان تجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يكن زيادة
حروف المد على الضماير فقد زيد حرف شبيه بها وهو النون في جميع النونات الداخلة في

في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة للتانيث لا علامة للرفع ولهذا
لا تسقط حالة الجزم والنصب كما ان كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة
للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثم اي ومن اجل ان نونه
لا علامة للتانيث يقال يضربن بالياء في الغايب حينئذ لا تجتمع علامتا تانيث ونون يضربن
تخفيف حملا وعلامتا التانيث تاء وه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة
للخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب
عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع
اجتماعهما لما اضفنا اليه اعني التانيث ولما فرغ من البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل
ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي
ونفيه نحو لم يضرب لكن لا ينفع الوهب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط في
ان من حيث اختصاصها بالفعل كما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل
معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة

فصل في الامر والنهي

الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء من الفاعل الغايب او المخاطب حقيقة المبني للفاعل
بالتوبيخ لكونه الاغلب كما حققه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب لذلك صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى آخره وزيدان ليضربا وزيدون ليضربوا
هند لتضرب وهندان لتضربا وهندات ليضربن واضرب الى آخره وهو مشتق من
المضارع بلا واسطة ولا الآخر عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا تجي في

قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد من الاشتقاق المذكور ههنا اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا اليه واما المشتق من المضارع وقد طابق
المناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتساب معناهما الى
الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد و
لا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من
المصدر ابتداء كالماضي فيكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل قوله زيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل من غيرها
لانها من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام
وقال ان اللام ايضا اي كما انها من وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية
اي من حروف هي الزوائد فيكون صالحة للزيادة وهي اي حروف الزوائد الحروف التي
يشملها وقوله يا اوس هل نمت وم يا انسا سهو فقال اليوم تنساه او سا
لتمونيها او اتاه سليمون او واتاه سليمان او استنمت هو ليها او امان وتسهيل او قوله
السلوا اي عثمان المازني هويت من باب علم اي احببت واما ما يكون من باب ضرب
فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة بمعنى النساء السمان فشيبنني
اي جعلنني تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد
وطول الاحزان والمصائب في مواصلتهن او الكتمان تعني ابانني الى ان شيبت تو
لده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان هويت السمانا
القدم م

وعيّن حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اي حروف هويت السمانا
اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة
بدون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمانا يشملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكي
ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده ا
البيت فقال له الجواب رحمك الله قال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمانا
وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان (اي طلب الجواب) بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانه لا
منها لا من غيرها اذ قد يكون اصولا الا يرى ان حروف هويتمونيها مع انها اصول كلها وانما يعرف
كونها زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصل بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا بمقابل
فائه ولا عينه ولا لامه فتقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل
ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل وتخرج وزنه تفعل وقضيب وزنه ا
فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم تزد في امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى
الحروف بالزيادة حتى لا تجتمع حرفا علة احديهما للامر والثانية للمضارعة وكسرت اللام اي
لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون لانها مشابهة باللام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي مقابلة للجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب مقابلة
الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما مر في موضعه بل فيه الجزم
فيكون الجزم في الفعل مقابلة للجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته كالجازم مثله

مثل صورة الجار وعوملت معاملة الجار في الكسر واسكنت لام الامر بالواو و
الفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف
واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معها كالكلمة الواحدة على وزن
فخذ وكتف فتخفف باسكان العين وانما لم تحمل ثم عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن
لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكونه حروفا اكثر من واحد نحو وليضرب فليضرب
ثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه
سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسر العين
اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق قوية فيستتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز
في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر
في الاسم الاسكان في الواو وهو سكون الهاء وفي الفاء فهو سكون الهاء تشبيها له باضم
عينه من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حروف الاستقبال في
امر الفاعل المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذا حصل اضرب ليتفرق بانفتاح
الغريبين كما يجي ان شاء الله تع وكان القياس في الامر الفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر
للغايب لان الطلب في الامر انما هي معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله
كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لانه وبين امر الغايب
بدليل قوله فيما سياتي للفرق بينه وبين المضارع لمشتركة فعله وعين الحذف الى حذف اللام

وحروف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب للكثرة اي لكثرة استعمال صيغة المخاطب
فالتخفيف به اولى نظرا الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثم اي ومن اجل ان حذف
اللام وحرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا لفرق حروف الاستقبال مع اللام
في مجهوله اي المخاطب يعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي المجهول واجتلبت الهمزة
وخصصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا
كان ما بعده ساكنا للاحتياج اي ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده
متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه
اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من
المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخواته في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك
حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات
دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسر في الاسم فعوض الكسر من
السكون ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء في الافعال مثل
القدح المعلى وما يحكى نحو الاوامر من الافعال المشددة الاواخر وما يجزم منها بانواع
الجوازم وقد تقرر ان الاكثر حكم الكل فتقدم من الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج
الى التحريك وقد علم ان لا مدخل للجر في الافعال فافاد به الكسرة للخلاص من اجتماع الساكنين
وذلك ظاهر وكون الكسرة طارية ظلم المقدمة المعلومة بخلاف اخويها فانهما تفيدان الخلاص

فقط والمعتبد بنا بدين اول مالها بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما
سميت الجملية لافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك
سماها الخليل سُلّم اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما
مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والكاف قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفا
من جهة اللفظ لان حذف ضمة الشان منعه بالضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير
الكسر اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرتها الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل و
لا اعتبار للحاق الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا
فهو بالعدم لم ارا اصل هذا الفن ومن ثم اي ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا اي حاجزا
حصينا قيل واو قنوة ياء وقيل قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا
جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة
في مثل اكتب بل يضم للاتباع اي لاتباعها للعين في الضم لان حفظ الموافقة بين الاثنين غالبة
على ثقلة الخالق من الثقيل الى الاثقل وفتح الف اللام اي همزته وجوز اطلاق الالف على الهمزة
اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يأتي ان شاء الله مع
او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان
الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت
همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج و
الاصل في الالف الكسر لما عرفت لانه جمع بين والنون للقطع لانه الف افعل والنون مفتوحة ثم جعل
للوصل

للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج لكثرته اي لكثرة استعمالها
وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة في
اللفظ والاضافة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته
استعمالا ابقاء اي كائن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت
مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده
همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها
وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف
الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف
فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة
الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة
الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة و
يكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح الا
لف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرته اي لكثرة
استعمال اللام وحفظ الخفة وفتح القطع على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده
او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف
ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف والجموع وفتح الف
الكسر مع ان ما بعد حرف المضارعة من يكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس بمجا

الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع لحذف من
تؤكرم طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير
اذ اصله تؤكرم بالهمزة كهو في ماضيه على اكرم فجاؤوا بالامر على الاصل فقالوا بانه كان الا
لتباس بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل كرم بحذف الهمزة التبس بالامر من [illegible]
الثلاثي المجرد ولان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع
الهمزتين ما زالت بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة
ردوها على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة
من تاكرم لاجتماع الهمزتين في أأكرم فانه مستكره ولا لحذف الف الوصل في الخط
مع ان الخط تابع للفظ في لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم بفتح العين
وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات
والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا
الاعجام يترك كثيرا او [illegible] لذا جعل الاشكال ومن ثم اي ومن اجل ان الاعجام يترك
كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه في
الثاني حالة الرفع والجر دون حالة النصب لان التنوين [illegible] حالة النصب لانه منصرف
بخلاف الاول ولم يعكس اي بان يكتبوه في الاول لان الثاني خفيف وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف
اولى وحذفت الالف في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة
الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا لحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما

الفعل صح

في بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم و
يجزم آخره اي آخر الامر المجزوم في الغايب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من البصريين
والكوفيين على اجزامه اجماعا او حكموا باجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة
الشرط اعني ان لانها اصل الباب في الفعل كما ان ان تنقل معنى الماضي اذا دخل
عليه الى الاستقبال نحو ان ضرب ضربت كذلك اللام اذا دخل على المضارع تنقل معناه
الى الاستقبال نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك
المخاطب اي مثل امر الغايب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل
اضرب لتضرب باللام كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
عندهم اي عند الفريقين من البصريين والكوفيين ومن ثم اي ومن اجل ان اصل اضرب
لتضرب قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع
فافرحوا قيل ان النبي عم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب و
التاء للحاضر فحذف اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال جنس
امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغايب ثم حذف علامة الاستقبال وهي التاء
للفرق بينه اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي
تضرب فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة
المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعني التاء فاعطي له اي للموضوع موضع علامة الاستقبال
مستقبل وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء لكما اي مثل ان

اي اعني الهمزة اثر الاستقبال
اي حكم علامة الا صح

اعطى اللغات ربّ محل ربّ في مثل قول الشاعر فمثلك اي فربّ مثلك بحذف ربّ
واعطى اللغات عمله وسولها قوله حبلى صفة مثل قد طرقت اي طرقتها اي اتيتها
ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اي اشغلتها عن صبي لها
ذي تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي تعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة
العين محول اي اتى عليه حول كامل صفة ذي ولم يقل محولا لئلا يلتبس
بالمفتوح من الطوالة اي الطويل وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي و
صف الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء
اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمايم
فلان التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن تخيف عليه من اصابة
العين واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او
تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه
من الحركات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة المستحسنة ما لم يظهر
قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها
واما عند البصريين فهو اي امر المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية
فيها فوجب ان تبنى وهذا اخلاف فلا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر
الغائب واطلاق المجزوم على سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب

واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة
بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين
الاسم في الجملة اي في وقوعه صفة للنكرة كما مر ولما لم يوجد المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي
بين الاسم وبين الامر الذي طلب حذف حرف المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك ظاهر
ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل بني على السكون
الذي هو الاصل في البناء ومن ثم اي ومن اجل ان بناء الامر المخاطب انما هو لعدم بقاء المشابهة
بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب عند عدم حذف حرف المضارع حتى قيل فلتفرحوا معرب
بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف ويزيد في آخر الامر مطلقا غائبا المضارعة صح
كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احداهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب
ليضربنّ ليضربانّ ليضربنّ لتضربنّ لتضربانّ ليضربنانّ للغائب وكذلك ليُضربنّ على صيغة المجهول
له وكذلك يزيد في اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ للمخاطب وكذا لتضربنّ له
للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربنّ مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا
علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن ان يحرك في الكسر وللاحتراز عن
الثقل والالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع السا
كنين ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا
عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربنّ اكتفاء بالضمة مع لمنطاله الكلمة بنون التاكيد وان كان
اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنده فقيل اضربنّ اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم

لحذف الف التثنية التقاء بالخفيفة في اضربان صح لالتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التقاء في
اضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح
للخفة مشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في
الالف الفاصلة ايضا فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم
فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة
الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما
اورد كلمة هل لكون يضربان طلبيا وبصحة دخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا
لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا يتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية و
وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف او الحركة اذ لا اعراب
في الوسط ثم ازال ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب
والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في اضربنان اصله اضربنن
فرارا من اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم
بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها
وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اي لكنه لا تدخل بعد الالفين اي الثاني
الف التثنية والالف الفاصلة وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا لها على التشديد
وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا برهان
يونس حين ادخلها في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان وقس اضربنن وما قيل انها اصالة

مداره والخاتم منها
سعد الدين

الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم الكلية
المعلومة من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمركب بعدي من
الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيل انما هي فيما وضع له اعني التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادته
اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده
دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما يعني ان الخفيفة
مخففة من المثقلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل
في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم كما يلزم الجريان عليه فيما
نحن فيه فلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمركب بعدي من الخفيفة
اليها ممنوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده شامل لفعل الاثنين
وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط من الحروف لو كان فانما فعدت في اثنين منها
لا يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس
بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان الفعل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان
الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وقوله اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوز فيه
اي اجتماعهما
حرفاه ويجوز في غيره وهو ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا لا يجوز بالاتفاق لان الساكنين
يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن
ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الا لصحة سكونها وغير حده خلاف ذلك وعند يونس و
الكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس اعتبارا

قال

بعد الالف حركة كقراءة نافع محياى بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر الساكنين
عند غيره وعليه حمل قوله بعع ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية
ابن ذكوان وخلاصة ان دخول نون التاكيد انما كان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها
في الجملة ففي بعضها بحسب نفس الامر ودلالة الكلام عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول والتزاما
وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم
على ما هو مطلوب له فيلزم الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن مجرما على
الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر
وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فكان
ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيل والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود
فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما ا
لحاصل في الزمان الحاضر وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف
بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه
وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود والايق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا
كما مر نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن
وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين
وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع
حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل

فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم لجوابه
نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم والعياذ بالله وجواب القسم اعني لاضربن
خبره وسابعها النفي وتدخله نونا التاكيد دخولا قليلا لاجل المشابهة بالنهي في
الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرفيهما لا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب
بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع و
احكام نون التاكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف
المضارعة فيه ونحو المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الافعال المذكورة قوله
من الماضي وما عطف عليه بيان للافعال المذكورة نحو ضرب زيد في ضرب زيد الى
آخره ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا
الى آخره ومن الامر نحو لتضرب ومن النهي نحو لا تضرب وانما لم يذكر بالاكتفاء بذكر ا
المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته يستغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك
في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة ا
المفعول مقام الفاعل اما تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل
لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما انما
هو تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو
للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه
تطهيرا له عن اللسان او تبيين لشهرته نحو كل الفعل خبيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو
صدسان

خلوع الانسان واختص المجهول بصيغة فُعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه
اي معنى المجهول غير متعقل وهو اسناد الفعل الى المفعول والمعقول اسناد الفعل الى
من صدر عنه اي الفاعل فجعل صيغته ايضا كمعناه غير معقولة وهي فُعل لتناسب اللفظ
والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فُعل دون ساير الاوزان لكون
معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف عنه ذاك ضيف
ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول
وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول
طلب مع ثقل بعد خفة بخلاف الثاني ومن ثم اي ومن اجل ان صيغة فعل غير معقول لا
يجي على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دُئل بضم الدال وكسر الهمزة وهو
لحيل ودُئل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه
الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجي المجهول في المستقبل على يُفعل بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اي يُفعل مثل فُعْلَل بضم وسكون الفاء صح
العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجي عليه اي على فُعلل كلمة في كلا
مهم ايضا اي كما لا يجي على فُعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيتناسب اللفظ و
والمعنى ويجي المجهول في الابواب المزيد من الثلاثي كلها اي مما زاد حروفه على ثلاثة سوى ما

رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي
نحو دُحرج واُكرم ويضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضية كما في غيرها
وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضية كما في
غيرها في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم ويُمتدَح ويُستخرَج تبعا للثلاثي فيهما
الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر
ما قبل الآخر وهي تُفُعِّل وتُفُوعِل وعلم حكم تُفُعْلِل منهما وافتعل وانفعل
وافعل واستفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعلل وافعنلل واخواتها علم
منهما وضم التاء في الاولين اي تفعل وتفوعل ولم يقتصروا على ضم الاول فيهما
حذرا لا يلتبسا اي الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى بمضارعي فَعَّل بالتشديد في تفعل
وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس
الماضي المجهول بالامر للحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل مع فتح التاء في الماضي
المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر التبس وهنا مثله في
وافتعل لا للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل احدهما في الماضي
والآخر في الامر وطلبنا ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على
وافتعل فيكون تقديره ووافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول الا انه
فيبقى الباقي وهو الاربعة عليه اي على افتعل فصل في اسم الفاعل قال

الاسم

ابن الحاجب وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة
الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لانه
ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل على باب ابراد اسم
ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به لحو ضارب
لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا التسمية وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل
بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل
على معام يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه
الصيغة اي الصيغة التي تشتق في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج
والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج المصادر وكلمة
الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازاته اياه في الحركات
والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل
بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به الفعل
في الجملة فيدخل فيه طويل الله متابل على ود وانا مقترب من فلان او منتقد منه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسبت بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معنى دون الآخر
الآن قيامه بنسب الى ما نسب اليه الحدث حركا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه
ضمنا فكانه قام باحدهما معنى ليخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة ودون
افعل التفضيل لانه زيادة الكثير مثلا اكرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والآن يقول

ادام باسم المفعل
والمستفعل بمعنى الذي
فعل الشيء

لما قام وذلك لان المتحول امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل علم بوضع للشيء باعتبار كونه
عاقلا بل وضع بمعنى قايم بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله
قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه
نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم تخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك تخرج افعل
التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة بمعنى كريم واكرم نحو
يثبت له الكرم وزيادته لا انه حاصل حالته ويشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتها
اي لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المناسبات
التي مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد مطلقا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعل كحسود وفعيل
كرحيم وانما ترك هذا القيد ثناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال
من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي
وخص الالف بالزيادة من بين سائر الحروف المد لخفتها بين الفاء والعين لان الادخال
في الاول يصير به اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته
نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الاصل الوقف
وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب ويعلم

عا

ويلزم للخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون
وان الادخال في الآخر يصير به مشابها لتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة و
كسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وسواء لا
بقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لفتح حركة
الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عينها
المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا
يصير مشابها لماضي المفاعلة وان كان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع
الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب حال فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما
فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل وبتقدير
الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة
ولكن ابقي اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل
لان الفهم سالمة عن كل بشاعة وثقل وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار
الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل
ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه المشابهة اختير اتحادهما في الصيغة
وتلحق الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على
معنى الثبوت وقد لا فقط يلحق افعل التفضيل اذ كما يقدم الفعل المشتق له يقدم به

الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها لما هو تعريف افعل التفضيل لقرب
تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عنه اصل هذا الفن من اسم الفاعل والذكر لقدمها
في المشتقات من المصدر واورد هما في فصل اسم الفاعل وانما قدمها على بيان صيغة اسم
الفاعل من غير الثلاثي لانها اختصاصا بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغة الصفة
المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يطردوا فيها على قياس ليضبط باصل
كما في اسم الفاعل والمفعول بل ابوابها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير
منها منها ولم يأت شيء منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب والظاهر فانها
تاتي منها على افعل كابيض وابلج واعور طوقي بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من فعل بكسر العين وتشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل بكسر مكسور العين
وحلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون وجنب بضمها وحسن بفتحهما
وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل
مضموم العين ولذلك في كرضش ومطمئن بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور
العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وسواء وزن احول طخنص بباب
فعل مكسور الاستثنة منه فانها تجي من فعل بضم العين نحو احمق واجرب وآدم واسمر
واسمر والعجف وارز صح على هذه الستة الاخر وقال انه من فعل بالضم ايضا فان الفراء
الحمق من حمق بكسر العين وسولة في حمق بضم العين وكذلك اي كما ان حمق تجي بالضم
تجي خرق وسمر وعجف ايضا فعل بضم العين لغة فيها اي في هذه الثلاثة يعني ان اصلها ما

فعل بالكسر الا انها لغة من فعُل بالضم ونحو افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
لتفضيل الفاعل على غيره وسولة ابتنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر
المشتق منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طايل اى زايد في الطول ل
على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالنقل والالتقاء
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة رديه وعليها جاء قولها صغراها وشراها الا
من قول امراة قالت قليلها اني اتاك رب فاذا دفنتُ في فاتني ليلا فاخرجني واذهب بي
الى مكان لا يعرفنا احد ثم فعلت المراة مادة قالت واخرجها الرجل وانطلق بها ابا ما
الى مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرة بها بناتها
فنظرت اليها الكبرى فقالت امّى والله قالت الوسطى صدقت والله ا
قالت الاخرى اى الصغرى تكذبتها ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لها ا
الام الصغرى اما تعرفان لحياها وتعلقت وحركت بها فقالت الام عند
ذلك صغراها شراها وانما يبنى افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترازا
عن الرباعى المجرد والمزيد فيه فانه لا يبنى منهما لكونه غير مزيد فيه اى في الثلاثي
وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يبنى من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي
المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم يحذف منه شيء
وان حذف الزوايد وقلت سواخج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي
اى لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يبنى ايضا من لون ولا عيب

ان

اى لا يبنى من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من
العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا حاجة
الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعند الزمخشرى وصاحب اللباب والجم وغيرهم
احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اى في اللون
والعيب ونحو افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل
ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصد
تفضيل الزايد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب يتوصل اليه باشد ونحوه
سوا اشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر حرجة واقبح عمى ولا يبنى افعل التفضيل
المفعول حتى لا يلتبس بتفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم
ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يبنى افعل
لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل
اولى من عكسه لان الفاعل مقصد حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة
في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا عكس التعميم في
الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلعل ا
جعله حقيقة في المفعول لبنى اسم الفاعل مع انه اكثر عريا من معنى التفضيل الا انا
لقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول
لا يبنى من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اى اكثر مشغولية من امراة ذات ع

التحبين ان الحنز الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وسوان فلان
اعطاهم ان اكثر اعطاء للدنانير ولا تم اكثر ابلاء اي اعطاء للمعروف جمع
الزوايد لانها من المعطي والحوالي بضم الجيم وكسر العين والحق ان اكثر حاقة هي
مستغنا اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب سنا ذلا نقاس عليه وتجي اسم
الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر و
المؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر
الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح
وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان
بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفي في الاكتفاء
بالفاعل على القرائن اذ الالتباس بالافراد يشكل فيه اي يستويان فيه ح للفرق
بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم
مما هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء
اجريا على الموصوف ولا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد
ونصيرته سواء الاكثر والاقل انه لا يلزم الالتباس ولم يعكس لان الاصل عدم التذكير
فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعني فعيلا من عداد الاسماء
وقبلها دعت الصفات وح لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر
والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية واما

كان الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة
فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق اسم الجرح على شخص له
جرح واراده انه شخص ذو جرح ويجوز اطلاقه على شخص آخر له جرح فيكون
صفة وتسميته شخص له جرح باعتبار ذلك الشخص الا جرح لا يجوز اطلاقه
على شخص آخر له جرح بهذا الوضع فيكونان سيان وقد يشبه به اي بالفعيل الذي
بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر
والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله تع وما يدريك لعل الساعة قريب
وقوله تع ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال
قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان الرحمة مصدر
والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او بمعنى ان رحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب او انزل رحمة الله
قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل وتجي فعول
للمبالغة اي لمبالغة الفاعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيها
في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين
الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف
فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال

في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوب بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف
او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول نحو كولي اي الام
التوابين لكان فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق
بين المذكر والمؤنث لا دخول التاء في المؤنث اكتفي في صور عدم الاستوا
بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه ثبات المذكر على حاله
واعطي الاستوا اي الاستوا بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف
للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا
للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستوا لاحدهما وعدم الاستوا للاخر فيهما ولم يعكس
لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال
كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستوا اخف فاعطي ما هو كثير الاستعمال
ونحو للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله طوصبار فاعل نحو بفتح الصاد وتشديد
انه العين وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او الحاء
المعجمة او الحاء غير المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع
وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمنحت ولهذا ذكر السيف لتعيين
كونه مثالا للمبالغة ونحو المبالغة للفاعل مجذم وفسيق بكسر الفاء وتشديد
العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين
وهو امشترك بين جمع المذكر الكثير لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر

اشتراكه بينهما اكتفا باشارة اليه في مجذم مع اشتهارها مرة في الجمع وعلامة
ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما اورد مثالين اشارة الى
كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواته الخالية عن التاء وطوصبار لشدة
امره في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة
بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء و
سكون العين مبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره عنها اوزان مبالغة اسم الفاعل
على الجميع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومنعام
ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في الخمسة
الاخيرة وهي من علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر و
المؤنث وفي الاخيرين بدون التاء لكنهما فيهما في الاستعمال فانها يقتضي ان لا
يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستوا ويعلم منه ان غيرها
على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة
بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من الخمسة الاخيرة فمحموله على
فقيرة في حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض و
قالوا هي عدوة الله بالتاء وانما لم يدخل التاء اي التاء اطلق عليها التاء لصيرورتها
تاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف
العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان التاء يدخل عليه وانما حملوه عليه
لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغة اي صيغة اسم الفاعل

من باب غير الثلاثي المجرد أي مما يكون حروفه زائدة على ثلاثة أحرف مطلقا على
صيغة المستقبل أي مستقبل ذلك الباب لكن بميم مضمومة موضوعة موضع
ضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم أو تقديرا نحو مختار
ومختر تبعا لمستقبله فيما إذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا لمكسور العين
فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومنكسر
فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الأولى بالزيادة أما الواو
فلأنه لا تزاد في الأول كما مر وأما الياء فلعدم الفائدة في زيادته إذ لا معنى
لحذف حرف ثم الإتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس وأما الألف فللالتباس
بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم إذ لا مجال للكسر لثقل
الطرف الذي أقيم مقامها أي حرف المضارعة أما مضمومة كما في الرباعي
أو مفتوح كما في الخماسي والسداسي فالوجه أن يضم أو يفتح فاختير
الضم دون الفتح للفرق بينه أي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع إذ لو فتح
لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل
على صيغة المفعول والقياس مسهب ~~للفاعل على صيغة المفعول والقياس~~
بكسر ما قبل الآخر لأنه من أسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع
بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لأنه من أيفع شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبل
تاء التأنيث على الحركة نحو ضاربة أي إذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء

تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع أن اسم الفاعل معرب وقوله لأنه أي ما قبل
تاء التأنيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والإعراب لا يكون في الوسط
فبني تعليل للبناء لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التأكيد به نحو اضربن
واتصال ياء النسبة نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وإنما بني على الحركة مع أن الأصل
في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح للخفة **فصل في اسم المفعول** تسمية اسم
المفعول مع أن اسم المفعول حقيقة هو المصدر لأن المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب
أي أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فانفصل الضمير مرفوعا فاستتر لأن الجار والمجرور كان
مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الأسماء
الغير المشتقة مما يفعل أي من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة
وأفعل التفضيل الفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وإنما اشتق من المضارع دون غيره
تبعا لاسم الفاعل لمؤاخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل أجري مجرى الواقع عليه
نحو أوجدت خربا فهو موجد وعلمت عدم حزو جل فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى
المفعول نحو أعذر وألوم لأن اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع
اتصافه بالزيادة على الغير وإن كان واقعا عليه أو نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للا
حتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وإنما ترك هذا القيد اعتمادا على
ما يفهم من أن فعيلا وفعولا أي بمعنى مفعول وإنما سمي به لأنه اسم ما فعل به على قياس
ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول للمناسبة بينهما في

في الفعل بل باعتباره

الاسناد اليه مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد حذفه
وحركه بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير
الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مُقَرَّب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح
الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مَقرَب
بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يَفعَلُ ويَفعُلُ بفتح العين وضمها
على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مقرُب بضم الراء
ثم اشبع الضمة لانعدام مفعُل في كلامهم فتولد منها الواو فصار مضروب وغيره مفعول

بغير التاء واما مفعُل بالتاء فهو مكرمة فكثير في كلامهم صح

الثلاثي دون مفعول سائر الافعال اي باب الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم اي مفعول
باب الافعال فتقديره وقد قيد الموضع اي لم يقيد الموضع اذ التبس به على تقدير فتح الراء وكسره
ومع ان يتغير احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من
الثلاثي اي غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها اي فاعل بكسر العين
من يفعل بفتح العين والعكس فاعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي
وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه لسبب الزيادة في موضع الزيادة ولا
لحركات في اكثرها كما انه نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل
من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير
فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا ان كالمفعول الفاعل للمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول
في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول

فكلمت

فكلمت بينا بينهما ايضا فغير احد ما كان غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغة
اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح
ما قبل الآخر لفظا او تقديرا نحو انفعاله مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح
العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه
لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمها كاسمه واتحاد المصدر
الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما **فصل في اسمي الزمان والمكان** من
الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ
بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل
كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين
المفعول والزمان والمكان التي تدعو حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما
اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه
حمله عليهما اسم المكان مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف
صيغه باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في
المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني للفاعل
ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل خاصة غير الحدود خص
تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه والحاق نحو اسم الزمان وهو اسم مشتق من
يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما

ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد صح

جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان و مجاز في الزمان لكنه بينهما جرى
عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة
مشتركة بينهما فزيد الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيد في المفعول لمناسبة
بينهما اى المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل ولم يزد الواو في اسم
المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اى باسم المفعول وصيغته اى صيغة
اسم المكان من باب يفعل من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم
لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال
الواوى كما يدل عليه المثال وكما خص المستثنى حكم المثال الواوى بالذكر علم ان حكم المثال اليائي منه
كحكم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميسر و ميقظ صرح به صاحب
المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب
القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما
سوف يجي تفصيله في موضعه كما يجي ان شاء الله تعالى كان الصحيح كذلك واما المثال الواوى المضاعف
فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل عليه اطلاق الحكم
وقع مثل حكم رقى كما نقل بعضهم الشرح به من بعض المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء
الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء و فتح العين في المنقوص
البتة وبكسر العين منه في المثال و في غيره ايضا ان كان من باب يضرب و الا فبفتح
ثم كلامه اراد بما كان بغير باب الصحيح واللام بدل من يفعل فيبقى قوله والا ففتح شاملا

للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وقى مثل حكم وعد وفي هذا الباب الان
اعتبارهم بلام الفعل في المثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا
دليل الناقص يقتضى الحمل عليه و يرشدك اليه ايضا مجى مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح
في الصحاح فانه اى اسم المكان بكسر العين منه فيه اى في المثال الواوى الغير المضاعف من جميع
الابواب نحو الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط في مو
مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا
يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جوربة ولا يظن
في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم و قيل انما كسر في الجميع
ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالو
جدان وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة
فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في
كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموا
فقة الا من الناقص اليائي اولا واوى من يفعل بالكسر فانه اى اسم المكان بفتح العين منه
فيه اى في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة
نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجي في باب الناقص ان شاء الله تعالى واحد بالحقيقة
وهي كسرة العين والاخريان تعدد بتيانها اى الياء كانه بفتح العين منه فيه واوياكان

او بابها من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل في المرمى والمنتهى ومن يفعل بضم العين
ايضا الاتقاء مفعل بالضم في احدها المقرى وفي الفتح اطرادا وخفة وللفرار من توالي
الكسرات فيهما ايضا او كسر العين في المفتوح العين والمضمومة يلزم توالي الكسرات
لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فمفعله فرارا عن توالي الكسرات لثقلها
للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى
مما يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من
يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما تبين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص الى
علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فالاصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم
لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح طلبا للخفة فلا حاجة الى التعرض له
ولا يبنى من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم
مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل مع ذكره وطوا ان تكون هذا سبب رفضهم مفعلا
فبقى موضوع اسم موضع يفعل بالضم من مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطى له محصور ومضبوط
بخلاف ما اعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما تقدم الايراد التعذير على اللفظى
لذلك ومفعل بالفتح واعطى للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي المنسك وان فتح لفظه مع انه كان
انه يعدل عن المنسك او المنسك على البدل لكانه يوهم قبل ذكر المعطوف ان ما اعطى للمفعل هو
المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود للعدد ويكلف المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدود حتى
الجمع والجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق

والمسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو لحكم السماع واعطى الباقي من
احد عشر اسما للمفعل بالفتح طلبا للخفة فيجوز فيه الفتحة نظرا للقياس واسم الزمان مثل اسم
المكان في جميع الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين للزمان قتله رضي وهو يوم عاشوراء
كما يقال مقتل الحسين للمكان قتله اي كربلاء **فصل في اسم الآلة** وهو اي اسم الآلة
اسم مشتق خرج به غير المشتق ومن يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيد بالميم موضع حرف
المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره بمثل
ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل
والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة
الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا
من المبنى للفاعل وقوله لالة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه يخرج ما عدا المعرف
فالمعرف هو الاسم لا من حيث انه مضاف من طرف طلب واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم
وهذا مثل قولك في تعريف زيد غلام زيد غلام زيد اي زيد هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس
من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن
سلم دخول الآلة في الحد ولا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بالآلة في الحد الاصطلاحية
2 وبالآلة في المحدود اللغوية لان المراد في كلام الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح
للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة ما علم منه اصطلاحا فانه
لغة يتناول ما عدا المدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا اعلم ان اسم الآلة مختص

بالكلية في الجملة اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من
الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه
تعريفها اذ لا معمول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية ولا تكون للافعال
اللازمة كلاهم لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح
العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة
كما هو المفهوم من كلام بعض القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا
هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال
وكثرة التفرع مع الزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهو في الحقيقة اسم لما حلب فيه
لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومن ثم اي ومن اجل ان صيغة
مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر الميم
وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر العين
الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيان مرتبان
من التراجم سابقا الاجزاء وكالاستشهاد في قوله والمفعل للآلة الآلة اورد البيت الثالث بان
بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد وتتميما للبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها
فانتقينا اثره وكسرت الميم في اسم الآلة ولم تبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام
الظرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب
لكلية موجبا الا في العدول عن الاصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته هنا وجها ولو خرج احد

عن الوجه وطلبها في عدم الضم فلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال وجاء اسم الآلة على
وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح وجاء اسم الآلة
عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون
عينه في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمقرض بكسر العين والمعلم
بفتحها والمنقرض وبفتح الميم في الكل لقيامه مقام الظرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه
وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولا اتفاق مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين
في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح
العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المسعط للكل ما جعل فيه السعوط
بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل للكل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه
هما من عداد الاسماء الغير المشتقة بضم السعط والنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء
المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط
للكل انا يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بآلة اي باسم آلة مصطلح وكذلك الحكم المسعط
والمنخل اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء
عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن
والمكحلة والمحرضة **الباب الخامس في المضاعف** والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه
مثله اثنين او اكثر سمي هو هذا به لتضاعف حرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من
الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف

تلبيس اللغة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة ولم يتنوعه
اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي
اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه
ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد كحكم كزلزل
ويقال له اي لمضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت لتحقق الشدة اي
لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهد والكثير كما يحتاج من لا يسمع الصوت
لتحقق السماع يقال لحجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة و
لانه قد يصير احد حروفه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض
قلبت الضاد الاخيرة ياء وتحقيق تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى وسوى المضاعف
لا يجيء من ثلثة ابواب سماعا بل جاء في عامة الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر نحو سره يسره اصلهما سرر يسرر لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة
هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقويته بباب آخر يشاركه في ضم عين
المضارع وان اقل جلالة فاعرفه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف
من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا تاما الا مجيئا قليلا نحو حببت فهو حبيب ولببت
فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموضعين لعدم وذكر في التمييز من فعل يفعل بفتح عين الماضي
وضم عين الغابر وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات

ان حب ولب من فعل بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم
العين فيهما لان مجيء فعل من غيره قليل وعلم من سكوته من فعل يفعل بفتح العين
فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع حرفان
من جنس واحد في الذات او في الصفة كالجر والمعنى كما يدل عليه قوله
فيما بعد في فيكون من جنس واحد نظرا الى المحسوسية وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في
المخرج عطف على قوله من جنس واحد مثلا للعين اذ المراد من كون الحرفين من جنس
واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة
او حرفان متقاربان الا انه اقام المظهر مقام المضمر ودفعا للمسافة يدغم الاول من المتماثلين
والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثل الثاني لثقل التكرر
المعلوم بالوجدان وفي المثل اكثر من التكرار ومثال المتماثلين في الذات نحو مد الى آخره
اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة يجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم
يورده هنا لاحتياجه الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهنا ليس موضع التفصيل ومثال
المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطاه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجيهما وقد قرأ به
ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو قالت طائفة بادغام التاء في
الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجيهما وسكون الاول الادغام افتعال من عبارات
الكوفيين والادغام افتعال من عبارة البصريين اللباث للحرف الواحد في
مخرجه مقدار اللباث لحرفين في مخرجيهما او قريبا من مقدار اللباث فيهما كذا نقل عن جار الله

العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقبل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا لا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير آخر فانما ايتهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسا المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقبل الآلة بما يناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباث والوضع المذكور ان لا زمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة اي ينطق حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كمد وكر ومد ويشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاختصار يغني عن تكرار الحرف مع الادغام برفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في غيرهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت في التلفظ بلفظ الرحمن وليس بثابت في الخط لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتجانسين في الذات في كلمة واحدة على ثلاثة اضرب الضرب الاول منها ان يكونا اي الحرفان

كالمثبت لا الثابت نقصه فلكمة يثبتن عنوة واو راحمة اه ادخاله الكلبست بصير الحق والالكى ص

المجتمعان

المجتمعان متحركين يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في صور الالحاق فيات نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام تخرج من كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب استحبابا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس وهو نحو قول داخل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وحذف التاء الثانية في مثل تتكلم وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث تخصم فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين وهو جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الفعل على تقدير الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسر بلفظ سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجد بلفظ جد بالضم وهو البئر [illegible] وطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر ومدد بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل ردد بانه من ردد بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل قرر بانه من قرر بالفتح او من قرر بالكسر وفي مثل عضض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان

ردّ يعلم من يردّ بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف لا يجي من فعل
يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مرّ وان فعل يفعل بالكسر في الاول والضم في
الثاني مثل فضِل يفضُل شاذ لا اعتداد به وقرّ ايضا اي كرّ يعلم من يقرّ ان اصله
قرر بالفتح لان المضاعف لا يجي اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما ونقض ايضا يعلم من
يعضّ ان اصله عضِض بالكسر لان المضاعف لا يجي اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما
وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كلذذتَ تلذّ شاذ لا
يعتدّ به ولا الادغام في حَيِيَ في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه لانه
لبس من صور الاجتناب ... لا يقع الضمة على اليا في حَيِيَ ان في مضارعه فان
فان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم
على اليا الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور
لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام
وفي تحيّى كيحيى الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيى بلا اد غام
وقيل في وجه عدم اعلال حَيِيَ اليا الاخيرة فيه غير لازمة لانه يسقط
تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة الفا نحو يحيى اصله يحيي بضم اليا الاخيرة فلما
لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني
منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا
والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار

تحيي نسخ

وانما قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام
فيه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو لم اقل لك ولم يبرح حاتم بخلاف
الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والا
لتباس ونحوه في بعضها بلا وجوب في وقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم اليا
في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّ اصله مدْد بسكون الدال الاولى
من مدّ الثوب وانما قال على وزن فعْل بسكون العين للاشعار بان اصله مدد بحركة
الاولى بعد الزيادة فلا يكون من الضرب الثالث اذ العبرة في الاعتبار باللفظ دون
الخط ولا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقص في الاكثر
ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام بتميز الضرب الثالث منها
ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام
فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان
تحرك الثاني لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب
الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع الساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل
هذا فتقع من ورطة هي في الاصل طين يقع فيه الغنم ويقوم واراد هنا المحذور
وهو ثقل المكرر ويقع في ورطة اخرى من اجتماع الساكنين وقيل انما
امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام بان
ساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام

وكلمة ثم

وهو سقط حركة الكاف وقوله جوّز والحذف اى حذف المتماثلين في الضرب الثالث
في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين المستكره كما من قوله ممتنع
مع ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف بالادغام متعذر لحذفوا احدهما لان
الحذف انجا سبب للتخفيف اما الاول كما صرح به في الصحاح حيث قال احسست يحذفون
منه السين الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن لحذفت الراء الاولى
لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل منها
ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها تبقى الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء
بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح
لما في حذف الثانية من لزوم العلة الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير
بعارضه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي البازي لو ظلت اصله ظللت يفعل به ما علم من
العلل كما جوز القلب اى قلب ثاني المتماثلين في نحو تقضي البازي اصله تقضض قلب الضاد
الاخيرة ياء وعليه اى على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر
القاف ماخوذا من القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى نظرا الى
اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض لا لاجل الفاء لا ترها
ودفعا لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر
مثال لحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا

والتخفيف مطلوب

الثقل اعم

وهو

وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كما وعدن حذفت الواو طردا للباب واستغني
عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن
بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقررنا ملكا ان بفتح القاف على صيغة المضارع
المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار
مضاعف مستعمل من باب ضرب ويستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار
فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح
فهو من القرار لا غير فيكون اصله اى اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة
تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكر بها اكتفاء بذكرها في قراءة الكسر
فصار قرن بالفتح هذا اى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه
اى سكون الحرف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا غير لازم الذي للوقف فانه غير
مانع من وجوب الادغام لجواز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فتحرك الساكن
فيدغم فيه الاول وهو لغة بني تميم ويجوز عدمه اى عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام
تحرك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود علته فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس
وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر واحد ويمكن الادغام امر المخاطب ومد بالادغام اصله امدد نقل
حركة الدال الاولى الى الميم واستغنا عن الهمزة والاحتياج اى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين
بفتح الدال الثانية للخفة ومد بكسر الدال لان الكسر اصل في تحريك الساكن كما مر ومد بالضم للاتباع
اى لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلاثة لان الحركة المنقولة اليه في الثلاثة

من الضمة ومن ثم اي ولاجل ان الضم في مدّ للاتباع لا يجوز فرّ بالفتح اي بضم الراء ويجوز غيره
من الفك والكسر والفتح لوجود العلة المذكورة فيها لعدم مقتضى الاتباع في الضم وهو ضم العين بينهما
بل الموجود ههنا هو مقتضي الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في
نحو امددن ويمددن ومددن وامددت ونحو لم يمددن ولم يمددن اي فيما اتصل به الضمير المرفوع
لان سكون الثاني فيها لازم بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف
امدد ولم يمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد
لتمدد كما مرّ وفي نحو امددن ولم يمددن ولم يمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير
سكوني امددن وامدد حركتا … رمتا ولم … قولا وتقول في الامر من المضاعف بنون الثقيلة
مدّنّ بفتح الدال مدّانّ مدّنّ بضمها وحذف الواو اكتفاء بالضم مدّنّ بكسرها وحذف الياء اكتفاء
بالكسرة امددنانّ وتقول بالخفيفة مدّن بفتح الدال مدّن بضمها وحذف الواو ومدّن
بكسرها وحذف الياء واسم الفاعل منه مادّ اصله مادد ادغم الاول بعد سلب حركتها في
الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميمين اصله
ممدد ادغم الاول بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الآلة ممدّ بكسر الميم الاول اصله ممدد و
المجهول من الماضي مُدّ اصله مُدِدَ ادغم الاول في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع يُمَدّ اصله
يُمْدَد نقلت حركة الاول وادغم في الثانية ويجوز الادغام جوازا اتمّ من الوجوب اذا وقع
قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تثذ دسصضطظ وانما قلبت مع هذه
الحروف لمنافاتها وبين ما قلبت من التاء مقاربة في المخارج ومباينة في الصفات فقلبوها الى مقاربها

لمّا لم يوافق لصفتها واو وردي … ترتيب اللغة امثلتها فعال نحو اتّخذ وهو اي ادغام اتّخذ
شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ فقلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
ثم قلبت الياء تاء فادغم التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل ياء
الا يجوز ان تقلب تاء فيما اذا كانت الياء اصلية وههنا ليست الياء اصلية واما اذا كان
من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتّجر اصله ائتجر لانه من تجر من باب
نصر اي عمل التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار اصله ائتثار لانه
من ثار من باب فتح اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على العكس وهو معنى قوله نحو فيه اثّار
لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا يحبس جرى النفس مع تحركه وجوده فيها ستشحثك خصفة ص
ستشحثك خصفة وما عداها مجهورة وهي ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وخصفة
اسم امراة والتشحيث الالحاح في المسئلة ومعناه سيلح عليك هذه المراة فيكونان اي التاء
والثاء من جنس واحد بنظر الى المهموسة مع تقارب مخرجيهما بخلاف استمع فانه وان كانا
السين والتاء من المهموسة وتقارب مخرجيهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة وتقارب
التاء والثاء في المخرج فان بين مخرج التاء والثاء مخرج حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي
التاء والسين مخارج ثلثة احرف من الدال والطاء والثاء ولولا … بين التاء والثاء في
التلفظ ولذلك وجب الادغام ايضا اجتمعا والاول ساكنة بخلاف … بين السين والثاء واح
شئت حدوث ما سمعت فراجع الى وجدانك في اثّار واستمع وليس ايضا بين السين و
التاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما

منهو ان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل الفاء بنقطتين تاء بثلث
والفاء ثاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذي لم يعهد في الفاء فينبغي ان يبقى الثاء على لفظه الا انه
فوق الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب
الادغام في هذه الصورة نظرا الى اتحاد الصورتي والاتحاد المهموستي وتقارب المخرج
وتبعه المص وابن الحاجب وقد نقض سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اصله اذتا لانه من داه حر
وتبعه شارح الهادي وهو اداء اي من باب حرس اي اخذ الذنب ولا يجوز فيه غير الادغام
الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام وخصص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام
للاحتراز عن ادغام الفاء في الفاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للتقييد بل لمطلق وجوب الادغام
وعدم جواز البيان كما يدل عليه صدر كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز ان لحفظ
الفايدة في الكلام المقيد وانما هو فيما لم يكن للتقييد فايدة غير مفهوم المخالفة وهنا فايدة غيره وهو
تعيين طريق الادغام لما ذكرنا وانما وجب الادغام في اداء لانه اذا جعلت الفاء دالا اي لو لم
يترك الفاء على حالها لبعده من الدال من المهموسية لان الفاء مهموستي والدال مجهور فبينهما بعد في الصفة
اي المهموسية والبعد بين المتوافقين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب
النفي احدهما الى ما يسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة اي الدال فقصد الجمع البعد
والتنافر لقرب الدال من التاء في المخرج طبقة الاوسطة بين مخرجيهما ولذلك قاربا التقليب حتى لا يجوز الاظهار
اذا اجتمعا ووجد شرايط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف لسدان لسكون الثاني تقديرا
وبخلاف وتدا الالتباس والطان يقول لقرب الدال من الدال لان الدال هو الاصل المطلوب اليه واعتبار القرب

في

في القرب المطلوب اعني الثاء او لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرجها لتلك مبدل المخرج
النوعي الذي للتاء والدال والطاء وجعله اصلا ولم يعكس بان قلبوا الدال تاء ترجيحا
للاصل على الزايد يلزم ح حرفان من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الاخر ويقع الادغام
بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما بتبعا على حالها او
الاخر قلب احدهما الى الاخر فقوله لبعده من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال
من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما نظيره في كلامه وهو اذكر اصله اذتكر بالذال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من الذكر من باب نصر فجوز فيه اذكر بالدال المهملة والادغام واذدكر
بالفك لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة فبينهما بعد في الصفة فجعل
التاء دالا لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم تقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم
قرب المخرج بينهما كما جعل التاء دالا في اداء اذ ان الثلث المذكورة فيجوز لك الادغام بعد جعل المذكور
نظرا الى اتحادهما اي الدال والذال في المجهورية وبعده بجعل الدال ذالا والذال دالا على
التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذات
اذ الدال غير الذال تاتا وهو اذان اصله اذتان لانه من زان من الزين مثل اذكر في
جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للمهموس الزاء والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير
وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول اذان كما تقول اذكر الا ان الادغام في اذكر قوي
فصيح بخلاف الادغام في اذان فانه ضعيف غير قوي وغير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال
والزاء الا انهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء

ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاي دالا بل بجعل الدال زايا لانها دونها في المجهورية لان الزاي اعظم
من الدال في امتداد الصوت فيصير اي حاصل جعل الزاي دالا وادغام الدال في الدال كوضع
النقص الكثيرة في الصغيرة ثم في عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف وكذا اذان اي اذان
على تقدير ادغام الزاي في الدال يزال ويلتبس بما يأتي من الدين ونحو اسمع اصله استمع لانه مما
يسمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما في المخرج
ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين في امتداد الصوت فتعين
ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية في الكلمة ونحو
لتشبه اصله يتشبه لانه من تشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر لانه من الصبر
من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصبر بابقاء التاء على حالها لان الصاد
من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة
بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صضطظخغق الاربعة الاولى
وهي الصاد والضاد والطاء والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها فارتفاع اللسان بها الى الحنك
واما اطباقها فلانطباق اللسان بها الى الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين
مجازان لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان والمطبق
عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل لان فيه مشترك والثلثة الاخيرة
الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم
من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة

من المنخفضة وهو ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم
مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حاصل معنيين احدهما ابقاء
التاء على حالها وثانيهما قلبها اي التاء طاء لكان قوله يجوز فيه اصطبر حاصلهما ايضا لكنه اشرنا
اليه ثمة فقوله لتباعدهما بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة
والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيصير الجمع بينهما في التلفظ ثقيلا للبعد الاول
وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج لانه كالتاء وقد عرفت ان البعد بين الطرفين في صفة توجب عسر
التلفظ بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء فحصل الازالة لعسر النطق فصار
اصطبر والادغام بعد القلب في المعطوف عليه لا اعادة في نحو ادان لكون المعطوف عليه بينا كما في
ست اصله سدس بدليل سديس وكذا السدس فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في الهمس
ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة وهذا شبيه في قلب حرف فالمباعدة بين المقلوب وما يقاربه
من وجه لمقاربته بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة
الجهر وفي صفة الشدة فلا زالة هذه المباعدة ثم لم يترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما
في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حالها لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسة ولم يترك المباعدة
في المشبه به اي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في مثل
ادان وقلبت تاء للمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصارت ثم يجوز ترك الادغام في اصطبر بجعل
الطاء صادا نظرا الى الحاصل من الاستعلائية اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز ترك الادغام
فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت اي لا يقال اطبر ويجوز ترك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر

لعدم التجنيس في الذات بين الطاء والضاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق وطواضرب
اصله اضترب لانه من الضرب يخرج ضربا تاء وهو مثل اصطبر في الاحكام جميعا الا انه لا يجوز اضرب
بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد
في الطاء واطلب اصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع المتجانسين
من جنس واحد بعد قلبت تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والاطباق ولقرب التاء
من الطاء في المخرج وطواظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز الادغام بعد جعل التاء لمباعدة
بين الظاء والتاء في الصفة ومقاربته من التاء والطاء في المخرج طاء جعل الطاء ظاء والظاء طاء وادغم
بينهما في المعظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم التجنيس بين الظاء والطاء في الذات
مثل اظلم بالمعجمة واطلم بغيرها واظطلم بالبيان وطواتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب
فجعل الواو تاء لمكابدة الجوار وكونه واقعا في كلامهم كثيرا طونراث وادغم التاء في التاء وجوبا لانه
اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان يبقى تلك المكابدة بجرها لكسرة ما قبلها فيلزم ان يصير
هاربا لكون الفعل ... ياتي في الماضي طواتعد وحرة واوتا في المضارع طوبوتعد وهو غير جائز
وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد
سببه فغير محظور كقيل ويقول ومغزي ويغزو والاتم لما امكن لهم قلب الواو وقع لكنهم
هو الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا فعله او يلزم توالي الكسرات الكسرة في التاء
والياء المركب من الكسرة معطوف على قوله فيلزم والظان يفعل ويلزم بالواو اذ تعاند بين العلتين
الاولى اشار الى المنع ولا الكل والعدم بهذه في التعليل وطواتسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسب

اي كان من اليسر ومن ييسر من باب ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمكابدة الجوار وبوقوعه
في كلامهم كما في اتسر الذي ... قرا اعطوا ... الكسرة خصوصا في المصدر الاتيسار ولم يدغم
اي لم يمنع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتسر لان الياء في ايتكل ليس بلازم بل لعدم
وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم فيجب تغيير تلك التاء همزة اذا جعلته اي ايتكل بلا ياء لان
اصله ائتكل لانه من الاكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومعنى ثم اي ومن ثم
من اجل ان اللزوم لحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية ليس
بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو حيي كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف
على قوله مما لا يدغم من حيث المعنى اي من وجه ان اللزوم شرط في الادغام يشعر ادغام اتخذ لكانه
اصله ائتخذ قلبت الهمزة الثانية ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانها تصير
همزة اذا جعلته بلا ياء نحو اخذ وهو جواب سؤال مقدر وليس تتمة ومن ثم توجيهه انتهى فلم
ان الياء اي ليست بلازمة ولا ادغم والياء في ايتخذ غير لازمة مع انها قد ادغم فيه فاجاب بانه شاذ
فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف توذر تقضط تقلب
تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها لها في المخارج ومباعدة بينها في الصفات فقلبوا اياها الى ما يكون
لها موافق الصفة فادرج ما انتسب ذكر الحروف امثلتها فاقتلا طويقتل اصله يقتتل من القتل فلما
اولى التائين بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وادغم طلب الادغام فيه مع اجتماع المتجانسين
نقلت الحركة الى التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو
اقتسم واختصم فهو نظير انعمت نعمك في عدم لزوم التاء بعده واذا ادغم طلب في افتعل فتح عينه او كسر ويتبدله

اصله يبتدل من البدل فقلبت التاء دالا ثم الدال ذالا وادغم الذال في الذال ويعذّر اصله
يعتذر فقلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال وينزّع اصله يتنزع من النزع
فقلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم ادغم الزاي في الزاي ويسّمع اصله يتسمع من السمع فقلبت التاء سينا ثم ادغم
السين في السين ويخصّم اصله يختصم من الخصومة فقلبت التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد
ويخضّل اصله يتخضل من سوء الرمي فقلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويلطّم
اصله يلتطم من اللطم فقلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظّر اصله ينتظر من النظر فقلبت التاء
طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز في ادغامها من الامثلة المذكورة الا
الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء المؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول
وترك الفاعل اي لضعف استدعاء المقدم الزايد الذي هو تاء الافتعال وكالضد بابه المؤخر الذي هو
العين مع ان عكس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن ادنى ما يتغير الا عرض عارض منع من هذا
القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف تثدذز سشص ضطظ وي مع كونها اصلية
او زايدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجي هذا الادغام في الماضي اي في مواضع هذه
الامثلة حتى لا يلتبس ماضي التفعيل لان ابنيتهم اي عند هؤلاء البعض الصرفيين لو قصد هذا
الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها وحذف الهمزة المجتلبة فيصير في اختصم مثلا خصّم فلا يعرف انه
من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجي الادغام في الماضي ايضا فيقال خصّم بفتح الفاء والتاء
بالنزوع في المضارع واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء ومنها كما في الماضي وعند بعضهم يجي

بكسر الفاء نحو خِصّم اصله اختصم لان التاء عند من كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة
التاء مع عدم نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس ح وعند بعضهم في الماضي الادغام بالمجتلبة
نحو اخصّم بكسر الخاء نظرا الى سكونه اصله الى اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم العدم
فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا واما في خصّم بفتح الخاء فلم يجي اخصّم بالمجتلبة
لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة احد حروف الكلمة فكانها غير عارضة
فلا تحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز احدهما
بفتح الخاء المعجمة مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم
على كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يخصّم فاما من قال في الماضي خصّم بفتح الخاء يقول في
مستقبله يخصّم بفتحها ايضا ومن قال خصّم واخصّم بكسر الخاء بالمجتلبة وبغيرها يقول في مستقبله يخصّم
بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم في الضم مع فتحها عند من فتح
الفاء في الماضي ومع كسرها عند من كسرها فيه نحو مخصّم بالحركات للخاء وفي مصدره اي اختصم
مع ما خصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او نقل
كسرة التاء الى الخاء وفي مصدره خصّاما بفتح الخاء وان اعتبرت انت حركة الصاد المدغم فيها
وانتقل حركة الخاء حركتها واما فان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل
بخلاف مخصّم وفي مصدره اخصّاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبار السكون الاصلي كما ذكرنا في
اخصّم هذا على تقدير فتحها للخفة وللاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة
فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا احتياج

اما الجنلبه لما ذكرنا في اخصم ولا يدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها جوازا اما في اجتلاب الهمزة
اذا كان ما بعدها مما يقاربها من حروف تثد ذ ز س ص ض ط ظ وانما لم يذكر هذا القيد ايضا فيما يقاربها
ليظهر ان تفعل وتفاعل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف
ت ث د ذ ز س ص ض ط ظ لمقاربتها لها في المخرج وما عدتها من الصفات نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء
اصله تطهر فقلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثاقل بتشديد
الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادارأ واطاير واذلك
وافتل واصدق وازين واسمع وهو واضح وفي غير الصاد تقلب التاء ابتداء الا ما جاء ورنا الا ما لا
للمخرج او لتوبه واما في الصاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا اخا ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل
في ما بعدها نحو استطعم لسكون الطاء حقيقيا ومن شرائط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا
بعدها نحو استدان لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذفها اي استفعل للتخفيف في بعض
(اصله استدى)
المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر في ظلت من ان احدى اللامين مبين
حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زائدة على غير
القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اطاع
يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما
الفراء فشاذ وفتح الهمزة وجعلها همزة قطع ان اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فعلى قوله
يسطيع بالفتح وانما كان السين زائدا في قول سيبويه لان اصله اطاع كالهاء اي كزيادة الهاء
في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس **الباب الثالث** في المهموز ثم لم يعرفه

يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتل لان المهموز
حرف صحيح الا انه لم يجبر فيما جرى في حروف العلة في الاطراد اللازم في كثير من الابواب والافعال
صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح عامر لصيرورته همزة اي همزة المهموز حرف علة في التليين اي
في ازالة شدتها كالهمزة في واوسها وابانا وهو على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ وسمي الفعل الفاء
لانقطاع الهمزة عما قبلها بسكونها ومهموز العين نحو سأل وسمي النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل
الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا وذكر ظ وحكم الهمزة كحكم الحرف
الصحيح في جميع الاحكام الا انها تخفف اذا لم تكن مبتدأ بها كما يجيء ان شاء الله وتخفيفها بالقلب
وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين بين الهمزة
والياء هذا بين بين المشهور وفيها سماها لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا انكتب اذا كانت
متحركة على وفق حركة نفسها كما في ان شاء الله وقدره حتى لا يبطل ان المراد منه غير المشهور
وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها منه كما يقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين
بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة تنحى بها نحو الساكن ولذلك لا تقع
الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا تقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد
مستثقل بخروجها من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر
اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس فيما بساكنها على سائر الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه
تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير
عوض الا ان المصنف قدم القلب على بين بين الاول من طرق التخفيف اي القلب بكسر وتخفيف

فيعم التخفيف بالقلب لكونه اكثر
استعمالا ... بيني

اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها
اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يتاتى حينئذ لا جزء المشهور لانه
فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بحرف يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية
القلب عند وجود شرطه يعني ان كان ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان
كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما يوافقانهما لان حركة الساكن اي
طبيعته لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه
ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت تلك الحركة لتولد منها
ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والخامس من
تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة
كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى تطلب طبيعتها وتطاوع
لاستدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها لان قبلها متحركا
لا تقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت اي بعد جعلها وحرك ما قبلها بثبت الهمزة على
تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا انطواح للحذف والقلب لبعده عن تركيبها اي الهمزة المتحركة
بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف فاحوال الهمزة ح مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب
الثلثة في الثلثة نحو سال ولوم وسيم ورؤس وجؤن وسئل وستهزئون ومستهزئين وفي هذه
الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما
فانها لا تثبت ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا اصله مئبر

كومسير فيما كان ما قبلها مكسورا

مير وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف
فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون فاما ما قبله لم لا يخفف فما تقلب الهمزة نحو سال
الفا ومعناه اي بهمزة تسال مفتوحة ضعيفة لبينه قلنا فتحته اي فتحة همزة سال الطرف الحاصل
حادثة قوية بفتحة ما قبلها لان الالف تتبعه فيما ظنه وطونها كالمرتع في هناك تقلب الهمزة الفا
مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره * راحت بمسلمة البغال عشية
فارعي فزارة لا هناك المرتع * وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري حين ولي العراق بدل عبد الملك
ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية
اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي جماعة للمخاطبين فزارة منادى حذف حرف
النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن السلطان فر وترك الملك لكم فا
غنتم به لا يبارك لكم فيه ولا تمتع به والثالث من تلك الطرق هو الحذف يكون اذا كانت الهمزة
متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يتعين الحذف ابتداء بل تلقى الهمزة حركتها فيه اي فيما اذا كانت
الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عن تركيبها لمجاورته
الساكن في الجملة قبل ذلك التليين فاصبح الصحيح موزره فيتفتح للتلبس والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة
لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف ح لانه لا مجال للقلب
لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها ولا بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع
الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطي حركتها
لما قبلها لا ابقاء لاثرها وانما لم تحذف الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف

للفرزدق صح

مع حركة مجانا من غير حاجة فتضطر الى ذكره ووجدت في كلام بعض الادباء التصريح بتقديم
حذف الهمزة على نقل حركتها كما هو المص وفي كلام بعض الشراح بتقديم النقل على الحذف وفيه
تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرف صحيح او واوا او ياء اصليتين
في كلمة الهمزة نحو شيء اصله شيئ وسوء اصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بمسلة لان الواو
والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فيهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاء بجيل وحوبة من حيث
ان الواو والياء لما زيدتا بالمعنى فكأنهما اصليتان او اكتفاء بجيل وابو يوب بدا ابتغي مره
فانه لما خفف في كلمتين ففي كلمة اولى واما الجر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه
بالذكر ولم يكتف بمسلة او مزيدتين لمعنى اي الالحاق فان نظيرهم لما كان الحاق اللفظ
كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر من الاطلاق وما يتعلق بمعنى غير
اللفظ كالياء في حبيبة فانها للفاعل والواو في مقروة فانها للمفعولية والياء في افيس
فانها للتصغير فليس بمعنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا
يقولون انها زائدة ولم يعتدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله مسألة
بنقل الهمزة بسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح
في كلمة الهمزة وملك اصله ملأك مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة
اشارة الى ان اصل ملأك مألك فقدمت اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما في
مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك وملائكة بالتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل
في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف

ابو ايوب اصله

الصحيح قد يكونان عارضين كما في مكتو والاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها
فتحركت لام التعريف الحرف لسلم في الاحمر لغتان الحمر طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر بسبب حركة
اللام وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وهو اسم الجنس
لان الالف اي همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه
يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكأن اللام ساكن او لا اعتبار بالعارض كما في
احصم وجيل اصله جيأل فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل بتخفيف الهمزة على طريقه
وحوبة اصله حوأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة
على طريق تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلي في غير كلمة الهمزة وابتغ
مره اصله ابتغي امره فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء المتكلم احد حروف
الكلمة لما عرفت ولا ياء ان ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز
نقل الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر
او في الواو والياء اصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيء وسوء ونحوهما
الحروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها لجواز طرو الحركة لانها تقلب الياء الهمزة
فيها كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة المتحركة حرف لين لكان حرف علة ساكنا حال
كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الطرف ان كان ياء او واوا امدتين او ياء التصغير المدة
كياء التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة لانها في مقابلة الف التكسير كجويجل قلبت
الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت واوا

ثم ادغمت الاولى التي هي ما قبلها في آخره اي ثانيه فكان الاول والمتأخر عنها الذي هو
المقلوب من حروف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى
ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين او مزيدين للالحاق
نقل الحركة من الهمزة الى ما بعدها اي الى ما قبلها التي هي الواو والياء المزيدتان للمد ثانيا او ما ليته المدة يعني
اي لتقليل الضعيف اي بايقاع المحل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو الحرف
اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا جعلها بين بين لان الهمزة بين
بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكنة فتعين
القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال نحو خطية اصلها خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة
ومقروة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة زائدة وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس
لان الياء فيه بعد المدة وكل ما هو اشباهه تقلب فيدخل حكم القاعدة المذكورة فهمزته تقلب فقد علم فان
قلت يلزم تقليل الضعيف ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو ان مركز الضعيف في الادغام الياء
الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي هو في المثالين وهي النقل الياء الاولى والواو
الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اي مبدلة من حرف اصلي فلا يكون ضعيفة
كياء جيل اي كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب قيامها بنائها وكذا او حوبة وهذا اذا كان ما قبل
الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعلت الهمزة بين بين من المشهور
اذ لا مجال الغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين في هذه الصورة فلان الالف
لا تقبل الحركة حتى يجوز الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها ولا يقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا وبدغم الالف في الالف

في الالف فتعين بين بين نحو ساءل في الهمزة الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت
الهمزة واحدة في كلمة واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب لما تستثقله نحو آخذ للتفضيل اصله اأخذ كأنصر وآدم للصفة
المشبهة اصله أأدم كأحمر فالزائدة هي الاولى الساكنة هي الاصلية بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى
من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف لفظا ثم بقوله الا في ايمة
فان اصلها اأممة جمع امام كأبنية جمع بناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال ابدال وجعلت
همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصار آممة كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال
قصدوا الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية
فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف لالتباس بأمة بضم الهمزة والتشديد وامة
بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعلوا واوا
لثقله فصار ائمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة
حرفا من جنس حركتها وهي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما لعروض حركتها واما لان في ذلك ملاحظة
للهمزة فيلزم منه تطويل بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المصنف اقرب
الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب تخفيفها بالالف لانه لا يلزم اجتماع الساكنين في حده بعد الادغام
ولا يلزم الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين والادغام فان قيل
اجتماع الساكنين في حده جائز لم لا يجوز في آمة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا
الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة ليست بمدة لان المدة هي الالف المقلوبة من واو او ياء

نعم المقلوبة من الياء او المقلوبة عنه

والالف في ائمة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في صدره الاستفهام الانكاري لما يوجد
اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لمناسبة
حركة ما قبلها نحو ايمة اصلها اءممة مثل الابنية واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا
لمناسبة نحو اوتمر اصله اؤتمر مثل الاثر وسموا الحبيلوا واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها اؤكل اؤخذ اؤمر والقياس
المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية
منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس كما حذفوا همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء
بالساكن ثم التزم الحذف في الاولين واختلاف في الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال
قال الله تع وأمر اهلك الآية نظمها في سلك واحد نظرا الى اطرادها في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة
من مره وهذا اي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة مع الهمزة حين الى الهمزتين تقلبها بجنس حركة الاولى
منهما اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر كل من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام
اثنا عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة والاحوال اقسام ستة عشر الاربعة منها ان
تكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويرد ومن
تلقاء ولم يقرا والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر
لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة
ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التحقيق انه تخفف الثانية عند الخليل
لان الثقل انما حصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى
ايهما وقع التخفيف جاز لكن قد ثبت عن ابي عمرو ان اول المثلين حرف لين في نحو دينار وديوان اصلها

اصلها دنّار ودوّان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان الثقل اجتماعهما
عارض فلعدم امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية فجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلتاهما
ذكر كلاهما باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما
جميعا وجهان احدهما ان احديهما انما تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف
الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لا الاجتماع في كلمة ففي جاء احد تجعل الاولى بين بين والثانية
تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم تكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم
اصله ءاادم في جمع آدم واويدم تصغير آدم اصله اءيدم والثاني تخففا على حسب ما يقتضيه تخفيف
كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احد تجعلان بين بين لان الهمزة المفردة اذا كان ما قبلها
الف نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا سال تجعل بين بين وان لم يكونا متفقين في الحركة خففتا تشبيها
على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء ادريس تجعلان بين بين
ففي مثل يقرا احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا والجون وعلى هذا القياس وعند بعض العرب
تحقيقها الف للفصل حرصا منهم على ابقاء الهمزتين وبقائهما من اجتماعهما ولا يجوز اثباته لكل الالف
في لفظ كراهة الفات ثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء احد
بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة الاستفهام نحو قوله ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين
النقا آانت ظبية ام ام سالم اصله ءانت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا
النقا ونحو قوله الاخر حرق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه يعنون ام قرد والخرق الغليظ
العنصر الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاح اي هو قصير غليظ يشبه القرد لخبث

لو قال ح النعم بذكر العدد لظن ان النعيم بعينه ما به نعمه ثم منهم من تحقق بعد قام الالف ومنهم من
حذف ولا يخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو حقق فقط طلب
من حيث اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن تحقيق همزة قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع
هو الاصل علو الباقي عليه وابقاء البين فيها حرف ضعيف يتصور الحذف والقلب مع ان الهمزة المبتدأ
بها لا يكون مستقلة لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قبل الابتداء استغناء لا للتخفيف والتخفيف انما
الحذف في اناس اسم جمع للانسان اذا لم يثبت فعال في ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة الاولى
يشهد له انسان واه ناس واناسي وانس شاذ عن القياس المذكور وكذا ان كان ناس في تخفيف
الهمزة في الاول على غير القياس الا انه منكر لما اختاره القاضي فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياسي
فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص
القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها مناسبة للتعريف اصلا حذرا من اجتماع
اداتين للتعريف واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله معرفا
كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقلت
حركة الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله وهو ايضح في ان الحذف على قياس التخفيف
بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف لغير القياس ان حذف الهمزة مع حركتها ولم ينقل
الى [illegible] فيكون ذكر هذا القول تنبيها على سبيل الاستطراد اذ الكلام بين الهمزة المبتدأ بها مما عبر ان يتصل
بها كلمة اخرى وبعد ذلك في الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم
التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم

بعد حذف الهمزة [illegible]

اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى ما بعدها ولم يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه
الموجب لكون النقل عملا كلا عمل الى ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان المعتبر في
في تعويض التنبيه كلمه ذلك من خواص هذا الاسم فمنها رواها من نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات
بل لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف القياسي في
ما غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به على حيث قال همزة
اله حذفت حذفا ما غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض فان الحذف قياس في حكم الثابت
وما كان في حكم الثابت يمتنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ويمتنع التعويض ايضا للزوم اجتماع
العوض والمعوض عنه والحاصل انه ان كان حذف الهمزة على القياس يلزم لزوم الحذف والتعويض ووجوب
الادغام على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس يكون اكثر على القياس فهذا الكلام الطويل خلاف
ذلك فيه توقيع بين الحكم والسبع حيث كان الطرح خارجا عن دائرة العقل وطريق القياس كما
حذفت الهمزة في يرى تشبيه الحالة ببرى [illegible] لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها الا في الادغام
فصار بهذا التشبيه ربط حيث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم التقى
الالف بسبب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطى حركتها الراء فصار
يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت
قيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع بقوله اخبر فيما رايت من العجائب والغرائب
في الدهر الطويل انه مما يجمع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز
هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله صاح هل رايت او سمعت براع

ردّ في القرح ما هو في الجلاب ... ويستقر الجلاب الجلب الجلب ... الفائت
لا يتدارك دون اضرابها من المثال من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال
مع اجتماع حرف العلة بالعلة في الفعل المستقبل في يرى دون اضرابها ومن ثم اي ومن ان وجوب حذف
الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط الثلثة المذكورة لا الجواز يقال بلى بحذف الهمزة في نبأ اي لفقدان
الشرط الاول وان يقال يسل في يسأل لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرأى لفقدان
الشرط الثالث وتقول في الحاق الضمائر بالماضي رأى رأيا رأوا الى آخره رأت رأتا رأين الى
واعلال الياء في باب الناقص ان شاء الله تعالى واما ذكر قلب يا يرى الماضي فلا ذكر في التثنية على صورة
لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضمائر به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين
ترين تريان ترين ارى نرى ولما كان في صيغ المستقبل مثل ... بالفعل وردها على الكلام خلاف
الماضي وحكم يرون في تخفيف الياء وقلبت الياء الفا كما في يرى لكن حذف الالف الواقعة في يرون لاجتماع
الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون فقلبت الياء الفا كما في يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من
الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم حذفت الهمزة كما في يرى وحركها الياء في يريان
بعد عود الياء في التثنية بالاكتفاء ... وعدم امكان حذف احدهما للالتباس مع ان لا حركة عليه
ثقيلة ... والحركة ... كالمعدوم منه فلم تنقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان تكون ما قبلها مفتوحا
ولا تقلب الياء الفا بعد ما ... مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه اذا قلبت الياء الفا اجتمع الساكنان
الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم حذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس يريان
بالواحد في اللفظ وحذف النون في مثل لن يريا اي عند دخول الناصب قوله يريا بدل من الواحد لا فيلتبس يريا لان

ل الناصب ل اى

بحث المستقبل

الفا

لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في يريان عند دخول لن لن يريا فلو
قلبت الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف
نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ
اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الالف المقلوب من
الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين
فحذفت الهمزة كما حذفت في يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف فصار ترين ولك ان تقول حذفت كسرة الياء
ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه لا يرتكب في التخفيف وتستوي بينه اي
بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمع المؤنث واما الفرق التقديري فوزن الواحدة
تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما في ترمين فالفرق
التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء ان شاء الله تعالى في باب الناقص ان
ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك
ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف الشرط
عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب علامة
للجزم وكسرت ياء الضمير ... لما الحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول
حرف الشرط عليه اي اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع الساكنان
احدهما ياء الضمير والآخر اول نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين

فجعلت فتحتها ... [illegible]

الالف لاجتماع الساكنين

وسمي ... عامة

اذ لم يمكن حذف احديهما لانها ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة
فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وحصول الكسرة في بطرد وطبع نون التأكيد فان
نونات التأكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة المخاطبة لاجل ياء الضمير فاتبع
على الكسر بعد حذف الياء ودلالة عليها نحو اخشين وفيما لم تحذف الياء كسر الياء ايضا طردا
للباب لان الياء تصير ما قبل نون التأكيد نحو اخشيان لما كسر ياء الغائبة اصله اخشيي في اخشيين
فلما الحق نون التأكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ونحن عامة في باب اللفيف الامر للمخاطب
من تراى ترياى رين وارين رايا ريا ولا يجعل الياء الفا في ريا وان لم يلتبس اذا جعلت الفا وحذفت
لاجتماع الساكنين تبعا للريا باو وجه ثان يجيب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في ر
بها الوقف عند الوقف نحو ره اصله راى حذفت همزته اي العين كما حذفت في يرى
ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل فالحق بها
السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك
ان لم يسكن فصار ره وتقول في ر واخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين
ريان رينان فجيء بالياء في رين اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب
اتصال نون التأكيد لان السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون للاخر ولا جزم
في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التأكيد لما
اختص بالفعل صار جزءا منه وبمنزلة الداخلي وامتزاجا فصار الكلمتين كلمة واحدة فا
عيد ما حذف لاجل السكون او تقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق

الحق نون التأكيد باخر الصحيح حرك بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فيعدم السكون
فلا يكون الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحقت باخر الناقص حرك بما هو بمنزلة الحركة
اعني اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين الا كل
ولم يحذف واو لطيع في رون لعدم حصول ضمة ما قبلها ولو حذف لم يبق شيء يدل
عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله
ريوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي رو فلما الحق به النون التقى
ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكرنا في اخشون فحرك الواو وحركته
عارضة فلو اعيد اللام وقيل ريون اجتمع الساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما
فر منه وكذا رين لخطاب المؤنث فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاي تدل على الواو
المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل ريون نحو اخشون يلزم اسكان الواو
لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو ان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت واستطالت
بسبب نون التأكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك اخشن
وارمن ونقول في ر واخواته بالنون الخفيفة رين رن رن واحكامها كاحكام
الثقيلة الفاعل مما تراي راء الخ على وزن فاع اصله رائي اعل كاعلال رام ولا يحذف همزته
اي همزة راء لما اي للوجه الذي لاجله لم يحذف في اسم الفاعل والمفعول منه وقيل لا يحذف
همزته لان ما قبلها الالف لانه لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها
بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن لا يجوز هنا لان يجعل همزته بين بين المشهور

كما انهما جعلتا بينا بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا الى على ان يرى في تحقيق الماضي
من باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثيرة
الاستعمال ماضيا كان نحو ارى اصله اراى او مضارعا نحو يرى اصله يرئي او امرا
نحو ار اصله ارء او فاعلا ومفعولا نحو مر ومرى اصلهما مرئ ومرأى او مصدرا نحو اراءة
اصلها اصله ارآيا على وزن اسماعا فاعلا قلب الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الزائدة
فصار اراءا لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الالف الزائدة تقلب الفا لما لعدم الاعتداد بالالف
بالالف فصار حرف العلة لزيادتها عليها وانها جوهر بالمخالفة احرف العلة الالف بقلبوها
بعد الفتحة فالتقى الالفان فكسروا احدهما او حركوا الاولى للالتقاء الساكنين الممدود ومقصورا
فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما اذا لم تكونا بعد زائدة بان كانت
الالف منقلبة من حرف اصلي فلا يعلان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام
العين واعلال اللام وذلك نحو راي وناي من رأيت ونأيت وثويت الان عينهما علتا ولكن
ولامهما وكان الاصل ان تعل ويصح العين لكنهما الحقا في الشذوذ نحو الراية والغاية
ثم نقلت حركة الياء التي هي العين الى الراء في اراء او حذفت كما في الفعل فصار اراءا ثم عوض
تاء التانيث عن الياء المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراء
بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى التعويض بخلاف الاقامة
ويجوز ارائة بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين
او التعويض عنه على قلب الياء او بسبب الياء اللازمة كسقاية فان تاء التانيث

كانه وقع بعد الفتحة فقلبت الفا للتحرك بها وانفتاح ما قبلها او تنزيلا للالف منزلة الفتحة ح

يعتد بها بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناوة فانه منقال للكسر بناء
ومن قلب نظرا الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول نحو يرى مرئى اما اخره
اي مرئيان مرئيون اذا اصله مرئي فاعل كما مر كالاعلال الذي وقع في مهتدي كما مر
في المضارع ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعله انما يرى غير قياس
كما مر حيث قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال
غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت
الحكم في محل على خلاف القياس لا يتعدى الى كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول
وغيره من الاسماء فاعل والامر وغيرهما وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو يرى كيف في غير
الفعل اصله مرئي اسم مفعول من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس
بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبع الى نحو بخلاف نحو مر فانه مستتبع قليل وهو المضارع
فقط وهو ان ذلك المستتبع الكثير اي يرى واخواتها الامر والنهي والموضع من الثلاثي
مرى والالة مرى واذا حذفت الهمزة في جميع هذه الاشياء اي المفعول والموضع والالة
دون الفاعل للوجه الثاني جوز الحذف بالوكيل اي تطابقها من المضارع والامر والنهي
الا انه اي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل اي غير واقع في كلام
المجهول نحو ... على الاحسن يرى على الحذف اصله يرئي اي اخرنا المهموز الفاء لان امره
ابواب من باب نصر نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب من المادوبة بمعنى
الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن باب علم

نحو ارج يارج ومن باب حسب نحو اسئل يا سئل ولا يجيء من فعل يفعل بكسر العين
فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرى ومن باب علم نحو
يئس ييأس ومن باب حسب نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من
اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب
علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسب نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب
فتح على مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لنفعه بينما ما جنبه واما تقديم مثال
باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله المهموز ص
من باب ضرب وكثرة استعمال خصوص المثال الى اخذ ولا يجيء من المضاعف الا مهموز
الفاء نحو اب يؤب ابا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الالف موضع حرف العلة
والغرض من هذا الحكم وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع التكلم ص
مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضروري لا حاجة اليه
نعليه ومن ثم اي ومن اجل عدم وقوع الالف موضع حرف العلة لا يجيء من المثال الا مهموز
العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح وسمع بكسرها فيقال لها المثال
المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا المهموز الفاء واللام نحو آن
من باب نصر وجاء من باب ضرب يقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام
ولا يجيء في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو اتى وراى ولا يجيء في اللفيف المفروق
الا المهموز العين نحو وأى من باب فتح ولا يجيء في المقرون الا المهموز الفاء نحو اوى من باب ضرب

ويكتب

ويكتب الالف اي الهمزة في الطرف الاول اي حال كونه في اول الكلمة على صورة الالف مطلقا
حال اي سواء كانت همزة مفتوحة نحو اخذ او مضمومة نحو اتم او مكسورة نحو ابل و
سواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما كتبت الالف فان الالف
بشاركها في الخفة ومن اخف حروف اللين فابدلوا الالف في الخط لحظ التحقيق
لان التحقيق كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الالف وان لم يكن تخفيفها لفظا
خطا تخفيفها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركة
وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا يقبل الحركة فكيف يكتب الالف على صورتها في
الاول لان محل للحركات ويكتب الالف في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق
حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب لانها كانت الهمزة اي الهمزة في صورة الالف حركة ما قبلها
ليوافق طريق تخفيفها واذا كانت الالف المتوسطة متحركة سواء كان ما قبلها
ساكنا او متحركا يكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو سأل ولؤم
وسئم ونحو سال ولوم وسيم واما لم يرد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لان الاكثر
فيها فمنهم من حذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسأل ويلؤم ويسئم او الادغام كسائل
ومنهم من حذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسئل والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو تساءل ومنهم من حذفها في الجمع واشار بما للمثال الى ان هذا الحكم
اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان الكتابة نحو جبؤ ما ومبنى على طريق تخفيفها
اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرق اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الالف لكان اولى

وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد ح ح

التحقيق

لما مر من ان الالف في الخفة في الاول لكن امكن تخفيفها ح

على وفق حركة نفسها كما قال غيره ليشمل نحو صبؤ ومنبئ الا انه عدل عنه انما في
الكتابة ليشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو صبؤ ومنبئ قد علم بطريق آخر كما ذكرنا وعلى
انهما كانا مستثنيين في تخفيف الالف من حكم اخواتها واذا كانت الالف متحركة حال كونها
في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا كما لا على وفق حركة نفسها
لان الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كأنه لا حركة لها نحو قرأ وقرئ ولؤ
ويخبؤ ويعلم من هذا ان الالف المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ
ولم يقرئ ولم يردؤ فالاولى ان يكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل
الالف المتطرفة ساكنة لا تكتب تلك الالف على صورة شيء لا على حركة نفسها لتطرفها ولا
على حركة ما قبلها لعروض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان
شكل الالف وصورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء
وبرء فانما هو علامة للالف وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فيتلفظ واما
كتابة نحو السطو والوطء والخبئة بالواو والياء فليست على قانون علم الخط بل من جهل
الكاتب بصورة الخط

الباب الرابع في المعتل

قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد
لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين
واللام لتقدم الفاء على العين واللام ونبدأ بالمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اي الاجل
الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه ومعتل بدون الاضافة اي الفاء لان حرف العلة لما كانت
في اوله كان كانه هو بنظر كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية بحال
المعتل م

ح في امثاله اي المعتل الفاء م ح ه

اضافة لفظية

مثال ابيضاض لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال فيظن تغير للصحيح دفعا
لتوهم كون المراد منها كون حروفه صحيحة فاصحيه ليس قبلها حرف علة ويلزم منه كونه مثالا في [illegible]
كوعد ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره مثل الامر للاجوف مثل الاجوف في الوزن نحو عد من
تعدون من تزين [illegible] عدنا لجوفه هو انا له في الوزن وهو المثالي اي ما من فتحة او باب
اي من باب ضرب يضرب فعل وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووسع يسع ووجه
يوجه وومق يمق وولي يلي المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد نحو [illegible]
يجد في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم مع باب ضرب يحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس
لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اي يجد بالضم لغة ضعيفة نحو وجها من القياس
والاستعمال الفصحاء فاتبع لبعدها الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على
طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم
الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد ووقري الوقر بالفتح الثقل في
الاذن وهو متعد لان الوقر بالكسر الثقل في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانها
للمرجان وقوله ووقر يدل على انه متعد [illegible] ولم يورد من الياء في الامثلة الا واحدا
تنبيها على قلته ونظائرها نحو ومق وومق ويسر ويسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة
المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف والتسهيل في المتكلم على المتكلم وعند
الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور ووهن في التكلم بعد فلا احتياج
الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان في الاول اذ الاعلال مصدر المجهول الى [illegible]

الطرف معتلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف
اي بكونه محذوفا وثلاثتها لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن
وكذلك اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب غالبا احترازا عن بعض حروف الابدال الى
يكون بحرف العلة يعني الالف الياء زايدة في المنصوب للتاكيد والخلاف فيه مقتضية وحرف
العلة اي الالف لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف
فلنقصانه اي فللزوم نقصانه عن القدر الصالح اي في الثلاثي ولا ابتداء الثلاثي في الزوائد
منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيما المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اي لا يقع التعويض
بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس
الماضي بالمستقبل بالتعويض في الاول هو يعد والمصدر بالتعويض في الاخر هو عدة
في نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثم اي ومن اجل ان علم التعويض
بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول معوضا عن الواو
المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان اصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى
العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء معوضا عنها
وقيل اصلها وعدة حذفت الواو ومثل ما ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض
من المحذوف فان زال اصل الوصف فلا حذف ولا الزام لحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة
ولا من نحو الوجه لعدم اعتلال فعله نحو اصل لالا لئلا يلتبس اي لئلا يلتبس الاتيان بالمستقبل
وجوز ادخال التاء في الاول المعطوف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض

تفويض الامر الى الغير اصله وكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجي على صورة
التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الراجز
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي يجوز حذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر يقول انهم الذين
اخلفوا ما وعدوا الان التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم
من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء في حال من الاحوال لانها
عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم
الاجحاف والا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها الخفاف الكلمة
مقام التاء فيجوز حذفها وحمل البيت على الاضافة جواب عن تمسك سيبويه بقول الشاعر على جواز
الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به
فلم يتم التقريب وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة اصله اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها
وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها
تاء في الاخر كما في العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثم اي
ولاجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء في قوله تع واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة
كما حذفت التاء في عد الامر الذي وتقول في الحاق الضماير وعد وعدا الى اخره ويجوز ان
يطبق وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجيهما فانهما من حيز واحد فيشتغل فيجب الادغام
المستقبل يعد اصله يوعد يبدل الياء حرف ما قبله من حروف مضارعه والتاء في الماضي واو
فوجب الا يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارع فوجب ان يكون الاصل يعد فحذفت الواو

لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني اليا الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية
الى الكسرة التحقيقية اى التي هي كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة
النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك تنشبث في احدهما وسقطت في الآخر وهذا الثقل وان لزم من اجتماع
هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف وان لزم منها ايضا توالي
الكسرة الا انها اقوى من فتح حذف الآخر ومن ثم اى ومن اجل ثقل هذا الخروج لا تجى لغة على وزن
فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة
الى الكسرة ولهذا اجعلوا هذه الصيغة في الفعل لمعنى مفعوله كما مر الا اجل بكسر الفاء وضم العين
ودليل على الكل فلى المستثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تعد واخواته
ايضا اى كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها لان كلمة واطراد الباب وحذفت الواو
في مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطا لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذفت الواو
للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون
فتحة العين مقاومة لثقله الا انه يرد عليه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعدها
ويشكل ايضا بمثل يعد وبمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل
يفعل مكسور العين وسوشا ذو الطواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين
فذكروا هذه العلل وكذا جميع العلل المذكورة في هذه الفن فانها مناسبة تذكر بعد الوقوع و
الاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا حذف الواو في يوعد لانه
اعلاه اصله يا. ويوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الضمة المقدرة مانعة عن سقوط

بسقوط الواو مع انها لم يكن مانعة من قلبها يا. واوافي يوسر لانه على تقدير سقوط الواو
يبقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تقوى لضمة ما قبلها
فتثبت على الثبات الامر عد ايضا وانما لم حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه
او لانه ماخوذ من تعد بلا واو والفاعل بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع واعد ص
موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو يا لسكونها وكسر ما قبلها وعلم ان الصرفيون يقلبونها الى
الواو يا بالحاجز المانع في طوقنية اصله قنوة مصدر من باب نصر يعني الحفظ وذلك الحاجز فيها
النون الساكنة وبغير الحاجز اي في موعد يكونون اى الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اي بالطريق
الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلبها في قنوة يا شاذ لعدم
كسر ما قبلها وبعده علامة كتابة همزة حيث بالالف وبزيا لواو وف بالياء ونقل السيد ركن
الدين رح عن ابن القطاع ان يا قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان قنوة قنوة
فعلى هذا بين القولين الا اشتهار وفي قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان كون يا قنية مقلوبة
من الواو وان هذا القلب على العكس سبعه المص في ذلك لعله ما ذهب اليه الزمخشري والمص اظهر
اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في سلالى وعدم جوازها في مبنيا ويرد على المنقول من
ابن القطاع ان مجي قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا الثاني الاجوف ويقال الا
حرف اى معتل العين قدمه على الناقص لتقدم حرف العين على اللام ولانه يصير في الاخبار على ثلثة
احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والكل الثلثة متقدمة على الاربعة ولان لبعض الاجوف

لا يبتنى لخلاف القياس ويقال له اى المسمى باسم الاجوف اجوف لخلو جوفه اى اوسطه كالحرف له
عن الحرف الصحيح او لوقوع فى جوفه حرف العلة ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف فى المتكلم
فى الكلمة الثلاثى المجرد وسمى غير ذى الثلثة تسهيله ولما كان مقدما على غيره كما صح اعتبره فى صيرورته
على ثلثة احرف وان كان الخاطب ايضا كذلك قلت فانه وان كان قبله الا ان الصرفيين يسمونه
الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا فكأنه حرف من حروفه ومن اى الاجوف
يجى من ثلثة ابواب كالمعتل منها باب نصر طو قال يقول ومنها باب ضرب طو باع يبيع ومنها باب علم
طو خاف يخاف واما باب حسب فلم يجى منه الا طال يطول ولا كلام يعتبره وقال بعض الصرفيين اصلا لا
ضابطا شاملا قوله فى باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون فى قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال
واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين فى حق باب الاعلال اصلا شاملا ولا لجميع انواع متناولا
الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا لجميع اى يحصل
جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه ان صح ذكر الاصل وسواء ذكر الاصل قوله لم ان
الاعلال فى حرف العلة حال كونه فى غير الفاء الاى وقع فى الابتداء فانه ليس قبله شئ حتى يدخل فى
ستة عشر وجها واما الفاء الذى لم يقع فى الابتداء فهو داخل فيها طو موسر وميزان يتصور فيه
ستة عشر وجها لانه اى الشان يتصور فى حروف العلة التى غير الفاء الابتداء اربعة اوجه الحركات
الثلثة والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اى كما يتصور فى حروف العلة كذلك اى مثل ما يتصور فى حروف
العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التى هى احوال حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون فى الاربعة الثانية التى هى احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل ستة عشر وجها

وجها لم اذكر حرف العلة الساكنة التى فتح ما قبلها فكان ما قبل الحروف ففيها ساكن لتعذر
اجتماع الساكنين فبقى كلها خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها حرف العلة مفتوحا
وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة طو قول مصدرا وبيع وحوف وطول ولا نقل
الصورة الاولى وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا طو قول لان حرف
العلة اذا سكنت اى وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها فى
جميع الاوقات للتناسب بين حركة الساكن وما قبلها امتنع الحركة فان الحركة بعد الحرف على ذكر
فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا غير حرف مد ممتنع بالاتفاق
واما الابتداء بالساكن الصامت اى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركة ابعاض
المصوتات لما ذكر فى ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوتات لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن
الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة
على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا طو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ويوسر اصله ييسر قلبت الياء واوا والالف اذا انفتح ما قبلها اى الا
وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها طلبا للخفة والسكون يعنى ان القلب انما يقع
للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا احتياج الى القلب وعند بعضهم
يجوز القلب طو قال الشاعر اى الكلمة المنقضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء سائلى فتقبل يا بنى
صمت الكى فتقبل صامتى اى نوبتى وصومى ذكر الواحدى فى تفسيره قوله تعالى ان سعيد ان الساجدان
قال ابن عباس رضى الله عنه لغة طى دشدوه قبيلة من اليمن ويقال طو اغرنيت اصله اى الياء والواو ساكن

اذ اصله غزبتا غزوت قلبت الواو يا، وان كان ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا للبوى
كما في انشاء الله مع وطي والباب كنكرم وتكرم تبعا لاكرم وكغيان تبعا للقام واطراد الباب بلا تنصيص
اصالة الجنس و فرعية النوع كما في الكتاب فيه كوكينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ما خوذ
من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك لا يعل
لان اصله اي اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو يا، فادغمت اليا في اليا، فصار كينونة كما ادغمت
في ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو يا، لما مر ثم ادغم اليا في اليا، فصار ميت ثم
خففت اليا الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها ما تغيرت بالقلب من الواو وانسهم هذا
التغيير التأما طرق لان التغيير يونس بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك اليا، في ميت الا
انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموها في ميت
لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا
كعصفوفة فقال البصريون منهم الخليل انه متغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في
قوله يعود الوصل كينونة ووجدت فيعلول نحو خيتعور وهو كل شي لا يدوم على حالة واحدة
ويضمحل كالسراب فان عركل وان الداكن منها ابو الطب صنبها خيتعور وقيل اي قال الكوفيون اصلها
اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن بهلولة ومن الطيبوبة ثم فتح الكاف لئلا تغير
بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو يا، كما عند البصريين حتى لا يصير اليا، واوا في الصيرورة
مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقيل اي لو بني على صيرورة مثلا

مثلا ما الضم لزم قلب اليا، واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس باليائي وثانيا ثم جعلت الواو في الواوي
يا، تبعا لليائي ولم يعكس اي اليائي ليس بالنسبة الى الواوي على التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير
وقوله تبعا لليائي اشارة الى جواب قيل من ان الامر في هذا لو كان كما قاله الكوفيون لم يكن الابدال
الواو يا، والضمة فتحة وجه قوله وهما ثم اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها الا اليه اي ولاجل قلة
الواوي بالنسبة الى اليائي من الواوي اعتبر الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد
يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قا، قال الامام ابن جني في اللغة الاخيرة اي فيما كان
ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة طوبيع وحوف وطول بسكن حروف العلة
اولا للخفة اي يحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضى قوله ولسبا حركة
الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب ... اشار الى
الاول بقوله اذا كن اي حروف العلة في فعل الثلاثي او في اسم على وزن فعل شبيه بالفعل والى
الثاني بقوله اذا كان وسطا وطرفا بقوله اذا كانت حركتها غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة
فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا تبقى في الفتحة
ح قوة الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان الا ان الحالية في معنى الظرف فيجوز عطفه
عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وقت كون حركتها غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم
السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة الخ فيها حروف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف
العلة في مضارع فعل الماضي فيه حروف العلة وحال عدم ترك الاعلال حروف العلة للدلالة على الاصل
واشار الى الرابع بقوله ولا يكون ... ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وحركة اذ لا يبقى فيها على التقدير

الاعلال ما يدل على اضطراب معناها واى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو
محل بالكلمة واى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه اى مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو
مرفوض واى السابع بقوله ولا يشترك الاعلال للدلالة على الاصل في بقوس الوضع على تقدير الاعلال وما
كان في هذه الشروط فهو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس
حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بجميع الكلمة
فقدمه وجعل بواقي الشروط فهو داله ظاهر فاله وحالانم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا
مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدولي بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل
على ما اشير اليه انشاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع
حال بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلثة الاخيرة
لان الاربعة الاول متعلقة بقابلية المحل واستحقاق الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او
ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس
لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان وقوع الضرر
مقدم على جلب المنفعة كما فهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال الا ان الكلمة كونه منقلبا بكونها حركة
لازمة غير عارضة وتعلق بالمعدوم ولما كان المضارع والطارئ غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت
الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود العدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف والتي فرض وروده
الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثم اى ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تتعلق اذا تحقق جملة الشرط و

ما
اذا الاول مثل انقلى اسم
علم وزن فعل وعد
بالتناسب للعرص

الشروط السبعة المذكورة يعل طول قال اصله فول ودار اصله دور ذكرا سكنت الواو فيها ثم
قلبت الفا لوجود الشرايط المذكورة فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل دار مع
سابقه الى قوله للمتابعة ليجمع ما يعل لاجتماع الشرايط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط يجمع الفعل لعل
ما يعل لاجتماع الشرايط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اهتماما برفع السوال المقدر لئلا يقع الفصل
ورعاية لمناسبة لما تقدم في تطبيق الاعلال لو اصل دار ودار اعل تبعا لواحده يعني دار وهو
قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا للفعل اعني قام وهو قد اعل كما ترى ويعل مثل سياط
اصله سواط تبعا للواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا للواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في
لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب ان واو سوط ولم يعل الا انها مشابهة
بالواو في كونها ميتة اى ساكنة والواو في دار اعل فكان سوط قد اعل لمشابهته بما اعل اعني يعل
هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا على وزن افعال وحده الوزن نظرا الى
المتابعة للاشياء التي هي دار وقام
وسوط واعلم ان هذه الاشياء اعلت بالتبعية وان لم يكن فيها من ثلثة الاخيرة الى الشرط ابحاج في
اعلال الشرايط المذكورة لانها لما ناسبتها في كون احرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها فقوله ولا يعل
عطف على قوله يعل في قوله ومن ثم يعل طول قال اى ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعلل اذا وجدت
الشرايط المذكورة اجمع لا يعل طول كلمة جمع حاكك والحوكة جمع حائك وحيدى وهو الحمار الذي
يعل من ظله لنشاطه وصورى اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو اصالة الامر لما
انتفاء الامر الذي اعني كون حروف العلة في افعال فظاهر ولكن لم يتعرض المص له واما انتفاء الامر الثاني

اعني كونهما في الاسم على وزن فعل مختص له بغلبة نحو جهاض او وزن الفعل بعلامة التانيث
وهي التاء في الاولين والالف في الاخريين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل على
هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل صيد ياء واصل عور واو ولولا
ذلك لم يعلم ان ايها واوي وايها يائي ومن ثم لا يعل نحو دعوى القوم لعروض حركته بسبب التقاء الساكنين
فلم يوجد الشرط الثاني عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل عور واجتوروا لان حركة العين في عور
وحركة التاء في حكم السكون لان العين والتاء في حكم الساكن اي ان العين في عور في حكم عين اعور لانه
بمعناه والتاء في اجتوروا في حكم الف تجاوروا لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها
في حكم السكون واما حمل الثلاثي منهما على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال
بدليل اختصاصها بهما والبواقي محذوف منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا على سبيل الاولوية
فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد وههنا كلام يلوح اي عدم اعلال الاصل
الذي هو افعل وافعال فاما المجرد فيقال عار يعار فهو عائر قال قائلهم وسائلة بظهر الغيب عني اعارت
عينه ام لم تعارا قالوا فيه اعارت للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد الخفيفة واصله
تعارن حالي في الاكثر يقولوا اعارت وجهه عندي وهو ان يستند الفعل الى الجملة العين بخلاف
قولهم عور الرجل فان الفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان الغيب المضاف الى السائل اعلى رتبة من
الغيب المضاف الى الجزء فلا يستبعد رتبة الغيب صالح ان لا تلتفت اليه في كونه مانعا كان حار
ليس من افعال القلوب بل ذلك ايضا وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط
قلبها الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا البحث كذلك

كذلك اذ لا يشتق تحمل عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب
ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب
الاعلال وهو الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها اللهم
الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر الى الاستعمال
في الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى ونظر من اعله الى انه كلمة
من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل نحو يكون ما قبل الواو في اجتوروا في حكم المفتوح فوجب
ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور
لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار
مع ان الالف لا تقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر قلبه للحمل في تجاور بناء على الساكن ليس بحاجز
وقلب الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف
ومن ثم لا يعل نحو الحيوان حيث يدل حركته على اضطراب معناه لان معناه اضطراب وحركة فلم يوجد
الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة وخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف
والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره لان المقصود بيان انتفاء الاعلال بانتفاء
شرط واحد من تلك الشرائط السبع والموتان محمول عليه اي على الحيوان في عدم الاعلال وان
لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى الشرط
الاول لكان اوجه الا انه اورد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناقضه
ورأى انه صيغة الطباق ومن ثم لا يعل نحو طوى حيث لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى مرة

اذ اصله طوى قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع
الاعلالين الذي يتعذر من الاعلال ولم يجعل بالعكس لان الاعلال بالآخر اولى ولم يجعل طويا لانه محمول عليه
اي على طوى في عدم اعلال الواو وانه لم يقع فيه اعلالان ولا يجعل طوحي بقلب الياء الاولى
الفا لانه يلزم ضم الياء في المضارع اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم ضم حرف
العلة في مضارعه يعني اذا قلبت الياء من حيي الفا وقلت حاي لزم مستقبله يحاي يعني
وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف ومنها ما لا يعل نحو القود والصيد
حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الشركة للدلالة على الاصل يعني لو قلب واو
القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي او يائي وكذا الصيد الاربعة الاخيرة اي من تلك الخمسة عشر وجها
كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو يسر وبيع
ويغزو ودلو نحو فجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني يسر واوا لضم ما قبلها وليس حركة الساكن
فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اعني بيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا
بعد الضم ثم تجعل واوا لضمة ما قبلها وليس حركة الساكن فصار بوع وهو لغة ضعيفة واذا
جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من ضمة وهو الكسر بعد تسكينها
حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ليعلم ان بيع افصح فصار بيع وهذه افصح وحروف
العلة تسكن في الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة لثقل على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا يعل
حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومنها
اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل نحو نيبة بضم العين الحجة وفتح الياء مبالغة غاية ولانومة بضم النون

النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه
ثابتة اذا كان ما قبلها اي حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة
ورضيوا وترميين وفي الصورة الاولى اعني نحو موزان تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لما مر من انها
اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي نحو داعوة تجعل حرف
العلة وهي الواو ياء لكسرة ما قبلها وليس حركة الفتحة لكونها اخف السكون فصار داعية ولا يعل
مثل دول ميعانه من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل طال طرفها
لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان الاسم منها على وزن الفعل نحو يعل طور دور وسواك الدول ليس بمشتق
من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي نحو رضيوا تسكن حرف العلة للخفة
لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم ضم ما قبل الواو لاجل الصيانة لها
من التغير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي نحو ترميين مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال اي
تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر
وجها ثابتة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات
حرف العلة نحو يقوم ويبيع ويخاف فتنقل حركاتها الى ما قبلها فتعل حرف العلة في هذه الثلثة الا ما قبلها
لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في
نحو يخاف الفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو والياء وليس حركة الساكن العارض لسكونه وانما
قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر واذا كان سكونه عارضا لا يجعل للخفة اذ الحركة
ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو طول فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة

والسكون الاصلي فمن ثم جاء في بيع ويقول ولا يبدل نحو اكين جمع واد ورجع دور وادور وبيس
وانوب وابيض مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فيهما ايضا جمع باعتبار يعني
فاذ قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الاحاد الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد
من الافعال مثلا اذا اعلّ ابين بنقل الحركة والكسر العين صيانة للياء وقيل ابين التبس بمتكلم
مضارع عان يعين عينا اصابه بالعين وكذا الواو ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم
مضارع دار يدور ولا يبدل نحو صيد ولي مع انه من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق
بجعفر ولا يبدل نحو قوم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قوم
فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في كلمة لحاق الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت
الثانية الفا يلزم ان تقلبت الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها حركة لازمة غير عارضة اذ مع
عروض الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كتحرك الواو
في دعوا القوم ثم يثبت بل ترد بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحريك بها او نقول انها وان كانت
عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز
اخصم بالجلبة مع كسر الخاء ولم جاز اخصم مع الجلبة وفتح الخاء كما مر وانما لم يكتفيا بالقول
حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلالين كما لا يلزم
يلزم من الاعلال الاول بخلاف طوطوى ولا يبدل نحو الرمى مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم
لحاق الساكن في آخر الامر بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا
في النصب لانفتاح ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسر ولا موجب

حب التغيير وبقي الياء على حاله لموافقة حركة ما قبله اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء
واوا لدلالة ضمة كسرة لصيانة الياء ويلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة
اذ اصل الحركة حاصل بسبب ما قبله ولهذا احتمل الحركة الثقيلة وهي علته كما حصل اذا اسكن هو
نحو ظلاف الرماح فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو طوف فانه لم يلزم من الاعلال المحظور
ولا يبدل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومهياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين المحظور في نحو ومع ذلك يستلزم
محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها واما في تقويم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين
وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة ومضارع يفعل بالكسر في الوقف واما في
تبيان فلانه يلتبس بتباء ما لم يسم فاعله من مضارع بان تبين في الصورة او بتباء ماضي
فاعله من مضارع عين يفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال ومهياط فلم يورد المفعل بوزن
مفعال واما مقول ومخيط فلم يبدلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير
الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يبدل مقول
تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا لمخياط فان قيل لم يبدل الاقامة بالنقل والقلب واصله
اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيه اذا اعلت كاعلال اخواتها من التقويم وغيره قلنا
اعلت تبعا لفعله فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اتباع ضرورة التبعية لمحظور اجتماع الساكنين
مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل
التقويم تبعا لفعله وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل فعله اي الثاني وهو قوله قوم

معتل العين كاستباع قام للتقويم ان ابطل فهو ان يطلب فيستوي قام نتيجة التقويم
في الاعلال وان كان قام بلا نيا اصيلا في الاعلال لقوة فهو في الاخوة مع التقويم لانه
فعله وهو مصدره ولنقل في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا كلح
اقام انا يكون معتلا بالقام بمقدار اصول لبعض خلل معتد وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتعدى قام في استباع
التقويم بقام فانه قد اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال
فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله مع اعلال قام فلم يكن اعلاله شيئا اخر بعد قام فلا يصلح الا يكون
معتلا بالقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من الثلاثي اصيلا ولا يعل مثل ما قوله فعل التعجب
واغيلت المرأة واي سقت ولدها الغيل وهو ما يخرج اسم لبن المرأة الحامل واخوذان
قلب يعني انها من الوجوه الثلثة حتى يدل للكل على الاصالة واوي او يائي وتقول في الطائع
التصاير قال قالا قالوا قالت قالتا قلن ليلا واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما ان كالجعل
الواو في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاول ما فيه عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الواو
الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو الفا ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار
قلن ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة ولا يلتبس بالقاف وهو القاف في صيغ تكلم الدلالة
لان الاصل في النقل اي فيما يكون نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا اجر فهو الاتيان بحركة
اخرى من خارج لتلك الدلالة تسهيل لنا الا ان سهولة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود تسهيل
من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل الا حركة الواو في قلن لانه يلتبس فتحة بالمفتوحة لان حركة الواو
فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يكن الاصل فيه اي حركة من خارج

خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينهما اي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين
جمع المؤنث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير
القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بوقف القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق
التقديري وهنا الفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كنصرن واصله امرا اقولن
كما انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمني في بيع وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كالا
شتراك في قلن واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيع بفتح الباء
والياء ومجهولا بيع بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك في الامر في مثل قلن
من غيرة الواضع اي من غفلته عن الواضع الاول بان وضع لهذا ولا قصدا ولذلك
ثانيا قصدا غافلا عن الوضع فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك وهذا
انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب الشيخية فيكون السبب في وقوع
المشترك في اللغة حينئذ هو الغيرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعري
فكان يقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي من غير
قصد الاشتراك من تكلم الغيرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من الامر والماضي في
تفعل تقول تكسر تكسرا تكسروا وفي الامر تكسر تكسرا تكسروا وفي الماضي وتفاعل نحو
تباعد تباعدا تباعدوا والامر تباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا
امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم العين
وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لان ذا اي الشان يعلم من الطويل ولم يعلم

لانه ليس طلق وزن فعل اذ اصل طلق طويل بضم العين لا طويل بفتحها لان الفعيل من
الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من سخن بالضم
ولما جاء الصفة المشبهة من طلق على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم
بناء على الثالث كما يعلم الرفا بين خفي وبين من مستقبلها اعني يعلم من خاف ان اصل
خفي خوف بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا اذا كان حرف الحلق عينا ولا
ما وليس في خفي حرف منها عينا ولاما فلا يظن انه من فعل يفتح ولم يجيء فعل بالضم
يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوف بالكسر وايضا يعلم من يبيع ان اصل بيع بيعي لان الاجوف
لا يجيء من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله
بيع بفتح الباء المستقبل من قال يقول لحقه اي يقولا يقولوا تقول تقولا تقلن تقول
تقولا تقولون تقولين تقولا تقلن اقول نقول لما اصله يقول كينصر واعلاله مر وسواء
حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن اصله
يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل لما اي قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت
حركة الواو الى القاف فصار اقول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف
اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها لحركة ما قبلها فتقدم حذف الواو على حذف الالف لان
سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج
اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي
وانهما وقعا معا الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف وحذف الواو في قل الحق

الحق واو لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو وما يقول في قول الحق
لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وسؤال التنوين في لحق فيكون حركة اللام في قل الحق
في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه
بخلاف قولا وقولي لان الحركة فيهما حصلت بالداخليين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو اي بمنزلة الداخليين ولذا قال وهو بمنزلة الداخلي وانما قال بالداخليين
للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل
بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد
بمنزلة الداخلي فمنوض لانه يقول وهو ان نون التاكيد بمنزلة الداخلي لانه لحقق معنى الفعلية
لان التاكيد في الحدوث يكون ومن ثم اي ومن اجل انه بمنزلة الداخلي جعلوا معه اخر الفعل
مبنيا طويلا يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا والاعراب
في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في اخر الكلم والتنوين
لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما شابهه محل الاعراب
وطرد النوع دعتا اصله دعوتا فقلبت الواو الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليس من
نفس الكلمة لانها جيئت بها للبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع الساكنان تقديرا
وان لم يجتمعا بحسب اللفظ بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع الساكنان
تقديرا يعني ان الحركة في كلتيهما عارضة في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة

عارضة في قولا لان التحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة بعروضها فلم يكن
في حكم السكون وتقول في الامر منه يا قاء كبد الشدة قولي بالفتح وقولا قولي بالضم
قولي بالكسر وقولا قولنان وتقول بالخفيفة قولن وقولن بالضم وقولن بالكسر ومثل تعليل
الفاعل قائل الى اخره قائلان قائلون قوال قول قالة قائلة قائلتان قائلات قوائل
اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله
كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبار حكم الالف حاجزا
فصار كان الواو وقع في الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة
الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاولى لئلا يعود المحذور مقصورا
والمقصور كل اسم معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود
كل اسم معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فلو حذف
احدى الالفين في كساء او حركت الاولى لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا وهذا
معنى اختلاط الممدود بالمقصور ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف
المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة بقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم
الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة لحركة فلا يمنع من كون القاف
ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان
وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف الاولى للرفع لانه لاسم الفاعل وح يلتبس
بالماضي ولا الثانية لانه يلزم الاعراب فار فلانه يزول بالوقف وكذلك ان لا يحذف الالف الاولى للالف الثانية

الالف الثانية في عدم امكان سقوطها لالتقاء الساكنين فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم
تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة اسم الفاعل وجعلها كساء وتنقط هذه الهمزة
كما تنقطها الكتبة في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى
غير منقوطة في نحو قائل حيث قائل بيديه سماع خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على واحد
من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوط بنقطتين من تحت فقال له
ابو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة
مثله وخرج من ساعته ونحو اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو
هاع من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع وهو الهلع والحرقة واحراق العشق القلب
والاصل هائع ولائع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن
فال ومنه اي مما ذكر بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي هائر منهدم فحذفت العين
هائر ونحو اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو جعل حرف عار بابهم عارضة
من الحركة والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منهما معروض لعارض الاخر نحو شاك اصله شائك
اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك اصله شاوك من الشوكة وهو تمام السلاح
من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل
اعلال غاز فعلى هذا ايضا جاء في شاك ونحوه شاك بالرفع فحذف حرف العلة التي هي العين
طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فقيل شائك وحاد اصله واحد
فجعل الواو الاول موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز

فوزنه عالف ولا تظنن في قسي كلمتنا د القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو قسي بكسر
القاف والسين اصله قووس بضمهما جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت
هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال
مقدم على الادغام فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلب الواو التي
اي فعول والواو التي هي لام يائين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى منها
زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانها في التقدير
قسو بواو واحدة نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد
قلنا في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت
في ياء وكسر ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذا الفعل
في عصوو وحدو والنقل بالنقل فصار عصي فوزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه
اي من القلب المكاني اينق وزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على
النون ليسكن وتحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار اينق المفعول
مقول اصله مقوول فاعل كما علل يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول
فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى
لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دعند و المفعول عند الاخفش لا الواو
الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي في
جواب الاخفش اي في جواب دليله لا نم ان الواو علامة المفعول بل هي اشباع الضمة لرفضهم

لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كون لنا علامة المفعول في المزيد
فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة
اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اي في مقول يوجد علامة اخرى للمفعول
وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين
وعند الاخفش يكون وزنه مفعول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي
فالمحذوف هو الاصلي كالياء من قاض مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد حذف
الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما
ههنا فليس كذلك بل هنا علامة حرف علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع نقل اعلال
يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء
والواو فحذفت الواو لما قلنا عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الياء وسكون الياء ثم كسر الباء
المنقوط بنقطة واحدة صح لتسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو الضمة ما قبلها ولتسلم
الياء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اي العين على اصله لرفع التقاء الساكنين
ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى التقاء الساكنين فصار مبيوع فاعطي الكسرة لما قبلها
لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا وقع النسخ التي رأيناها والصواب ان لفظة
مر وقعت سهوا من الكاتب لا ما عهد هذه الدعوى كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في
بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء
لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبيع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

كما جعل يا، فى ميزان الذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه
مفيل الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اى كالاعلال الذى فى جاف اى بنقل حركة
الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون البا، وكسر اليا، فاعل
اى اوقع الاعلال فيه كما اوقع فى يبيع بلا فرق واكتفى بالوزن التقديرى فى مبيع بين الموضع
اى اسم المكان وبين اسم المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف
يكتفى به وسوا الوزن التقديرى معتبر عندهم وكذلك اى كالاعتبار رسم اباه فى الفلك بضم الفاء
وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم
والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا وهو قوله يوضح اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم
فان جرين مسندا الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما فى
الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال الفلك قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك
او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى والفلك التى تجرى فى البحر ولا يقال جرين على جرت الفلوك لايات
فعل واما وجب ان يقال جرت لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون
قرب بضم القاف وسكون الرا، مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا وهو قوله يوضح فى الفلك المشحون
فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين
الصفة والموصوف فى التذكير والتانيث والآلة مقوال ومفعل وقد تقدم انها لا يعلان و
ولذلك لم يذكرها النص المجهول من قال قيل الخ اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة
ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول الى قلنا بالضم فى الكل وهو لغة ضعيفة لثقل

لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو وفى قول الى ما قبلها بعد حذف حركته
وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يكن لعدم الاستلزام فى الكل فصار قول
بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو يا، لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما
كما سبق اذا اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يكن اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا
الى موافقة ما ذكره حرفا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفى لغة اخرى يشم
كسرة ما قبل اليا، ضمة او بوقع الاشمام لتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها
غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة مثل المعنون بمعنى
الفقه او يريد ان ما قبلها مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل اليا، الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما فى الوقف
فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم
الشفتين فقط مثل اذا اردت ان تشم وقف نستعين تسكن النون وتضم الشفتين بعد
اسكانها من غير حركة ما وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اى
ما اتصل به ما سكن لامه وحذفت العين لالتقاء الساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر
فيما اتصل به ما سكن لامه فى لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فى لغة قول بوع
بالضم الخالص يعنى يجوز فيهما اى فى بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلاث لغات كسر
ما قبل العين فى الكل اطرادا وضمه فى الكل والاشمام فى الكل ولا يجوز الاشمام فى مثل قيم لانعدام

ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة
ايضا لانه كما لا يجوز الاشمام لا يجوز الواو والانضمام ما قبلها من العلة في الاصل وهو لنفي وجود
في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قيل وبيع بين المعلوم
والمجهول لان في قيل في لغة قول في المجهول اذ يقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا
قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا
قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول اما على لغة
قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسرها
واما في بيع على لغة بيع في المجهول يقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن
بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا
فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية او نقول في هذه اللغة في المعلوم
بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح
القاف وفي المجهول قولن بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء وفي مجهولا بيعن بضمها
فالضم والكسر في المعلوم عارضان وفي المجهول ليس اصليان واصل يقال في المجهول يقول
كينصر فاعل كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس

في الناقص اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض
الحركات في حالة الرفع نحو يرمي ويدعو او من بعض الحروف في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو
الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اولا لعدم الاطراد
على بيان

الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجيء
بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسرهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب
الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو ونقول في الفاعل
الظاهر رمى اي رميا رموا رمت رمتا رمين الى اخره اصل رمى رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان
حقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين
ولم يعتبر الحركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغير وتلك
حركات متواليات ليس في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا اضرب ولم يجوزوا ضربت
وكذلك الواو وما قبلها فصار رماوا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لاجتماع الساكنين
ودعوا الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم كذلك اي مثل رموا حذف لام الفعل
بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في رضوا بعد الحذف لام الفعل ليصح الواو ولئلا يلزم
الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله رضو وابدليل الرضوان فقلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع الساكنان
فحذفت الياء فبقي رضوا لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد
ليصح الواو ولئلا يلزم انه لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج
من الكسر الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا

اي حذفه

الى التحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وحذف اليا
بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا
فحذفت الالف وان لم يلتقي فيه الساكنان صورة لانه اي الشان يلتقي فيه الساكنان
تقديرا وعامة ترى في قولا حيث قال ساكن وحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة
بالتا الفاعل لان التا ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا وسكن حرف العلة
في يرمي لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما يكون اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا
اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا يكون لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي اصله يرمي
كيضرب فاسكن اليا لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يحذف اليا لئلا يلتبس بنحو يرمان
لان حركة فتحة وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت اليا بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب
حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون وههنا اسكنت اليا اجتمع ساكنان وحذفت
فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة للواو وكلام
ههنا ناظر الى الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه ...
فعله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعا الواو الضمة ويستوي لفظا بين جمع الرجال وبين جمع
النسا في مثل يعفون اي في العينة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنسا
يعفون اكتفا بالفرق التقديري وذكل الواو في جمع النسا اصلية اذ اصله يعفون بضم
الفا وسكون الواو على وزن ينصرن والنون فيه علامة التانيث اي علامة جمع المونث
فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زايدة وعلامة لجمع المذكر وان النون

النون للاعراب ولذا يسقط في الجزم والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا اصله يغزوون مثل ينصرون
استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوزنه
يفعون ومن ثم اي من اجل ان النون في جمع النسا علامة لا يسقط في قوله تع الا ان يعفون
اللام المطلق ولو لم يكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين
للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت اليا لثقل الكسرة عليها ثم حذفت
تلك اليا لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وسوا
ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النسا اكتفا بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع
النسا ترميين بكسر الميم وسكون اليا مثل يضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت الجازم
على ترمين يسقط اليا منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حروف العلة في الناقص بمنزلة
الحركة في الصحيح يسقط اليا في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تع والليل اذا يسر اصله يسري
يسقط سقوط الحركة في الصحيح نحو لم يضرب وينصب ان اليا اذا دخلت على يرمي الناصب
تقول لن يرمي بفتحة النصب ليستوي الناقص للاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب
كما تروم بنصب انت اليا بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل لن يخشى لان الالف
لا يحتمل الحركة اي لا يحتمل لضعفه ولو لا يحشوا للكلم المجزوم اي عدم المستقبل احتمال الالف ... اذ لو
حركت خرجت عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم اصله ارمي من يسكون اليا فحذفت
اليا علامة للجزم فبقي ارم وهذا مسالة قوله فاذا دخلت الجازم يسقط اليا ارموا
ارميوا كاضربوا فاسكنت اليا ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرمون بلا فرق واصل

ارمي م

ارمي بالياء الواحدة المخاطبة ارميني كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة
عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الاصلية ولذا لم يذكره
في امثاله من ساير الامثلة وذكره هيهنا للايضاح واستاع في باقي الامر من اطلاق لفظ الياء
اي اليائين سواء المسكن والمحذوف ثم حذفت لاجتماع الساكنين وبقي الياء الزايدة
لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمينّ بفتح الياء ارميانّ ارمنّ بضم الميم ارمنّ
بكسر الميم ارميانّ ارمينانّ وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم
الفاعل رام اصله رامي على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها نون
ساكنة تتبع حركة ما الاخر اي تاتي بعد الحركة لا يكون الا حرفا فانها قبل الحركة فاذا صار الميم اخرا
تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضية حرف كالحركة بل هي حرف مستقل يدل على علامة التمكن
والعلامة لا تحذف ولا تكن تسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة
النصب لخفة النصب اي الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل
رامون راميون على وزن ضاربون كما فاسكنت الياء بان حذفت حركتها كما مر ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاقتضاء صيانة الواو والضمة واذا
اضيف المثنى اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت صواب الشرطان فقد
قلت رامياي في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية
لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون

حالة الاضافة لاجتماع النقيضين فصار راميای وقلت راميَيَّ في حالة
النصب والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت
النون فصار رامييي ثم قلت راميّ بادغام علامة النصب والجر في الياء
الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضيف الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت
راميّ بيائين في جميع الاحوال اي حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع
راموي اصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي وقع الادغام
في راموي لانه ان الشان اجتمع الحرفان اي الواو والياء من جنس واحد في العلية اي
في كون كل منهما حرف علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة
فصار رامُيَّ فادغم الياء الاولى في الثانية فصار رامُيَّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار راميّ و
والحكم في حالة النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط فصار راميي
ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميّ المفعول مرميّ لان الاخر اصله مرموي فادغم
كما في راميّ حالة الرفع بلا فرق واذا اضيف تثنية اي تثنية مرميّ الى ياء الاضافة
فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت في حالة
النصب والجر مرميّيّ باربع ياءات اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام
الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضيف الجمع اي جمع مرميّ
للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميّ ايضا اي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة

عينا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اي في حالة الرفع والنصب والجر
اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوي
فاعل كما في ارحوي فكسر الميم الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب والجر فاصله
مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرمييي فادغمت الياء الثالثة في الرابعة فصار
مرمييّ بكسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع مرمى بصيغة في الجمعين اصله مرميي قلبت الياء الفا
وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي في مرمى ان تا في علاوزنا مفعل
بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا من توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في
فصل اسم المكان الآلة مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمى فاعل مثل مرمى المجهول
رُمي اصله رمي مثل ضُرِبَ يضرِبُ ابدا اخرناه ولم يعتل رمى بسلب حركة الياء طرفة النقل عليها كما في رجاما
واصل يرمى يرمِيُ كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى معلوما وحكم الفا فعل الواوي
نحو غزا يغزو الحكم الفا فعل اليائي مثل رمى يرمى في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي الآتي في
هذا الحكم وسوائهم يبدلون الواو ياء في طوى غزيت اصله اغزوت قبعا البنوي اصله بغزو
وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوائل باب الاجوف واما اخر الواوي
على اليائي مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو ولان الواوي لا يجئ منه اولى الادغام والابدال
منه ويتفرع عليه بحث الابدال بكلمة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف الابدال
الابدال جعل حرف مكان غيره لا للادغام طرح بعد له مكانا حرف تعويض همزة ابن واسم ويبدل له غيره

غيره ردّ ردّدته واب وايّ في الحجة النسبة ويبدل له لا للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل
للارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال هو تا نبيت الضعيف بانتسار المعنى بقرينة اضافة الحروف
اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويكفي ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليها
بيانية اي الحروف التي هي البدل كما في قوله وحروفها هطططي ضمغو عند الزمخشري والمص
خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجد استعان به وزط اسم قبيلة
صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم طال
خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة وهي الطاء والدال والجيم
والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط لانه عبارته فيما في الكتب المصحح الحاضرة
مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا ثم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده
يوم طال بل منهم من يقول انها احدعشر فانه من حروف الزيادة هي غير الهاء السين واللام
وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم
جد طاه زل انصت اي اسكت ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاه وهو اسم رجل
وزل من الزلل خبر المبتدا والظرف متعلق اما الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض على
عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو ورد استخذ وردا ذكر واظلم
يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء
ليسا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد
عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان اجارا يريد اتخذ فيبدل من الاحدى التائين ولا شك ان هذا الابدال

وقف

ليس كذلك تمام مع ان المص قد صرح بنقيض هذا في سيبويه في شرحه كما يجي ان شاء الله تعالى ثم شرع
في بيان الاحرف من الحروف المذكورة من الاحرف تبدل من اخرى على ذلك بترتيب الحروف المذكورة فقال
الالف فمنها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في آحاده
اما فقلب من الالف في نحو حمراء اي فيما فيه الف ممدودة لان همزة حمراء الف في الاصل كالف سكرى
لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف للزيادة في المد
لكن لما التزموها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذف
احدهما لصار الكلام مقصورا كما كان وضاع المد فلم جعلت الالف الثانية همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين ودفع الزائدة للزيادة المد لا تبقى على حدة ولا تعود الممدود
مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع انه مقلبة حروف نعتها البعض اكثر لانه لو
قلبت الى احديهما لاجتمع ما قبلها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فيضيع العمل
فتعود المسافة ومن ثمه اي ومن ان همزة حمراء الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها
اي همزة حمراء همزة اي ابقاؤها همزة في صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت
بين الحاء والراء الفا وكسرة الراء اي تكسر بعد الف الجمع مثل مصابيح ومساجد وجعافر
فتكلف فتنقلب الالف التي بعد الراء ياء لكسرة التي قبلها وتنقلب الف التانيث ايضا ياء للمجانسة
الياء ويدغم احديهما اي الياء التي في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف
كما في ميت وابدلوا الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني
لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لقالوا صحارئ بالهمز لا بالياء في صورة ما بين القوسين هذا

اللازم صورة ثم

وقف

وقف

هذا البحث على مثال المجار يمع مع انه لم يجز لما لا يجوز جعل الياء همزة في خطية اي لا يجوز
خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة حمراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو
التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة
واواصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل
لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف احديهما للالتباس ولم تقلب
ياء لئلا يقع علوي اي الالف بين الثقيلين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو همزة
عن اجتماع الواوين عند العطف مع ان الواو من اذا لم يكن فيهما من الاستثقال ما يوجب
ازالته ومن الواو التي هي عين مكسورة فقلبت الفا في نحو قائل في اسم الفاعل من الاجوف
الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مرت هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر
اي في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الذي الواوي واحده على وزن الفعل والادؤر جمع
قلة للدار اصله ادور فقلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل مع كون واحده
على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بتكلم المضارع
كما في ادور رجع دور لما مر وانما قلت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن ادور جمع دور
فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما الذي واحده على وزن الفعل
فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن
الواو والزمخشري عد ادؤر من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبلها بسبب كون

وقف

وسطا لسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن لمه الواو والتي هي اللام في كسا اي
في اسم معرب اخرها واو قبلها الف اصله كساو وانما قلبت الواو الهمزة في هذه النحو لوقوع
الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث
قدم اول على فائل وقدم قائلا على كسا وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى التغيير بالاخر
اولا وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بايع اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي
كما في كالابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبايع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف
كما ذكره في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما قصدا
للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال التي الهمزة انما ابدلت من الالف
المبدلة من الواو والياء او اشار الى مذهبين لان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف
التي هي بدل من الواو والياء في قائل وبايع وكساء وبعضهم جزم ... يزعم
ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار بهنا الى المذهب
الاخير المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار في الاجوف الى المذهب
الاول حيث قال فقلبت الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا لا يصح ان يمنع
ويصح ان يترك بان يبقى الالف على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع
وجه لثقل الضمة على الواو ولم يطلب لعدم كونه واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد
من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو واصله وشاح ومفتوحة
نحو احد اصله وحد في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وقدروه كما بعد بيت

انحاف من باب التفعيل

اني وقاس كان يشير باصبعيه فقال النبي عم احد احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت
من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو آل فعلت والا فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض
الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن
التقييد ولم يفصله الى جائز ولازم او يقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس
سبب موجب فقلب الهاء همزة في ماء لم يكن بسبب موجب بل هو على خلاف القياس فجعله من الجائز
فالتزم لا ينافي الجواز اصله ماه وهذا شاذ لعلته ومن ثمه اي ومن اجل ان اصله ماه جمعه
مياه وتصغيره مويه فانهما يردان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله في اثنائه تنبيها على ان الابدال
هنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولو كان لا ينافي ماه على الاصل وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله فخبت بشوق المشتاق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم
الفاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهو الكسرة وهذا الابدال شاذ لانه يريد نقلا صدره
يا دار مية بالدكادك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكادك جمع دكداكة
وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل
صبرا اي اصطبري صبرا ايتها ... حركت وزدت ... بالمشتاق نحو وطه قراءة من قرا وهو
ايوب السختياني ولا الضالين وقراءة عمرو ابن عبيد ولا جان بفتح الهمزة فيهما ولا مقتضي
للعدول من الالف الخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم الفاعل وانما اخر الابدال من الالف
عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان تقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين

السختياني بياغ

اضعفها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال في المثنى غير لازم واللازم
الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتقدم الابدال من الهاء على الابدال
من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كانت غير لازم الا انه ليس
شاذا اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف
في طو المثنى اذ لا تخفيف فيهما بل فيها تثقيل وانما جعل ابدال الياء من الالف من المطرد
وان كان اصحاب معرفة اللغة طردوه حذرا في الياء تسهيل الالتقاء الساكنين وان كونه كونه
في لغة ضعيفة لا ينافي مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين
جوازا غير مطرد نحو اما بخر ضاحك بنوع اصله عاب وهذا الابدال اشد لكونه في غاية
الثقل ولذا اخره والعاب اذ ثقاح اما وحكى ابو كتابه من الملائكة وفوجه وزهو وحلى
يعني لا كاد خرص بين اللام والهاء والالف والعين وهو لطلوع تعليل ابدال الياء
من الهاء والالف والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ
عند سيبويه على ما حكى مبرد عن بعض العرب كما تر ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين
من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ يتخذ كما تقرر بيانه في المطولسبه
التاء منها ابدلت من الواو والياء في فا جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والتخمة والعامة
يقولون تخمة بتسكين الخاء اصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقل ابدلت التاء من الواو فصار
تخمة ومن الواو والياء في اللام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كالاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت
اللام منه على غير القياس لكثرة الاستعمال لها وهو الواو ولا تكن تنقلب في التثنية اخوان ولم يعوض عنه

عنه للمذكر فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث
وخص التاء للتعويض لجنسه للتأنيث وضم في اخت دون اخ لاجل الواو التي تثبت
في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو
ولاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي
قيل في تثنيته اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد الاصول واما الاخ
فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكره فيه واو من الاصول وانه ثنائي فلم يظهر
فيه اثر دليل لعروض حذفها وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان
في عدد المؤنث لانه من ثنيت وكلتوا بمعنى الساحة من باب الافعال اي اخذ بواصله
كلتيوا بالياء واصله كلتو وابالواو بدليل كلتوت ابدلت الياء من الواو فصار كلتيا ثم
ابدلت التاء من الياء فصار كلتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم
الواو الرابعة قلبها ياء لا يقع الحركة مطلقا على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين
جوازا غير مطرد ونحو ست اصله سدس كما تقرر في المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات
عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات اي الاصل الناس والاكياس
جمع كيس والمنادى محذوف اي يا قوم السعلات اسم الصاحب الجنات وعمرو بدل
من بني وشرار النات صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شر واعفاء جمع
عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس
وذكر صاحب القاموس من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث الجن

ولدت له اولادا ثم ابعث منه ثم تناسلت اولاده فصاروا بطونا من يربوع اسم قبيلة فعلى
هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد في لصت اصله
لص بالتشديد لقرب التاء اي التاء والسين والصاد في المهموسة وابدلت التاء من الباء
جوازا غير مطرد في الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة
السريعة واما الذعاليب جمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة خرقة النعمه منها ابدلت
من الواو جوازا غير مطرد في صنعاني اصله صنعاوي فلما نسبوا قالوا صنعاوي كصحراوي ثم
ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة
والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لتقرب النون من حروف العلة
وابدلت النون من اللام على الضعيف في لعن لقلة استعماله في لعل اصله لعل لكثرة
استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف فيهما لحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك
يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في
المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة
ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء
اصله مري وقد اجري الوصل مجرى الوقف في ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان
الشحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل بالعشي والبرني والصيصي
البرني اجود التمر والصيصة القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء الجمع القطع الود الوتد ثم
التاء في الدال في ست لا يمنع لكل كاسر ان الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير

المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة
كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج او في الاصل كما في علج
او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني والثالث
في قوله كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائلة وهو المرتفع
والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل
اصله الايل وهو ابو حكيمة البول الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما
ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولا كل قبل ان هذا الابدال حسن بشرط
ثلثة بتشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لا هم ان كنت قبلت حجتج
اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج اي بي اقمر نهات ينزي وفرتج لاهم بمعنى اللهم الشاحج
الحمار الاقمر الابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء
يعني ان قبلت حجتي فلا يزال ياتيني الحمار الكثير الاصوات على حمار ذي قوة يحركني
وحرك شعر راسي والدال ابدلت من التاء جوازا مطردا في افتعل اذا كانت فاؤه زايا نحو واحد
مفردا اصله اجتمعوا فيها الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد في هرقت
في المخرج اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في حيهله اصله حيهلا بالالف في الوقف
الهاء وانه اصله انا بالالف في الوقف الهاء لانهما انما زيد الالف في الوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على
حيهلا وانا بالالف في الوقف الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد
في هذه امة الله اصله هذي امة الله لانه ثبت ان التاء للتانيث في باب ... ولهذا عد كثير من النحاة الياء من

(نفس متكلم وحده او مع غيره او مخاطب او مخاطبة من الفعل الماضي)

(وهو بالكسر عند سيبويه اصله اباكي)

من علامة التأنيث وانما ابدلت الهاء من الالف واليا لمناسبتها اى الهاء لحروف العلة
فى الخفاء ومن ثمه اى ومن اجل خفاء الها لا يمنع الامالة وهى ان تنحو الفتحة ما قبل الالف
نحو الكسرة فى مثل يضربها وننتزع الكلب عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة
لكسرة قبل الالف وبعدها والكسرة انما تؤثر فى الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد
او بحرفين اولها ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل الكلب
عنبا وفتلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهمان
فيسوغ فيه وان كان ثلاثة اذ ان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة الا بحرف
من حروف خلاف الكلت عنبا فان اليا ليست خفية وابدلت الهاء فى الوقف من التاء و
جوبا مطردا فى مثل طلحة اى فى الاسم المفرد الذى فى اخره تاء التانيث لان الوصل للفرق بينها
وبين التاء التى فى الفعل نحو ضربت ولم يعكس لانهم لو قالوا ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول
اليا ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه فيما وقع بعد الالف
كسرة وابدلت اليا من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اى فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اى الواو واليا وسكونها ولتقدم الكسرة اليا تعليل
لابدال اليا من الالف والواو جميعا وابدلت اليا من التاء جوازا مطردا نحو ذئب
اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسور الا فى وركة الساكن ولتقدمها
ما قبلها وقد مر فى الهمزة ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفى التضعيف
نحو تقضى البازى فى قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضى البازى اذا البازى كسر

انقض بازى قضا فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلت لواحد
احديها يا كما مر فى التخفيف قال الجوهرى لم يستعملوا التقضض من تفعّل الا مبدلا وقوله
ابتدروا اى عجلوا الباع وقد يمد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا
بدر اى اسرع وتقضى بكسر الضاد مصدر من تفعّل اصله تقضض ابدلت اليا من الضاد لما ذكر
وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشا منها وانما خصت اليا بالابدال من حروف
العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف واليا وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا
كما فى تصدية فيمن جعلها من صدّ يصدّ وقد يكون مضموما كما فى تقضى البازى فلا يصلح الالف
للابدال حينئذ فتعين اليا ولانها لام الفعل وهو محل التغيير وكسرة الضاد المضمومة لاجل اليا
كما فى التجنى والترجى وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر لان الاسراع ذلك الممدوح الى الشرف
اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من الهوا على الصيد كاسراع ... ويجوز ان يكون
ما كسرا او حالا بتقدير قدرنا يا بجمع حرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر ... وابدلت اليا
من النون جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله اناسين لانه جمع انسان ودنانير اصله دنّار بالتشديد
فابدلت النون فيهما يا لكثرة اليا من النون فى اللغة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت اليا فى اليا
وابدلت اليا من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادى بسكون اليا لانه جمع ضفدع وثعالى
ليس له جواز فى ضفادى بجمعه ثعالب المنهل المورود المشرب للطوارق جمع طارقة وهى
الجانب الجم ما اجتمع من الماء النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع والمعنى رب مشرب
ما ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة بلا برد ولضفادع مائه للجمع اصوات

باضافة الضفادي الى الضم والطم الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال
وسكون الياء لثقل الضم العين لانه من حروف الحلق ومن ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية وابدلت
الياء من التاء جوازا غير مطرد طو وايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد كوكب لان اصله اي اصل ايتصلت في اتصلت واو ما قبله
مكسور اصله اوتصلت من الوصل فقلبت الواو تاء على القياس لان ما قبل تاء الافتعال
اذا كان واوا قلبت الواو تاء كما مر في المضاعف وهذه لغة بني تميم ثم ابدلت التاء
الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو
مناسبة فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو
ياء لانكسار ما قبلها ويبقى كون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعد لا تقلبون
الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على
ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعله بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ
من ايتصلت بدون الواو ويكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة
اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح لا يكون
ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا
لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف
وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد طو الثعالي في قوله كأن رحلي على شغواء حادرة
ظمياء قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها

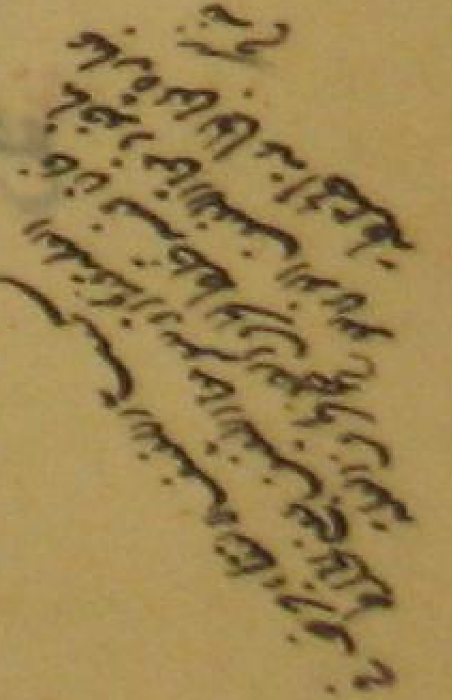
ارانيها الشغواء العقاب الحادرة المشددة الصلبة تشبه راحلته في سرعتها بعقاب
وظمياء معناها انها تقرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي
ريش جناحيها واذا ابتلها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب ان لها في وكرها اشارير
جمع اشرارة براء غير معجمتين وهي قطعة من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل
القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب
وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد طو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح وسكون السين وهو الرجل
الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت
جوازا غير مطرد من الثاء طو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله
الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفرقة والكسرة
ما قبلهن اي الياء والسين والثاء الواو وابدلت من الالف وجوبا مطردا طو ضوارب
وقع الالف قبل الف التكسير جمع ضاربة فلما زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان
فابدلت الواو من الالف الاولى لقربها في العلة واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس
بالواحد كما مر او اصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا طو موقن اذا كانت الياء ساكنة
وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها ولتعذر النطق بالياء ولم يوجد قوله وجوبا
مطردا ههنا في اكثر النسخ من وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من الكاتب فانتشر نسخة
ذلك الكاتب وابدلت الواو من الالف جوازا مطردا طو لوم اي فيما كان اللام ساكنة

وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لينة وما قبلها مستدع الميم
ابدلت من الواو جوازا غير مطرد في فم اي ابدال الميم من الواو في فم وحده اذا لم يقع في كلامهم
مثله فيلحقوه به وليس مثله الا ذو ولم يقع الا مضافا فكستغنى عن ابدال واوه ميما واصل
فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة الاستعمال ثم
قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجها الشفة ولقرب مخرجها الجاشي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا
لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان تحذف الالف لالتقاء
الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم
واما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل
من الحذف الهاء وليس حذفه بسبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون
جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف في قوله عم
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام
في السفر اذا اشتد الصيام لقربها اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون
الساكنة جوازا غير مطرد في عنبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في اخر فصل الادغام وابدلت من
النون المتحركة جوازا غير مطرد في البنام في قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك
المخضب البنام اصله بنان هال مرخم منادى هالة اصله هالة اسم امراة التمتام الذي
يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك للقسم او بمعنى الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة
المخضب من الخضاب صفة كفك وهو مضاف الى البنام اطراف الاصابع وقوله لقربها الى

اعلم ان مخرج الالف من مبدا الحلق وتنتهي للهواء وكذا الياء اذا كان ما
قبلها كانه تخرج من وسط اللسان وتنتهي للهواء وكذا الواو اذا كان ما قبلها تخرج
من الشفة وتنتهي للهواء الا ... لجامع الطرد

اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت
الميم من الباء جوازا غير مطرد في قولهم ما زال راتما على هذا اي راتبا يعني ثابتا لاتحاد مخرجهما
واتحادهما في المجهورية والصاد ابدلت جوازا مطردا من السين في صبغ اصله سبغ الا انه
لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا في
قال وباع اي فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصله قول وبيع كما مر وابدلت من الهمزة
جوازا مطردا في نحو راس اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس لما مر
في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعل الف للين حركة الساكن
ولكونها مستدعيا ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد في اصيلال في قوله وقفت
فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد وقفت بدار الحبيبة احيانا
وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد اصله اصيلان مصغر اصلان
وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل
اصيلان ثم ابدلت النون لاما فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير
مطرد في الطجع في قوله لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع
الراوي الذئب الدعة سعة العيش الحقف الرمل الطجع اصله اضطجع للتجانس اي
اللام والضاد في المجهورية والزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد في نحو يزدل
اصله يسدل بضم الدال واشد الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان
السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا

احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها واختها في الصفير وتوافق الدال
في الجهر فيجي فس الصوتان وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم
الطائي حين اسر في عنزة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام الحاتم الى الناقة
فنحرها فلامته على ذلك هكذا فزدي انه اي هكذا فصدي انه اراد الكرام اصله فصدي وانا تاكيد لها
الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما في الصفير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره
في ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطبر
اصله اصتبر اي فيما كان قبل تاء الافتعال من حروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
في فحصط اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من حروف
المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قال
سيبويه واعراب العقيليين واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم
لقرب مخرجهما والموضع الذي لم تقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد ولجواز المطرد
عدله من الصور المذكورة ببيان الموضع الذي لم تقيد اي من الابدال حرف حرف منه يشرح
في حيث الابدال بكونه الابدال في ذلك الموضع الغير المقيد جائز غير مطرد كما في فحصط
في موضع الباب السابع في اللفيف يقال له لفيف لالتفاف اي اجتماع حرفي العلة فيه يقال
للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيعلم بذلك وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق
وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان
لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يذكر فيهما الا افنا كسبها اللفيف عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء



الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالآخر فيغلبان على اطراف الصحيح فيكونان ابعد
عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم
اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكم فائهما كحكم فاء وعد يعد اي حكم فاء وقى يقي كحكم فاء وعد وحكم فاء
يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر في المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمي ولامه قد مر
في الناقص اي حكم لام اللفيف المفروق في حكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل
اللام وكذلك اي مثل حكم وقى يقي فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء
ولاما مثلا حكم فاء واقٍ وموقي في حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمي
وعلى هذا الامر منهما قِ اصله اوقي على وزن اضرب فاعلاله واعلال اخواته واصلها ظاهر ليس
الفرع من قواعد بابي المثال والناقص قِ قيا قوا قي قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين
قيان قن قنّ قيان قينانّ وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واقٍ اصله واقي واعلاله كا
اعلال رام المفعول موقي حاله في الاصل والاعلال كحال مرمي الموضع موقي كمرمي الالة
ميقي اصله موقي اعلاله كما ميعد ولامه كلام مرمي المجهول منهما وُقِي يُوقى كرُمي يُرمى
اللفيف المقرون طوى طوى يطوي اي الاخر منهما وحكمهما الاما كحكم الناقص لانهما ناقص من حيث
اللام ولا يعل عينهما لما مر في باب الاجوف في لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا اطووا
اطوي اطويا اطوين كارم وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوينّ اطويانّ اطونّ اطنّ اطويانّ
اطوينانّ وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطن وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روى
يروي من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر امثال ارو بحي

والامر ارو

اروياتّ وارووُنّ ارويِنّ اسم فاعل اطوار ويانّ اروينانّ وتقول بالخفيفة منه ارويَن
ارووُن اروِين واذا اردت ان تعرف احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف وانا فيهما
كلمة اتصال النونين بغير ما ظاهرة فانظر الى حروف العلة التي في اواخر الكلمة ان كانت
اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وبعد
انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب والسكون مع البناء على الفتح ونفخ
تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو اليا في اطوين والواو في اغزون واليا في ارويَن كما
ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا وارويا لانها اذا لم يكن النون مع ضمير بارز
كانتا كالكلمة المنفصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون
اذا الحق بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام وحذفت لانعدام السقوط وسكونه في
الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز
في اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببهما ما يرد بسبب الف التثنية
وان كانت حرف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها ان كان مفتوحا حرك تلك الحروف بحركة موافقة لها
لتعذر حذفها بسبب اجتماع الساكنين واحدهما حرف العلة والآخر اول نوني التاكيد وخفة ما
قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو ارووُنّ بضم واو الضمير وارويِنّ بكسر ياء الضمير كما حركت
واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوُا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير بحركة
موافقة لها في فكليا عنده ثم ترى العقدم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان
مضموما او مكسورا حذف حرف العلة وان كان ضمير العقدم لخفة فما قبلها نحو اطوُنّ بضم العين

العين اصله اطووُنّ حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطوِنّ بكسر
اصله اطويِنّ حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرها كما حذفت واو الضمير في
اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا العقدم وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط
على ذلك فكذلك في يا امرأة اغزي العقدم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا لكون النونان كالكلمة
المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك بحركة مناسبة لذلك
الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا وحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنون بين
يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح حذف لان ذلك
الضمير يمنعها من اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاوٍ واصله طاوي اعل كاعلال
رامٍ لا يعلل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعلل في طوى ونقول في اسم الفاعل من الري
ريّانٌ للمفرد المذكر ريّانان للتثنية اصله رويانان رواء للجمع اصله رواي فقلبت الياء همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريّا للمفرد المؤنث ريّيان للتثنية قلبت الف التانيث
ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد رواء للجمع ايضا اي
لجمع المذكر واكتفى في الجمعين بصيغة واحدة لعله يستعمله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء
بالقرائن ولا يطبق واوهما اي للجمعين ها كما جعل الواو ياء في لسباط حتى لا يطبق الا علالان
احدهما قلب الواو التي هي عين الفعل ياء وثانيهما قلب الياء التي هي لام همزة كما ذكرنا
وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشري في المفصل واما
قولهم رواء مع سكونها في ريّان وانقلابها قليلا لجمعوا بين اعلالين قلب الواو التي هي عين

يا، و قلب اليا، التي هي لام الفعل همزة واي قوله في موضع اخر منه واعلال اسم الفاعل من
طوفال وباء ان تقلب عينه همزة واي قول ابن الحاجب وتحو رواء جمع ريان كراهة اعلالين
وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
فلا ينافيه لان في اجتماع حروف العلة في رواي وفي كون اليا، عرضة لتوارد الحركات من
الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة في قائل
مع غاية لطافة الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين
انما لا يجوز اذا كان من جنس واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا
في محل واحد فخرج بالقيد الاول طوتبال وبالثاني طوقه وبالثالث طويد على اصله بدعو قلب
الواو يا، ثم اليا، الفا واعتمد وافي ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه
فانه حكم ليس بتوارد فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك
بالروية وتفعلي في تثنية المونث في حالة النصب والخفض اي الجر ربيتين باربع يا،ات
الاولى منقلبة من العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة
علامة النصب والجر وادغم الاولى في الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته
اي تثنية المونث في حالة النصب ربيتين الى يا، المتكلم قلب رايت ربيتي بخمسة
يا،ات الياء الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الالف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة يا، الاضافة اي يا، المتكلم
ادغم الاولى في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة والثالثة مخففة مفتوحة

١٠٢

مفتوحة المفعول مطوي اصله مطووي اعل كاعلال مرمي الموضع مطوى اصله مطوي اعل كا
اعلال مرمى والالة مطوى اصله مطوي اعل كاعلال مرمى المجهول طوي يطوى اصله يطوي
اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشيا، اي الفاعل والمفعول والموضع والالة ومجهول الماضي
ومجهول المضارع من اللفيف المفروق كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى
في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اي اعلال عين تلك الكلمة
كطاو ومطوي ومطوى ويطوى ومطوى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلالان يكون
حكمها اي حكم العين ايضا كالتي اجتمع فيه اعلالان كحكم عين طوى في عدم الاعلال للمتابعة
نحو طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى وطاويا
وطوى لمجهول طوى فانه لو اعل الواو فيه بقلبه الفا او باسكانها لثقل الكسرة عليها لم يلزم
اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى فاختتم الكلام والحمد لله على التمام وعلى
رسوله افضل الصلوة والسلام وعلى اله الكرام وصحبه العظام تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب.

اسم فاعل من طوى

تاريخه احدى وعشرين وتسعمائة





هذا كتاب دكقوز

قيمه —— نمره
٧ ٨

شرح مراح دیکقوز
صاحب ومالك سيد عثمان

هذا کتاب دنیقوز

وقف
فی کتبخانه کوپریلی فاضل
محمد پاشا

حرره